



مجلس الجزيرة الرسمية

مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني السابع

العدد ٥ : الاحد : ١١ شعبان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ م . «الجلد ٧»

## مجلس النواب

الجلسة الخامسة يوم الخميس في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٣

### جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

١١٣

١١٣

١١٣

١١٣

١١٤

١١٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ( ووفق عليه )

٢ - الاجازات والاعتذارات :

أ - برقية معلنة فضيلة الشيخ مشهور الضامن

ب - السيد صدي الجعبري

ج - طلب اجازة السيد شحاده الطوال . ( ووفق على اجازته )

٣ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ( ١ ) . ( تقرر إحالته الى الحكومة )

بناعل السحاب مالى السيد غاكف الفايز من لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياسة والمختار بين فقد قرر المجلس تعيين السيد يحيى مصطفى بديلا عنه .



مجلسه بفادور دار مجلس الأمة بعد انه تفضل بانقاء خطاب العربي

موردا بالحقارة والادب والادب

٤ - مناقشة البيان الوزاري :

اسماء النواب الذين ناقشوا البيان الوزاري :

- ١ - شكيب الجبوري - نائب طولكرم
- ٢ - عاكف القناز - نائب بدو الوسط وعن ٢٩ نائباً
- ٣ - محمد الخشمان - نائب السلط
- ٤ - اسماعيل حجازي - نائب الخليل
- ٥ - عبد الطيف العنتاوي - نائب نابلس
- ٦ - الدكتور حاتم ابو غزالة - نائب نابلس
- ٧ - محمد كامل الحاج حسن - نائب جنين
- ٨ - ياسر عمرو - نائب الخليل
- ٩ - خالد ابو دليوح - نائب جرش
- ١٠ - يوسف العظم - نائب معان
- ١١ - نجيب الرشيدات - نائب اربد
- ١٢ - حزبون جورج حزبون - نائب بيت لحم
- ١٣ - خليل السلواني - نائب القدس
- ١٤ - سامي حداد - نائب اربد
- ١٥ - منصور السعد البطاينه - نائب اربد
- ١٦ - محمد المايطه - نائب الكرك
- ١٧ - الدكتور عواد عواد - نائب طولكرم
- ١٨ - الدكتور داود الحسيني - نائب القدس
- ١٩ - ربحي مصطفى - نائب بيت لحم
- ٢٠ - حفيظ البطارسه - نائب بيت لحم
- ٢١ - يوسف عبده - نائب القدس
- ٢٢ - عبد الرحيم جرار - نائب جنين
- ٢٣ - ابراهيم كرشان - نائب معان
- ٢٤ - يوسف التكروري - نائب الخليل
- ٢٥ - راشد النمر - نائب نابلس
- ٢٦ - اسحق النزار - نائب القدس
- ٢٧ - نجيب الاحمد - نائب جنين
- ٢٨ - كامل عني الدين - نائب رام الله

- ٢٩ - انطون فرنسيس البينا - نائب القدس
- ٣٠ - عبد المجيد الكايب الشريده - نائب اربد
- ٣١ - الدكتور احمد خريس - نائب اربد
- ٣٢ - علي الرمحي - نائب رام الله

• •

- ٥ - جواب دولة رئيس الوزراء السيد وصفي التل على كلمات حضرات النواب
- ٦ - التصويت على الثقة بالحكومة  
(نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٤٠ نائباً منحوها الثقة مقابل ١٨ نائباً حججوها وبقياب اثنين)
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .



• • في نتائج هذا العدد ١ - كلمة السيد محمود الراشد الخزاعي

٢ - " محمد سالم النقيب

اعلمت السكوتية لشراها لانها لم تقرا في الجلسة  
وقد وافق الرئيس على لشراها

هكذا منه الأصل



## مجلس النواب

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا بنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/١/٣ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الأمة بالوكالة الاستاذ نزار الرفاعي

تغيب معذوراً فضيلة الشيخ مشهور الضامن والسيد صدقي الجعبري

حضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب السعادة والمعالي الشيخ ابراهيم قطان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقاضي القضاة ، والسادة عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسييه وزير الخارجية ، داود ابو خزالة وزير المواصلات ، عز الدين المقستي وزير المالية والجمارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، والدكتور قاسم الريمساوي وزير الزراعة .

## افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئيس : النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة ونبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

## ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة  
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعني السكرتير العام من تلاوته .

## ٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات (أ)

السكرتير العام بالوكالة (يتلو) : ارسل فضيلة الشيخ مشهور الضامن برقية الاعتذار التالية :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان  
انا الآن طريق الفراش في عمان أرجوكم الملعونة  
نائب نابلس  
مشهور الضامن

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟  
الجميع : موافقون .

(ب)

السكرتير العام بالوكالة : وهذه برقية اعتذار من السيد صدقي الجعبري

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان  
اعتذر عن حضور جلسة المجلس غدا لمرضي  
أتمنى لكم التوفيق  
صدقي الجعبري

## أولاً - في الصعيد الداخلي

أ - توصي اللجنة ان تقدم الحكومة بمشروع قانون خدمة العلم .

ب - التنظيم الشعبي وتعبئة قواه المنوية والمادية لمجابهة مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية .

## ثانياً - على الصعيد العربي

أ - تشكيل وفد برلماني لقيام بزيارة الدول العربية وشرح واقع القضية الفلسطينية في الظروف الراهنة وما يتوجب اتخاذه من خطوات عربية موحدة لمجابهة الاخطار المحدقة بالأمة العربية .

ب - جعل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الاولى فوق مستوى الخلافات العربية واعطائها الاولوية المطلقة في حشد وتوحيد الجهد العربي .

## لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ١ - كما تلاه السكرتير العام ؟  
الجميع : موافقون

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس

قبل الدخول في مناقشة البيان الوزاري أرجو ان يسمح لي معالي الرئيس بان ابين ما يلي : انني عضو في لجنة (التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين) وقد لاحظت ان هناك منطقة سياحية غير ممثلة في هذه اللجنة ولذلك فاننا انسحب من هذه اللجنة واترك للمجلس الكريم ان يختار احد النواب المحترمين من منطقة بيت لحم ليكون عضواً في هذه اللجنة .

السيد العنتاوي نائب نابلس : اقترح بجميل واثني عليه وارجو ان ينتخب السيد عفيف البطارسه عضواً في هذه اللجنة او السيد زيجي مصطفى .  
(اصوات : زيجي مصطفى)

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟  
الجميع : موافقون .

(ج)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا طلب اجازة من السيد شحاده الطوال  
عمان في ١٩٦٣/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم  
سلاماً وبحبة ،

نظراً لأضطرابي للسفر خارج المملكة الاردنية ، ارجو ان توافقوا على اعطائي اجازة لمدة شهر من تاريخ ٦ كانون ثاني ١٩٦٣ .  
واقبلوا الاحترام

نائب عمان  
شحاده الطوال

الرئيس : هل يوافق المجلس على منحه هذه الاجازة ؟  
الجميع : موافقون .

## ٣ - قرار لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس : يتلى قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١)

السكرتير العام بالوكالة (يتلو)  
قرار رقم (١)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢ اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب برئاسة معالي السيد عاكف الفايز وحضور جميع اعضاء اللجنة وبعد ان استمعت الى شرح واف من معالي وزير الخارجية عن سياسة الاردن العربية بالنسبة لقضية فلسطين ، وبعد المناقشة وتبادل وجهات النظر ، قررت ان توصي المجلس الكريم بالموافقة على التوصيات التالية واحالتها الى الحكومة للعمل على تنفيذها بالسرعة الممكنة :

هكذا عند الأصل

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح السيد الفايز .  
الجميع : موافقون ؟

الرئيس : هل يوافق المجلس على انتخاب السيد  
ربحي مصطفى ليكون عضوا في هذه اللجنة ؟  
الجميع : موافقون .

#### ٤ - مناقشة البيان الوزاري

الرئيس : قبل مناقشة البيان الوزاري احب ان  
الفت نظر حضرات الاعضاء الكرام الى وجوب  
مراعاة النظام بحيث يفسح المجال لكل نائب يريد ان  
يتكلم ونسير بالترتيب التالي !

اولا : لا يجوز لاي نائب ان يتكلم الا بعد  
ان يؤذن له .

ثانيا : يسجل السكرتير العام اسماء طالبي الاذن  
بالكلام وتعالى الافضلية بحسب الترتيب .

ثالثا : يجب المحافظة بطبيعة الحال على نظام  
الكلام وعدم المقاطعة .

رابعا : وهذا هو الاهم ان لا يتطرق اي نائب  
لما قيل في الجلسة السرية في مناقشة البيان الوزاري .

الدكتور ابو غزالة نائب نابلس : معالي الرئيس  
بخصوص ما قيل في الجلسة السرية فقد اتخذت  
لجنة الشؤون الخارجية قرارات قد تكون معبرة عن  
رأي جميع الاخوان وقد يخالفهم البعض في ذلك ، فكيف  
يمكن للنائب ان يدلي برأيه بصراحة اذا كان يخالف  
رأي لجنة الشؤون الخارجية في حالة منه من التكلم  
بخصوص ما ورد في الجلسة السرية .

الرئيس : بالنسبة للقرار الذي اتخذته لجنة  
الشؤون الخارجية انتهى ووافقت على اخلاله الى  
الحكومة ، انتهى ولا مجال لاعادة البحث فيه .

الدكتور ابو غزالة نائب نابلس : بخصوص  
ما ورد عن القضية الفلسطينية فاني لا اوافق على ما ورد

الرئيس : من يريد الكلام الآن ؟

الدكتور الحسيني نائب القدس : لي كلمة  
اذا سمحت

الرئيس : تفضل

الدكتور الحسيني نائب القدس : الجلسة السرية  
قسمها دولة الرئيس الى قسمين فجعل منها قسماً  
ادارياً عادياً وقسماً عسكرياً . فالعسكري لم نستمع  
منه شيئاً والقسم العسادي تفضل آنذاك دولة الرئيس  
وقال ما عنده مانع حتى من نشره وتوزيعه على الاعضاء  
وانني ارى ان هناك بعض نقاط يجب بحثها والتي لا  
تتطرق الى المسائل العسكرية .

الرئيس : بالنسبة للنظام ما قيل في الجلسة السرية  
فهو سري ومناقشته بالتالي متعبة لاجل الجلسة السرية ولا  
يسمح بمناقشة شيء منها .

انتهى هذا البحث

الرئيس : مستمر

والآن نبدأ بتسجيل اسماء الذين يودون الكلام  
ومناقشة البيان الوزاري وارجو ان يسجل السكرتير  
العام الاسماء .

« رفع طالبو الكلام ايديهم وسجل السكرتير العام  
اسماءهم وتليت الاسماء مرتين ولم يبد احداهم اي  
اعتراض وهم كالتالي »

- ١ - شكيب الجيوسي
- ٢ - عاكف الفايز
- ٣ - محمد الخشمان
- ٤ - اسماعيل حجازي
- ٥ - عبد اللطيف المتيناوي
- ٦ - الدكتور حاتم ابو غزالة
- ٧ - محمد كامل الحاج حسن
- ٨ - ياسر عمرو
- ٩ - خالد ابو دلبوح

ارد هذه التحية بأحسن منها ، فأشكر الحكومة على  
هذه التهيئة ، كما انه الى ان الانتخابات النيابية في  
منطقة طولكرم قد جرت بنزاهة ونجود .

اما بيان الحكومة فاني اناقشه كما يلي :

أؤيد كل التأييد ما جاء في البيان من اعطاء المرأة  
المتفئة الأردنية حقها في التصويت في الانتخابات النيابية  
وأرى ان الوقت قد حان لنفارس المرأة الأردنية هذا  
الحق الذي سبقها اليه نساء الجزائر ومراكش وغيرها من  
الدول العربية الشقيقة . كما انني أؤيد واطلب بالحاح  
رفع مستوى القضاء في الاردن ، وزيادة رواتب  
القضاة ، ورفعها الى مستوى الرواتب التي يتمتع بها  
زملائهم في البلاد العربية الشقيقة . وذلك كي تؤمن  
لهم الجو البعيد عن الشبهات والشائعات ولتحفظ لهم  
كرامتهم في مسلكهم الرسمي وفي حياتهم اليومية .  
انني وللأسف الشديد دهشت عندما وجدت  
ان بيان الحكومة لم يتعرض من قريب او بعيد الى  
الخطوط الامامية في البلاد ، هذه الخطوط التي تعتبر  
خط الدفاع الاول لهذه المملكة . الخطوط الامامية  
نشأت كما تعلمون نتيجة لمعاهدات رودس الجائرة  
الجريمة ، وكان اليهود في تلك المعاهدات يبتزون أمراً  
للقوى الامامية ، يريدون ان تخلى من سكانها  
ليحتلوا بعد ان اخذوا اراضيها ، ومياه شربها ،  
بل قسموا البيوت ومشت الاسلاك الشائكة نشطر  
البيت بيتين والعائلة قسمين ، ومع ذلك صعد السكان  
وصبروا وصبروا وقذفوا بانسابهم تحت كل سماء  
ينشدون الرزق الحلال من عرق الجبين ، واقتلبوا  
الى الصخور ففجروها عيوننا ، وانبتوها اوراقاً  
واشجاراً يانعة . ولذلك ارى ان الواجب الاول على  
الحكومة ان توفر لهم سبل العيش الشريف ، وان  
تشجعهم على القيام والاستمرار في قراهم بان تزودهم

- ١٠ - يوسف العظم
- ١١ - نجيب الرشيدات
- ١٢ - حزبون حزبون
- ١٣ - خليل الساواني
- ١٤ - سامي حداد
- ١٥ - منصور السعد البطاينة
- ١٦ - محمد المعاطلة
- ١٧ - الدكتور عواد عواد
- ١٨ - الدكتور داود الحسيني
- ١٩ - ربحي مصطفى
- ٢٠ - غنيف البطارسة
- ٢١ - يوسف عبده
- ٢٢ - عبد الرحيم جزار
- ٢٣ - ابراهيم كرشان
- ٢٤ - يوسف التكروري
- ٢٥ - راشد النمر
- ٢٦ - اسحق الدزدار
- ٢٧ - نجيب الاحمد
- ٢٨ - كامل محي الدين
- ٢٩ - انطون البيضا
- ٣٠ - عبد المجيد الشريفة
- ٣١ - الدكتور احمد خريس
- ٣٢ - علي الرعحي

الرئيس : عدد من سجلت اسماءهم ٣٢ عضواً  
ونبدأ الآن بالسيد شكيب الجيوسي فليفضل  
الى المنصة

(١)

السيد الجيوسي نائب طولكرم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
لقد تكرم دولة الرئيس فهنا المجلس الجديد  
بفوزه في الانتخابات النيابية ، وأرى من واجبي ان

• طلب كل من السيدين عمود الراشد الخزاعي وعبد سام اللبيب من معالي الرئيس شتمياً ان يسبح بنشر كلمة لكل منها في مجلة  
مجلس الأمة دون تلاوتها لوافق الرئيس على ذلك ويجوزها على الصفحات (٢١٣) و (٢١٦)



يجمع مقومات الحياة ، وأن تهيء لهم فرص العمل بل اطلب ان يعطى أبناء هذه القرى الأفضلية في وظائف الدولة والجيش والحرس الوطني والشركات والمؤسسات العامة ، حتى يبقوا في أماكنهم لأن هناك هجرة كاسحة من هذه القرى إلى البلاد العربية المجاورة سبباً للرزق ، وطالباً للعيش ، واخشى ان استمرت هذه الهجرة ان لا تجد الحكومة في هذه القرى إلا الشيوخ والنساء ، وهذا امر خطير من الناحية العسكرية والناحية المادية والناحية الزراعية . واني اطلب من الحكومة ، ان ترعى انتاجهم الزراعي وتشجعهم بمختلف الوسائل ، وأن تمهد لهم حياة سهلة غير معقدة بالقوانين الاستثنائية ، من تنقل وسفر إلى آخره . كما انني اطلب من الحكومة ان تطلق الحرية الكاملة للصحافة تكتب ما تشاء ، وتعلق كما تشاء ، وتعالج الأمور القومية بما تعرفه عن الصحافة المختصة الواعية التي لا تنشد إلا المصلحة العليا ، فإذا خرجت صحيفة عن هذا المبدأ فإن في قوانيننا النافذة ما يكفي لردعها وارجاعها إلى جادة الصواب . كما انني اطلب بالغاء محكمة أمن الدولة ولا ارى معنى أبدا لوجودها مع وجود المحاكم النظامية في البلاد هذه المحاكم وهذا السلك القضائي الذي يتمتع بشهرة نغبطه عليها ونتمنى له المزيد منها ، فيقاء محكمة أمن الدولة هو اهدار لكرامة القضاء المدني في البلاد ، ويجب ان تلغى بلا تردد .

اما في السياسة العربية فيؤسفني ان اقول ان علاقاتنا بالدول العربية الشقيقة لم تتحسن عما كانت عليه ، بل اكاد اقول ان هذه العلاقات قد تردت في حالات كثيرة عما كانت عليه ، واني لا ارى في اتفاقيات الرياض ما يشجع على الاستمرار في مثل هذه الاتفاقيات ، لأنها تجعل الأردن متكتلاً في صف ضد صف آخر من الدول العربية ، وهذا لا

يخدم قضية فلسطين بحال من الاحوال كما لا يخدم مصلحة الأردن على وجه التحديد . ولذلك فاني اطلب ان تنتهج هذه الحكومة سياسة حيادية إيجابية على الصعيد العربي بأن تصادق وتسمى جاهدة لان تصادق كسل الدول العربية بلا استثناء ، وان تضع نصب عينها الهدف الاسمي ، ألا وهو انقاذ فلسطين من بران الصهيونية ، وعلى هذا الاساس ، فاني ارى انه يجب على هذه الحكومة ان تعترف بالنظام الجديد في اليمن ، وان تقيم معها العلاقات السياسية على درجة سفارة . ولا معنى أبداً لان تنتكر لما يجري في اليمن ، ولا معنى أبداً ان تتدخل بأي صورة من الصور فيما يجري في اليمن ، لاننا كنا ملكاً وحكومة نستنكر اي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية . واني اطلب ان تطبق الحكومة هذا المبدأ على حالتها في اليمن وفي جميع علاقاتها مع الدول العربية بلا استثناء . ولقد اثار دهشتي ذلك التصريح الصارم الذي ادلى به دولة الرئيس عندما اعترف اميركا بالوضع الجديد في اليمن ، وكما كنت اتخى لو ان دولته اطلق تلك الصرخة الداوية . عندما قررت الحكومة الاميركية ان تبني الصواريخ من طراز (هوك) إلى اسرائيل ان اليمن ستظل عربية خالصة سواء حكمها السلال ام حكمها الامام ، وان اليمن ستظل موجودة سواء اعترف بها الرئيس كيني او لم يعترف ، ولكن بيع الصواريخ لاسرائيل يهدد الدول العربية بالفناء العاجل ، الفناء على طريقة الحرب الذرية المصرية ، وكنت اتوقع من معالي وزير الخارجية ان يدعو مجلس الامن الى جلسة طارئة لمناقشة الموضوع ، كما كنت اتوقع ان يدعى مجلس الجامعة العربية من درجة رؤساء حكومات لمناقشة الموضوع أيضاً ، ولكن بكل اسف لم يجد أراً من ذلك ، ان هذه الحكومة كما قال معالي وزير الخارجية تبني

مبدأ (تصادق من يصادقنا وتعادى من يعادينا) ولكنني لا ارى في سلوك الحكومة ما يحقق هذا الشعار ، فحكومتنا وكل الحكومات السابقة تصادق بريطانيا وفرنسا واميركا ولا يعرف التاريخ العربي الحديث دولة نكلت بالعرب وانزلت بهم الكوارث مثل هذه الدول الثلاث ، فقد بدأت علاقاتها بالدول العربية عندما اعلن الناصر الأول المغفور له الحسين بن علي ثورته الكبرى فطعنوه من الخلف في معاهدة (سايكس بيكو) ثم تلاها وعد (بلفور) ، ثم توجت هذه الجهود المخططة المدبرة الجهنمية باقامة اسرائيل في اوطاننا ، ثم زودت اسرائيل بالآلات الفتك والدمار ، واعطيت القروض بسخاء وحلقت في سمائنا طائرات (المستير) الفرنسية وزجرت فوق اراضيها دبابات (ستورين) الانجليزية ودبابات (شيرمن) ، كل ذلك بفضل هذه الدول ثم تأتينا كل دورة في هيئة الامم نقول لا نوافق على تعيين حارس على املاك الغائبين ، هل هذا يأسده من اعمال الصداقة ؟ هل هذا السلوك يدل على ان هذه الدول في ماضيها الاخير وحاضرها تريد بنا خير ؟؟ ابداً ، انها تبيت مؤامرة للدول العربية مجتمعة ومنفردة ومزدوجة ، وتضمر لنا الشر كل الشر . ولذلك فاني اقول كما يجب ان تقوم علاقاتنا مع هذه الدول على المبدأ الذي قرره شاعرنا المتنبي قبل الف عام :-

ومن نكد الدنيا على الحر ان يرى  
عدواً له ما من صداقته يد

ولكن هذا يجب ان لا يمنعنا من أن نمد ايدينا الى كل جهة في العالم يمكن ان تعطينا طلقة واحدة لجيشنا او فلساً واحداً لخزائنتنا ، انني ادعو بصراحة - ودولة الرئيس كما الفهم يجب الصراحة - انني اطلب وادعو الى تبادل التمثيل السياسي مع الكتلة الشرقية بلا تردد ، انني اطلب ذلك لاني اضع نصب

عيني هدفاً مقدساً اسعى اليه هو استرجاع الوطن السليب ولن نسترجع هذا الوطن السليب ما دمنا نسير في ركاب الدول الغربية المتآمرة المذكورة . انني اطلب من هذه الحكومة وقد رأينا منها جرأة لا بأس بها ، اطلب منها ان تبني هذا الاقتراح وان تعمل على تنفيذه بلا تردد ، وبدون ابطاء ولا معنى أبداً ان تعادي اي كتلة في العالم وهي لا تعادينا ان مندوبي الكتلة الشرقية في الامم المتحدة لا يصوتون ضد مقترحنا ، بل تترجم التصويت والمقاومة للدول الصديقة الثلاث .

اما قضية فلسطين فهي قضية العرب الاولى وقد شعبنا من هذه التصاريح من جميع الحكومات العربية بلا استثناء ، وشعبنا من هذه العواطف الجياشة الزاخرة التي لا تسمن ولا تقني من جوع ، وسبعنا بالمخططات تدرس ، وسبعنا بالمشاريع توضع ، وسبعنا بالمؤتمرات في الجامعة العربية وغير الجامعة العربية ، ومع ذلك لم تنتقل هذه القضية نقطة واحدة الى الامام منذ اربعة عشر عاماً حتى اليوم ، والسبب تناحر الدول العربية والمتناجرة بكل اسف بشعارات مزيفة استجداء للتأييد على حساب قضية فلسطين . قضية فلسطين لا تحتاج الى مخططات او دراسات ، قضية فلسطين ضاعت نتيجة تأمر الدول الغربية مع اسرائيل وضاعت نتيجة تحاذل الدول العربية وارتيكازها وسيرها في ركاب الاستعمار ، ولا يحل هذه القضية الا بالدبابات والطائرات والمدفعية . ولذلك فاني ادعو ولا اقبل رأياً آخر ان يجد أبناء فلسطين ، ان يجندوا في مختلف الدول العربية تحت قيادة عربية اسمها (قيادة جيش التحرير العربي الفلسطيني) ، وان يحول هذا الجيش من الدول المنتجة للبتروك ، الدول التي يذهب بترونها في غير

وطاعة الله ، يجب ان نفرض على هذه الدول ضريبة لجيش فلسطين ، فاذا رفضت فان ابناء فلسطين يعرفون ما يجب عليهم . وعندما تكون مصائر الشعوب في الميزان فلا يبقى اي اعتبار آخر ولا هدف آخر الا اقتصاد هذا الشعب بأي ثمن ، انني ادعو ان يشكل هذا الجيش وان يزود بالسلح من الشرق والغرب ، من القطب الشمالي الى القطب الجنوبي ، وان نصادق الشيطان على المبدأ الذي قرره المستر تشرشل سنة ١٩٤٠ عندما قال قوله الشهيرة « مع الشيطان ضد هتلر » ونحن نقول ( مع مليون شيطان ضد اسرائيل ومن حالف اسرائيل ) وبغير هذه الطريقة ، فاني لا أؤمن بالمخططات وأنا آسف للجهد الذي يبذله وزراؤنا في رسم هذه المخططات فالطريق واضح ان اسرائيل تتحدى في الامم المتحدة وتقول : ( لن اتنازل عن شبر واحد مما هو تحت حكمي ) ولن نرغمها على التنازل والخضوع الا ببدايات ترجح فوق كل ايب .

ان قضية فلسطين تتعثر كما قلت لان الدول العربية غير جادة في حلها ، وان الدول العربية غير متفقة على حلها وانما تأخذها ملهارة وشعاراً تستر به لتواجه سحق الشعوب وتهديء من غليانها ، ولكنني واثق ومتفائل ان الشعوب العربية لن تصبر طويلاً على هذا الموقف المائع ، وستقدم الشعوب لتأخذ زمام المبادرة بإيديها ، فعلى الحكومات العربية جميعاً ان تصفى الى هذا الانذار ، وان كان اليوم صوتاً خفياً فانه سيكون غداً صوتاً مندوياً مزجراً لا تقف في طريقه عقبات .

انني ارى من واجبي ان الفت نظر الحكومة الى انها اسرفت اسرافاً لا منبرور له في اصدار القوانين الموقته ، كما اسرفت في دراساتها وبرامجها وقد مضى عليها عام كامل تقريباً في دست الحكم

(٢)

وهي تدرس وتعيد النظر ولكننا وللأسف لم نر من هذه الدراسات شيئاً ملموساً يعود بالنفع المتوقع او المنتظر على الشعب الاردني الباسل .

انني لا اجد ولا انكر ان الحكومة خطت خطوات لا بأس بها في ميادين مختلفة ، ولكن هذه الخطوات التي خطتها لم تكن متساوية مع ما تبته عند تشكيلها ومع ما وعدت به عند تأسيسها وتسلمها الحكم ، وانما ذهبت جهود كثيرة ووقت كثير جداً على غير طائل . ولذلك وقد ابدت رأيي بصراحة فاني احجب الثقة .

الرئيس : الكلمة الان للسيد عاكف الفايز فليفضل

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس انني اقف لاثار موقفاً مجتمعاً يتبناه ثمانية وعشرون نائباً من هذا المجلس فاقول :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين لما كانت آراؤنا متفقة ، واهدافنا واحدة وهي خدمة بلدنا والحفاظ على منتهه وازدهاره ودفع الأذى عنه ، رأينا أن نضع كلمتنا هذه متضمنة آراءنا وملاحظاتنا العامة حول البيان الوزاري ، وما يتوجب علينا بحج من أمور هامة من شأنها أن تعزز اوضاعنا السياسية في الداخل والخارج . وذلك من حيث ضرورة توثيق الروابط الطيبة والعلاقات الأخوية بين الأردن وبين جميع الأقطار العربية الشقيقة ، والنهوض ببلدنا ودعم مؤسساته الديمقراطية ومنحها الحصانات التي تمكنها من اداء رسالتها على الوجه الأكمل ، والعمل على توطيد دعائم الاقتصاد الوطني حتى يتحقق لنا الاكتفاء الذاتي الذي هو أمنية كل مواطن في هذا البلد . هذا مع الاهتمام البالغ

بأوضاع المواطنين من عمال ومزارعين وتجار وموظفين وغيرهم للافادة من قدرتهم على الانتاج والمساهمة في بناء هذا البلد . على هذه الأسس وفي ظلال هذه المعاني نتقدم الى المجلس الكريم بآرائنا حول البيان الوزاري واقتراحاتنا فيما يجب عمله لتحقيق هذه الاهداف .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين اننا ونحن نرغب أن تعدل الحكومة كما ورد في بيانها على وضع تشريع لتنظيم تشكيل الاحزاب وتشريع آخر يعدل قانون الانتخاب بشكل يتمشى في مبادئ وأساليب تطبيقه مع المبادئ والأساليب المتبعة في الأقطار العربية في الديمقراطية ، لا يسعنا الا أن نبدي الملاحظات التالية :

لا يخفى على حضرات النواب المحترمين أن المستور هو الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها سيادتنا وعزتنا وحريتنا ، وان جميع قوانين الدولة تنبثق عنه ، فهو مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ، كما ينظم السلطات العامة في الدولة من حيث التكوين والأختصاص . وان دستورنا بشكله الحالي غير مستكمل المزاييس الأساسية التي تمكن كل سلطة من السلطات من ممارسة صلاحياتها بجرأة وحق ووضوح ، ولتبقى دائماً بمنأى عن وسائل التهريب والتهديد التي تحد من نشاطها وفعاليتها . لهذه الأسباب تبقى الحياة الدستورية في بلدنا عديمة الجدوى والفائدة ، ولما كانت القوانين التي اشير اليها في البيان الوزاري كمشروع قانون تنظيم الاحزاب ومشروع قانون تعديل قانون الانتخاب لا ترتكز على قواعد دستورية ثابتة تستند اليها الأمة في ممارسة حقوقها كاملة غير منقوصة ، تبقى هذه القوانين غير ذات فعالية أو أثر في حياة الشعب ، وسرعان ما يعتريها الوهن

فتنهار كالبنيان الذي شيد على الرمال ، لذا فانه لا بد لنا من أن ندلل على مفهومنا لهذه القضية الهامة بالأدلة والبراهين القاطعة وغايتنا أن نوضح للمجلس الكريم اهدافنا من التطرق الى هذه الأمور :

١ - ان الدساتير في جميع الدول الديمقراطية حددت الصلاحيات التي تتمتع بها كل من السلطين التشريعية والتنفيذية ، ورسمت لكل منها حدوداً لا تتعداها ، خشية الاساءة لهذه الصلاحيات فيختل التوازن بين السلطين وتضعف الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم ونحل الفوضى محل النظام كما يفقد القانون هيئته وحرمة ، لهذا فقد منحت الدساتير السلطة التنفيذية حق التنفيذ والاشراف على جميع مرافق الدولة واعطت السلطة التشريعية حق وضع التشرييع واقرارها ومراقبة الحكومة ومحاسبتها فيما اذا اساءت استعمال هذا الحق أو ضلت السبيل ، وخشية من طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية منحت الدساتير السلطة الأخيرة سلاح الحل تلوح به حينما تشعر بتجاوز تلك السلطة صلاحياتها ، انما لا يصح أبداً استعمال هذا الحق الخطير الا اذا وقع بين السلطين اختلاف جوهري على امور رئيسية هامة تتعلق بصميم سياسة الدولة العامة . وفي مثل هذه الحالة تحتكم السلطة التنفيذية الى رأس الدولة الذي له وحده الحكم لها أو عليها . ويؤلمانان نقول اننا بموجب دستورنا الحالي وحسب مفهوم السلطة التنفيذية لصلاحياتها اخذت تعطي نفسها حق التشريع في حالة عدم انعقاد المجلس ، وجعلت المجالس النيابية في مهب الريح وتحت سلطتها ورختها تقدم على حلها بدون سبب يبرر مثل هذا الاجراء معرضة للوطن للهزات السياسية وما تترك من سيء الآثار في اوضاع البلد العامة . ونود بهذه المناسبة أن نعود الى دستورنا الذي كان نافذا حتى قيام الاتحاد بين الأردن

هكذا منذ الأصل



والعراق سنة ١٩٥٨ ، والذي كان ينص في بعض مواد على حصانات دستورية تمكن السلطة التشريعية من ممارسة حقوقها وصلاحياتها على وجه أكمل ومنها ما جاء في المادة (٧٤) من الدستور آنذاك والتي تنص كما يلي : -

أ - اذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل السبب نفسه .

ب - الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال اسبوع من تاريخ الحل على ان تجري الانتخابات حكومة انتقالية لا يجوز لاي وزير فيها ان يرشح نفسه لهذه الانتخابات .

وجاءت المادة (٩٤) تنص على ما يلي : -

عندما يكون المجلس غير منعقد يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الطوارئ الآتي بيانا : -

أ - الكوارث العامة .

ب - حالة الحرب والطوارئ .

ج - الحاجة الى لقاحات مستعجلة لا تتحمل التأجيل .

وجاء في الفقرة الثالثة من المادة (٥٤) ما يلي :

على كل وزارة تولف أن تقدم الى مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من تأليفها اذا كان المجلس منعقداً بيانها الوزاري وتطلب الثقة على هذا البيان ، واذا كان المجلس منحل فليقم الوزارة أن تقدم بيانها الوزاري وأن تطلب الثقة عليه خلال خمسة عشر يوماً من اجتماع المجلس الجديد .

هذه المواد الدستورية التي اشرنا اليها تعطي الدستور مزاياء ديمقراطية صريحة تجعلنا نقاخر بدستورنا بين الأمم والشعوب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لما كان الرخاء الاقتصادي هو الدعامة الاساسية للوطن ، ولما كانت التنمية في حقول الزراعة والأنتاج تساعد مساعدة فعالة على رفع مستوى هذا البلد وايصاله مرحلة الاكتفاء الذاتي فاننا نطلب من الحكومة أن تعمل على زيادة الدخل العام للدولة بخلق المشاريع واستغلال الموارد الطبيعية ، كما ونطلب من الحكومة والبلد بجهده في سبيل بلوغ الاكتفاء الذاتي أن يكون من أول واجباتها التفكير في النفقات العادية والمتكررة ، وألا يصار الى انقضاء أي مبلغ الا اذا كان هنالك ضرورة ملحة مثل هذا الاتفاق كما ونجد من الضروري والحكومة في صدد اعداد الموازنة ان تلزم بسياسة التقشف والاقتصاد ولا تلجأ بعد وضع الموازنة واقرارها الى ملاحق لما تحمل الخزنة نفقات لا نستطيع تنفيذها الا بالرجوع الى الاحتياطي العام للدولة ، هذا ونطلب من السلطة التنفيذية أن تفكر طويلا قبل أن تقدم على وضع أي تشريع له مساس مباشر باقتصاد البلد العام وأن تعمل بشئى الوسائل الى اجتذاب الأموال العربية والأجنبية لاستثمارها في حقول الصناعة والأنتاج والتنمية الاقتصادية ، كما لا بد لنا ونحن نعالج الوضع الاقتصادي العام من أن نطالب الحكومة بأن تعني العناية الكبيرة بالحركة السياحية باعتبارها ركناً هاماً من اركان الثروة القومية والدخل العام ، وذلك بتقوية جهاز سلطة السياحة حتى تتمكن من تنفيذ خطة شاملة لتنظيم الشؤون السياحية تنظيمًا صحيحًا يخدم نهضة الأردن ويساهم بتنفيذ المخطط العام للتنمية الاقتصادية في بلدنا العزيز .

معالي رئيس ، حضرات النواب

لا يسمنا ونحن نبحث سياسة الدولة العامة من أن نشير بمرارة والم الى الوضع العربي وتردي العلاقات بين الاشقاء ، ومع إيماننا بأنه من واجب المواطن

الكرام بأن تبقى وسيلة بناء واعوان خير وحق ، مؤكدين بأننا تطرقنا اليه من بعض النواحي الدستورية وغيرها من امور عامة لها صلة وثيقة بسياسة بلدنا في الداخل والخارج ، وما هي الا مسدس رغبتنا الصادقة في ان نرى بلدنا عزيزا كريما ينعم بالطمأنينة والاستقرار والرخاء ، وان يكون قادرا على الاسهام الفعال في تحقيق اهداف امتنا في الوحدة والمنعة والحياة الأفضل .

وعلى هذه الاسس نمنح ثقتنا للحكومة والله من وراء القصد .

#### التواقيع

صلاح طوقان ، سليم البخيت ، احمد اللوزي ، شاهر الحسين ، غاثيل الهلسا ، مطلق الحديسد ، شحاده الطوال ، موسى ابو الراغب ، فيصل الجازي ، عبد الوهاب الطراوة ، محمود الراشد ، سامي حداد ، خليل الهروط ، نوفان السعود ، ابراهيم كريسشان ، محمد المايطة ، قاسم يولاد ، محمد سالم الدويب ، عفيف البطارسه ، سعود القاضي ، علي الرميحي ، حافظ الحمد الله ، عاكف الفايز ، خالد ابو دبلوح ، يوسف ابو عوض ، رجس مصطفي ، اسماعيل حجازي ، ادريس التل .

( ٣ )

الرئيس : الكلمة الان للسيد محمد الحشبان .

السيد الحشبان نائب السلط :

سيدي معالي الرئيس ، سادتي النواب المحترمين استهل بياني هذا بالولاء المطلق لجلالة ملكنا العظيم وللاوطن العزيز كما اؤكد احترامي لاحكام الدستور .

ان الولاء للمليك والاخلاص للوطن واحترام الدستور هي الفواعد الاساسية التي نستوحى منها

المخلص ان يعمل لخير بلده وامته والحفاظ على سيادته وكيانه حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة التي هي أمنية كل عربي ، فاننا نرى من الواجب على الحكومة ونحن على استعداد للتعاون معها في هذا المضمار ان تعمل جاهدة على تنقية الجو العربي وازالة الخلافات التي لا يفيد منها الا الصهيونية والاستعمار .

ولما كانت القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وبالنسبة لنا قضية حياة أو موت فاننا نطلب من الحكومة حشد الجهد الوطني بجميع امكانياته والسعي للتواصل مع الدول العربية الشقيقة لتنسيق جهودها وطاقتها من اجل استرداد فلسطين ووطننا السليب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا نطالب الحكومة بإعادة النظر في اسعار المواد التي تنتجها الشركات المحلية ذات الامتياز والتي لها اكبر المساس بحياة المواطنين بحيث تتناسب اسعار منتجاتها مع اسعار مثيلاتها في البلاد العربية المجاورة كما نطالب الحكومة باتخاذ كافة الاحتياطات الفعالة السريعة لمواجهة حالة الجفاف ونتائج الخطيرة المنتظرة بالنسبة لما سيصيب الثروة الزراعية والحيوانية وما ستعاني من نقص في المياه .

كما ونجد من واجبتنا مطالبة الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الموظفين العامة والتي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعاشي لهم ، وأن تعيد النظر في الدوام الجديد لانه برأينا اذا قام الموظف بواجبه خلال فترة الدوام التي كانت مقررة في السنين السابقة فانه يستطيع أن يؤدي نفس الواجب والخدمات الموكولة اليه .

وفي الختام فاننا وقد اكتفينا بهذا القدر من البحث حول البيان الوزاري ، فاننا نعاهد مواطنينا

هكذا منه الأصل

مواقفنا ومنها موقفنا من هذه الحكومة المحترمة . وقد درست على نور تلك القواعد أعمال الحكومة الحاضرة وهي امتداد لوزارة دولة الرئيس التل الأولى ، فظهر لي أنه يتوجب علي مع احترامي لهذه الوزارة وعدم الثقة الدستورية بها وذلك للأسباب التالية :-

أولاً - لم تنجح الحكومة في تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة بل إنها زادت تلك العلاقات سوءاً .

ثانياً - إن علاقاتنا مع الدول الأجنبية التي ترطنا بها علائق التعاون المتبادل تعرضت للفتور والتساؤل خصوصاً بعدما نشرته بعض الصحف (دون أن يرد نفي من الحكومة) عن محاولة التمثيل السياسي وتلقي المعونات من دولة أجنبية معينة .

أنا لا أشك في حق الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة في تبادل التمثيل مع أية دولة ، ولكن ليس بهذا الأسلوب الذي يتسم بعدم الجدية وخلالا موقوف الأردن الذي يعرفه العالم أجمع حيناً تكرم جلالة الملك الراحل وقال كلمته الخالدة إن لا حياد بين الحق والباطل .

وفي المجال الداخلي نلاحظ ما يلي :-

أولاً - لم تنجح الحكومة في تطبيق قانون تنظيم جهاز الدولة ولم تفصل يد الحكومة إلى بعض الموظفين الذين كان ينبغي أن تتلهم يد العدالة وجرى الاعتداء على بعض الأبرياء .

ثانياً - لم تقم الحكومة وزناً للدستور وهي تصدر عشرات القوانين المؤقتة التي تحتل التأجيل خلافاً لتصرّح دولة الرئيس أمام مجلس النواب السابق .

ثالثاً - بالفت الحكومة في استخدام الإذاعة للدعاية لأعمالها ولاقتناع الناس أن الأردن بقدره قادر في خلال هذه الفترة القصيرة من ولاية هذه الحكومة

قد قارب الكمال في سائر المجالات وكلنا يعرف أن هذه المحاولة كانت مدار تندر .

رابعاً - لقد أخرجت رؤوس الأموال الأهلية واستحال توظيف رؤوس الأموال الأجنبية بسبب بعض القوانين المؤقتة كقانون الشركات والتصرّجات التي يوزعها بعض المسؤولين بصدد مشروع قانون ضريبة الدخل ومشروع قانون الإيجارات وتنشرها الصحف ولا تنفي من قبل أي مسؤول مما سبب اضطراباً أكيداً في الاقتصاد الأردني .

خامساً - سببت الحكومة قلقاً شديداً في منطقة الأغوار بسبب التعديلات التي أدخلتها على قانون قناة الغور الشرقية فهي بهذه التعديلات لم تترك للملاكين الحسد المعقول من الدونجات التي تكفي مواجهة احتياجاتهم المتزايدة .

تلك بعض الملاحظات أبديناها بإيجاز ونضيف إليها كلمة أخيرة وهي أننا لسنا أن عدم الأطمئنان الاقتصادي والسياسي كان يسود معظم طبقات الأمة في عهد هذه الحكومة المحترمة لأن الحكم خبرة ومصالح الدولة لا تتحمل الاختبار .

والله ندعو أن يلهمنا جميعاً سواء السبيل ونحن تؤدي فريضة الخدمة للوطن وللمليك المقدس .

( ٤ )

الرئيس : الكلمة الآن للسيد اسماعيل حجازي السيد حجازي نائب الخليل :

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين لا شك أن الوزارة الحالية التي استمعتنا لبيانها الوزاري هي امتداد للوزارة السابقة التي أمضت في الحكم عاماً لا قليلاً . ولولا تعديلات وإضافات محدودة في البيان الذي نحن بصدد مناقشته لقلنا أن الحكومة تعيد طلب الثقة على أساس البيان السابق .

ولعل أبرز ما ورد في البيان الحالي من إضافات هو العودة لتنظيم الحياة الحزبية في الأردن ، وهنا أريد أن أشير إلى تصرّجات رسمية لبعض المسؤولين ذكروا فيها صراحة أنه لن يسمح لأي حزب جديد أن يؤسس له أي فرع خارج الأردن ، وأنا استغرب هذا التنظيم الجديد الذي يتعارض كلياً مع روح الدستور الذي نص صراحة أن الأردن جزء من الوطن العربي الكبير . وعلى الحكومة إذا أرادت أن تعيد الحياة الحزبية أن تقصر رقبتها على منع تأسيس فروع للأحزاب الهدامة أو العميلة .

أما إذا كانت هناك أحزاب تحمل الخير والمنفعة فلا أرى من موجب لمنعها كما أنني لا أدري الحكمة من عدم السماح لحزب أردني أن يؤسس له فروعاً في الخارج . إذا كانت الأحزاب فيها الخير لبلدنا فما هو المانع من انطلاق الخير من أردننا الحبيب إلى أشقائنا في العالم العربي ؟

أما فيما يتعلق بفلدات الأكباد طلاب مدارسنا فقد كان أهم ما جاء في بيان الحكومة السابق وتصرّجات المسؤولين أنها وفرت لطلاب المدارس الابتدائية جميع كتبهم بالجان وأريد أن اتساءل الآن هل فعلاً حصل الطلاب على كتبهم بالجان ؟ أنا أعرف أعداداً كبيرة من الطلاب الذين اشتروا كتبهم من جيوبهم بعد أكثر من شهر بعد افتتاح المدارس أي بعد أن يتسوا من توزيع الكتب عليهم هذا بالإضافة إلى أن قسماً كبيراً من الكتب المقررة لم تكن متوفرة في المكتبات المدرسية والخارج وكان يباع منها أيضاً في السوق السوداء . والذي نأمل من المسؤولين أن يتداركوا مثل هذه الأخطاء قبل بداية العام الدراسي المقبل .

وبالنسبة لوزارة التربية والتعليم أيضاً فإنها وضعت نظاماً جديداً جائر للامتحانات في المرحلتين

الاعدادية والثانوية والتي تؤكد للمجلس الكريم أن تطبيق مثل هذا النظام سيؤدي حتماً إلى تشريد الألوف من أبنائنا . في المرحلة الاعدادية كان اجتياز اللغة العربية والدين شرطاً من شروط النجاح فأضيفت الرياضيات في النظام الجديد . فلماذا يسا ترى أضيفت الرياضيات ما دام القسم الأدبي مفتوحاً في المرحلة الثانوية لمن لم يبرزوا في مادة الرياضيات؟ أما الاجتياز في المرحلة الثانوية فقد كان معلقاً على النجاح في اللغة العربية والدين مع احراز مجموعة معينة من العلامات في المواضيع الأخرى فجاء النظام الجديد يضيف إلى اللغة العربية والدين اللغة الانكليزية والتاريخ والقضية الفلسطينية والجغرافيا . وفي حال الرسوب في أي مادة من المواد المذكورة يحرم الطالب من الشهادة المدرسية . فهل هي سياسة تمجيز ؟ أم لتشريد الطلاب وسد أبواب التعليم العالي في وجوههم ؟ مع علمنا التام بأن المدارس المهنية لا تستطيع استيعاب جزء قليل ممن سيتهلم المقاب بموجب هذا النظام القاسي المجحف .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين أعلنت الحكومة أنها ستعيد النظر في قانون الضرائب واعفاء المالكين الفقراء من دفعها . وكنت أتوقع أن تؤلف الحكومة لجناً مختلفة متفرغة لإعادة النظر في القوانين الأخرى مثل قانون ضريبة المهن حتى تحقق العدالة لدى كافة المواطنين . فإذا أمعن النظر في هذا القانون يتضح لنا أن شركة الباصات التي تمتلك باصاً واحداً تدفع ضريبة مهن مثل الشركة التي تمتلك مائة باص ١٩١ ولا شك أن المقارنة في أنواع أخرى من المهن المماثلة تعطي صورة واقعية عن الفئتين الذي يلحق بالمواطنين الذين لم يفرق القانون بين أوضاعهم واختلاف مؤسساتهم ومكاسبهم .



## اخواني

اما بالنسبة لرعاية المواطنين الاردنيين في الخارج فاني وبكل اسف اقولنا بمرارة ان الحكومة لم تولها الاهمية تامة، مثالا لسفارة في فرموزه عدد موظفيها تماما مثل عدد موظفي سفارتنا في الكويت. وطبعاً الفرق بين السفارتين شاسع. ان الاولى لا يوجد فيها اردني واحد والثانية فيها ما يزيد على الخمسين الف اردني. واني لانسأل كيف يتمكن ثلاثة من الموظفين رعاية شؤون خمسين الفا من الرعايا الاردنيين في الكويت وكيف يستطيعون السهر على راحتهم؟ والاستماع لشكاواهم ومطالبهم؟ بل هل يستطيع هؤلاء القلة حتى من القيام بمعاملات تجديد جوازات سفرهم؟ اننا بحاجة الى اعادة النظر في دراسة تنظيم جهازنا الدبلوماسي حتى يستطيع الاردن تحقيق الفائدة المرجوة من افتتاح هذه السفارات.

## سادتي،

بالنسبة لقوت الشعب اريد ان اتساءل هل لا زالت توجد دائرة لمراقبة الاسعار؟ واريد ان اسأل الحكومة هل قدمت تاجراً محتكراً واحداً من اعتادوا على استغلال قوت الشعب الى المحاكمة؟ بل اريد ان اسأل من الحكومة ماذا عملت حتى الان للقضاء على الغلاء الفاحش الذي ضج منه كل بيت وحرّم الاثلاف من ابناء الاميرة الاردنية من الحصول على الخبز والارز والسكر وحتى من العدس.

## ايها السادة:

ارجو ان اقفت نظر الحكومة الى الانخطاء التي ترتكبها معظم الحكومات. لدى وضعها الموازنة المالية، فكثيراً ما يكون للمؤثرات مكانة في حرمان لواء اوجه من مخصصاته لحساب لواء او ناحية اخرى محظوظة وكثيراً ما حصل ذلك فترجو عدالة التوزيع

خصوصاً واننا لازلنا ننتظر رحمة الخالق بعد انحباس الامطار ليقينا شر عام ماحل... ونخشى لا يسمع الله لو استمر الحال من انقطاع الامطار ان لا يكون للفلاح والعامل من مورد رزق سوى عدالة الموازنة في توزيعها على الجميع بالعدل والقسطاس: اما عن حالة سكان الخطوط الامامية فلا اريد ان اتكلم عنها فقد اشيع الموضوع زميلي الاخ السيد شكيب الجيوسي واني اؤيده فيما ذهب اليه.

## معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

اما بالنسبة للقضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول العربية الشقيقة فاني اتمسك بما اتخذته لجنة الشؤون الخارجية من قرارات بصفتي احد اعضائها والسلام عليكم.

(٥)

الرئيس: الكلمة الان للسيد عبيد اللطيف

العنتاوي

السيد العنتاوي نائب نابلس:

## بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس: حضرات النواب المحترمين

بدافع الصراحة وبدلت الاحاسيس المأدبة البنائة التي القى بها دولة رئيس الحكومة ببيان الوزاري وشرحه الغامض من الأمور الهامة في الجلسة التي تلت لقاء البيان المذكور ارى من واجبي ان اضع امامكم باقتضاب بعض الامور والاقتراحات التي اطلب من الحكومة تنفيذها راجياً من زملائي النواب شد الازر والمشاركة لان الامانة محتمة وليس للخيال في وشيها نصيب.

وقبل البدء ارد التحية والترحيب الحارين في الدرب الطويل من الجهاد وحمل المسؤولية والتهمة

جميعيات تعاونية قوية تسهم معها في النفقات لهذه الغاية. ٢ - ما دمنا نعلن زرعنا في هذا البلد الى التحرر الكامل فاننا نرحب بتعديل قانون الانتخابات واعطاء المرأة الأردنية حقها الانتخابي للاسهام في بناء ديمقراطية منطلقة حرة لنشيدان الحياة الافضل.

٣ - جاء في الصفحة الخامسة من البيان بحث الرخاء الاقتصادي الذي هو الدعامة الاساسية للوطن النموذج.

هذه ناحية هامة تحتاج الى الكثير من العناية والجدية بالدفاع مصمم متطور شامل تقاوم به كما جاء على لسان معالي وزير الخارجية القسلة المستغلة لفائدة الكثرة المحرومة وبالمناسبة فان هناك اخبار رشحها الصحافة عن مشروع قانون للشركات بدأت الشركات العاملة والاقتصاديون القدامى في هذا البلد يوجهون النقد تلو النقد ويرسلون المذكرات لهذا المجلس وغيره من العاملين في المجالات الحكومية ناقدين ناقلين فهل هناك ما يمنع دعوتهم لاختارهم لتجهيز البلد بقانون اقتصادي متفق على كل مادة فيه لتأخذ بيد هذا البلد للكود الموارد الكثير المتطلبات، وعلى هذا اطلب من الحكومة دراسة المذكرات الواردة واهمال المقترحات ذات المصلحة الخاصة كما ادعو الى الاقتصاد في الاستعانة برأي الخبراء الاجانب ما دام ابنائنا وخبرائنا العرب كثيرون واكتفاء كل في مجاله حتى لا تقع تحت التأثير السياسي لهؤلاء الخبراء الذين يحاولون التحكم بمصائرنا الاقتصادية حفاظاً منهم على ابقائنا سوقاً طيبة لتسويق منتوجاتهم الصناعية كما ارحب ببرنامج الانماء الاقتصادي الذي هو برنامج السنوات السبع والذي سيؤمن زيادة في الدخل القومي من ١٠ - ١٢٪ سنوياً وادعو لتجنيد جميع الامكانيات لانجاح هذا المشروع.

على احرازنا ثقة الاسرة الاردنية التي اوردها دولة الرئيس في مستهل بيانه بتحية مثلها داعياً العلي القدير ان يوفقنا جميعاً في خدمة الامة واسعادها بتوجيه الرائد الامين الحسين المعظم.

## معالي الرئيس: حضرات النواب

١ - جاء في الصفحة الثانية من البيان ان عمل هذه الحكومة امتداد لعملها في الماضي واستكمال لبرنامجها الشامل في الخدمة والبناء. ان ما انجزته الحكومة من اعمال في مختلف المجالات مشكورة عليه. غير ان ما بقي يحتاج في تنفيذه الى سرعة الاجراء ما دام العقل المدبر وراء المال المرصود. اضرب لذلك مثلاً كلفت القرى بدفع الثالث من النفقات لشق الطرق ورفضها فنقلت ذلك جاهدة واذا بها تجابه في لواء كلواء نابلس وبعد ان دخل فصل الشتاء الحارف لتلك المجهودات انه تنقصنا المداحل وليس في لوانا الامدحلة واحدة مع العلم ان ثمن المدحلة اثنا عشر الف دينار وحكومة طابعها السرعة في التنفيذ لماذا لا تعمل على شراء هذه المداحل لتحل هذه المشكلة الحيوية وتحول بذلك دون اصابة الجهد والمال.

وهناك مشكلة حيوية اخرى تتعلق بمصلحة المياه نادينا وقدمنا المذكرات بشأن الحفارات على ان ينحصر لكل مجمع من قرانا حفارة لحفر الآبار الارتوازية واستغلال المياه الجوفية في اردننا الذي يكاد ان يكون صيفه تسعة اشهر يسير ساكنو قراه كيلومترات و كيلومترات للحصول على صفيحة ماء وبذلك تكون الحكومة قد نفذت ما جاء في بيانها من ان لكل مواطن - وهو ذلك الانسان - الحق في ان يمارس حقوق المواطنة بكل معاني الاخوة والمساواة في ضمير هذه الاسرة وما ينطبق على لواننا ينطبق ولا شك على باقي الوية المماكة التي نطالب لها باسرها دون ما اثره او تفضيل وتستطيع الحكومة ايضا تشجيع تشكيل

هكذا من الأصل

٤ - جاء في الصفحة السادسة بحث عن القوات المسلحة التي هي حصن دفاعنا المنيع . انا لا اشك ان الحكومة وعلى رأسها جلالة الملك المقدس تبذل ما في وسعها من جهد وترصد ما تستطيع من مخصصات للارتقاء بمستوى هذه القوات . وهنأري تدفعني الرغبة ويحدوني الايمان المطلق في وضعه امامكم الا وهو انشاء مصنع للذخيرة تزود به اسلحتنا في معركة الأثر المرتقبة وحتى لا تتكرر المأساة التي شربنا مرها عندما قيل لنا سنة ١٩٤٨ ونحن في المعركة ان الذخيرة استهلكت وعليكم ايها العرب ان تقبلوا بشهر الهدنة حتى نوفرها لكم . افصحوا باب الاكتتاب لبناء هذا المصنع مع ما ترصدون له من مخصصات في الميزانية وسترون كيف سيقتدم للتبرع والاكتتاب فيه كل اردني حسب طاقته وسترون كيف تقدم لناؤنا وبناتنا بحليهن طائعات متبرعات حتى اطلقنا على ما اعتقد سيترعون بديريهمات مصروفهم اليومي والبشر يعلو وجوههم . الا يحز بالنفس ايها السادة حين نسمع ان انحصم الاسرائيلي وقد غزت ذخائره وآلاته الحربية الخفيفة الاسواق الاوروبية تملوها نجمة داوود وشعار اسرائيل . انني ألح على الحكومة ان تضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ لتسطر في سجل تاريخ حكمها عملا ايجابيا خالدا .

#### السياسة الخارجية

٥ - لقد ركزتم يا صاحب الدولة في بيانكم ان قضية فلسطين هي بالنسبة لنا قضية حياة او موت وهذا رأي لا مجال للجدل فيه يحتمه علينا واقع جغرافي مؤسف يشار كنا فيه خصم مريض على حدود هي بالضبط ( ٦٠٤ ) كيلو مترات فاذا حسبنا ما احتفظنا به من فلسطين هو العظم وما استلبه مننا اليهود هو اللحم فالعظم لا يستقيم بدون اللحم واللحم لا يستقيم بدون عظم يستند ، نحن

ننظر بشره وحسرة الى فلسطيننا المغتصبة وخصمنا ينظر بشره وحسرة الى ما بقي في ايدينا فالحرب بهذا الدافع لا شك واقعة ان عاجلا او عاجلا والمعركة المقبلة لا تستطيع خوضها دولة عربية واحدة وعلى هذا عمل وعد بلفور ومهادنة سايكس بيكو على تجزئة الوطن العربي ليسهل بانه على دفعات . فاعملوا على وضع الدفاع العربي المشترك بين دول الجامعة العربية موضع التنفيذ واعملوا على ازالة اسباب تعثر اجراءاته وحاولوا مقاومة انعدام الثقة بين اعضاء دول الجامعة بكل قواكم لاننا سنواجهه ولا شك في القريب العاجل خطرا كبيرا تتساوى الدول العربية في تحمل نتائجه ومساوئهم فيه وعلى هذا اقترح :

أ - تشكيل وفد من هذا المجلس ومن مواطنين آخرين لشرح هذا الى الدول العربية الشقيقة .

ب - العمل الجدي على عدم اراقة الدم العربي الذكي في اليمن بكل طريقة فعالة مجدية .

ج - إيقاف الحملات الاذاعية .

لانه لا يجوز ان تبقى الدول العربية سادرة في تهيجاتها الكلامية تتراشق المظلم الاتهامات واقبلع الشائم متفخخين اينما كان اقدم من اخيه وجبرته على رد الكيل كيلين حتى صار المدياع اداة تربية سيئة لابنائنا وجيلنا الصاعد في البيت والنادي .

ان الكف عن هذا الردح كما اعتقد هو ارادة مختلف الشعوب العربية في مختلف اقطارها ولكن دعوتكم الى هذا الايقاف متوجهة بالتسامح متممة بالروقة ولكن نحن البادئين بهذه التضييعة لنخرج بالعلاقات العربية من حالة اليأس الى الرجاء وسوف لا يعيب علينا سكوتنا هذا الا من لا يضمير لغير لامة ولكن من حملة لواء هذا البيت من الشعر .

اذا احتربت يوما وسالت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

٢ - مفهوم يتعلق بما لم يرد في هذا البيان . أولا - ما ورد في بيانكم الكريم .

لقد تفصلتم بالقول بأننا سنمضي في اتاحة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وانطلاقها في ميادين الخدمة والتعمير لا فرق في ذلك الخ ... ان هذا القول هو الحقيقة الواردة في الدستور اذ تنص المادة (٢) فقرة (٢) على أن تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين .

وكما كان جميلا لو انكم وضعتم نصب اعينكم نظام الفحوص لجميع الافراد في حالة طلب التوظيف كما حدث في وزارة الخارجية وطبقت على بقية الوزارات حتى لا يترك مصير الفرد العادي يتأرجح بين وزير ورئيس ديوان الموظفين كما وان تطبيق هذه القاعدة في حالات البعثات المختلفة على ان تؤخذ بعين الاعتبار حاجة المواطن الماسة للعمل وفيها اذا ما كان هنالك معين آخر يمكنه أن يسد مسد طالب العمل وذلك خوفا من اعطائه أكثر من فرصة واحدة للعائلة الواحدة وحرمان هذه الفرصة من عائلات كثيرة لا تجد بين افرادها من يعمل يضمن الخبز . كما وانني لاشكركم على انشاء الجامعة الاردنية ولكنها برأيي قد اعطت المجال للشباب في مدينة عمان وحرمتهم عن بقية الشباب في الالوية الاخرى بسبب الالتزامات المالية المرهقة التي تحملها الطالب من جراء الارتفاع الفاحش في ايجارات البيوت ومستوى الحياة العالي في العاصمة . مما يكبد الطالب مصاريف أكثر مما لو ذهب الى جامعة عربية اخرى وكما كان جميلا لو أن دولتكم قد رصدت مبلغا من الاموال التي رصدت لبناء المساكن الشعبية للموظفين وذلك لكي تصرف على انشاء مساكن شعبية للطلاب يدفع آجارها الطلاب بايجار ينحس يخفف عنه ويساعد باعطاء الفرض الطلاب

ولما لم تعمل الحكومة على امتصاص هذه النقمة العامة احجب الثقة عنها .

وقفنا الله في هذا المجال وفي كل المجالات للعمل على ما فيه الخير للاردن وللعرب كافة في ظل صاحب الجلالة الملك المعظم والسلام .

(٦)

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور حاتم ابو غزالة الدكتور ابو غزالة نائب نائيلس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين يسعدني أن اقف اليوم تحت قبة هذا المجلس الكريم لأمثل قطاع المسال بشكل خاص والفئات الشعبية الاخرى بشكل عام لأقول لكم ما يبعث في صدورهم من مشاعر وما يدور في خلدكم من أفكار ، اقلها في امانة واخلاص .

كما ويسرني أن انتبه هذه الفرصة لا قدم شكري للحكومة لما بذلته من جهود لتمكين كل مواطن أن يقول كلمته بحرية تامة عند انتخابه نوابه مما حمل الى هذا المجلس الطيب العناصر وأكثرها ايمانا بالعمل البناء المنتج لهذا الوطن وهذه الامة .

تنص المادة (٢٤) فقرة (٣) من الدستور على أن الامة مصدر السلطات ولما كان اخواني النواب قد شرفهم الشعب بتمثيله ، كان عليهم أن يشرفوا نيابتهم بأن يناضلوا بصدق وامانة ليحافظوا على حقوق وحريات وكرامة هذا الشعب ، لذا أرى من واجبي أن اكون خلصا صادقا بتقلي طلبات وميول وحاجات هذا الشعب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين تسهيلات وزيادة بالايضاح فاني سأجيب باني هذا في مفهومين كبيرين

١ - مفهوم يتعلق بما ورد في بيان حكومتكم الكريمة .

هكذا من الأصل



هذا المجلس بمشروع يؤمن تأسيس الاحزاب على ان تتبارى في سبيل الخدمة والبناء وان تتنافس في سبيل خير هذا البلد ومنعته ومضائه . ويطلب لي أن أبين بأن ربط نشاط الاحزاب باقليمية محددة محصورة بالعمل لهذا البلد في الوقت الذي اعلنت به ان قوة هذا البلد لا قيمة لما اذا ما جزئت عن وطننا العربي الكبير وابعدت عن مجالاته المختلفة مع انه كذا نأمل وبصراحتكم المهودة بانكم سترحبون بالنشاط الحزبي العامل والبناء لاجل الوطن العربي الكبير لانه لا يمكننا ولا باي شكل من الاشكال أن نقفل مصالح الاردن المترابطة المتشابكة ببقية اجزاء هذا الوطن .

أما بخصوص توفير الخدمات التربوية فأني أرجو أن ألفت نظركم الى السياسة الاحتكارية في تأليف الكتب وتوزيعها توزيعاً لا يبعدهم من بعيد او قريب المصلحة العامة انما هو يستند على مأرب شخصية تشرف على تأليف الكتب وطباعتها وتوزيعها على مكاتب الالوية المختلفة بقرار لكل لواء كتاب يختلف عن الكتاب المقرر لواء الاخر وذلك لضمان تسويق كل كتاب يطبع ويؤلف ليحمل اسم فلان من المسؤولين في وزارة المعارف وكم كان جميلاً لو اتكم انهمم نحو تأميم الكتب المدرسية وحصر انواعها وقراراتها في يد من يدرس في جميع مدارس المملكة مع منع الاحتكار والتوزيع والتدريس كما واننا لنأمل أن تقوم وزارتك باعادة توزيع المعلمين في جميع أنحاء المملكة بحيث يؤخذ بعين الاعتبار بأن يكون مركز عمل كل معلم في اللواء الذي ينتمي اليه ولكون بذلك قد ساعدنا كلا منهم على رفع مستوى حياته المعيشية بتوفير مصاريف اضافية بين التثقل واستئجار بيوت يكون هو في غنى عنها ، كما وان نشر المدارس المهنية والزراعية ولو كانت على حساب

ذوي الدخل المحدود كما وقد تفضلتم بانكم تؤمنون بكرامة الفرد وحرية هذا ما يتمشى مع المادة السابعة من الدستور والتي نصت على أن الحرية الشخصية مصونة ، واني لأرجو أن تسعني رحابة صدركم عندما أقول وكيف لنا بالتمتع بهذه الحرية ولا يزال افراد منا في السجن بسبب تهم سياسية او تهم استندت اليهم وزجوا بالسجن وحول بعضهم للمحاكم وحكم عليه كما وحكم على عائلته بالجوع والفقر والحرمان بسبب فقدائها لمعلمها الوحيد ، كما وحرم على هذه العائلة ان تزور ابنها أو والدها في السجن وهي بريئة ولم تكن مسن ذلك الا حرمانها من أبسط حقوق من حقوقها المدنية والانسانية الا وهو مشاهدة قريب لها بالسجن ، كما وأرجو أن ايسر لدولتكم أن بعض المساجين الذين اوقفوا بالسجن لمدة مختلفة ولم يحاكموا حتى تثبت براءتهم أو ادانتهم ، كما وأرجو أن ألفت نظر دولتكم الى وجود بعض افراد في المباحث يلجأون للفس الرخيص لانهم لم يجدوا ما يقولونه للمسؤولين ليثبتوا وجودهم .

وان اعترازي بكم "وبما بانكم بكرامة الفرد وحرية ليحفظ لي لان اسألكم كيف يمكن للفرد أن يشعر بحريته وكرامته ولا يزال نشاهد الخساف من الشرطة المدنية والسكرية توقف السيارات بين مدينة واخرى لتسأل عن هويات المواطنين وعن خصوصياتهم في بعض الاحيان اذا راق لهم ذلك وكل من يخالفهم يتهم بأسوأ الاتهامات ويحول للمحاكم لينفي التهمة عن نفسه وقد تثبت براءته ويخرج من السجن بعد ان يقضي فيه فترة معينة يدور خلالها مرارة تحدى فرد له باسم الامن والحفاظة على القانون .

معالي الرئيس

لقد تفضلت الحكومة المؤقتة بأنها ستقدم الى

المدارس النظرية والتعهد بهذا المبدأ يعتبر مكربة واي مكربة .

أما بخصوص الخدمات الصحية فأني اشكر معالي وزير الصحة على فتح ٤٦ عيادة صحية افتتحت لتعمل بلا ابطاء بسبب الكادر الجديد والدوام الجديد الذي جعل من الطبيب موظفاً وخاصة اطباء الصحة الذين يعتبرون العمود الاساسي للصحة العامة كما وان خلق الطبقة بين الاختصاصيين واللااختصاصيين من الاطباء وزيادة العطف على الاختصاصيين منهم بخصهم بالاعلاوات واوقات الدوام المناسبة للعمل في عياداتهم وخلق المعاذير لهم عند تأخرهم في الدوام الرسمي مما ادى الى تفور اطباء الصحة وتجهيزهم من العمل في كادر الصحة العامة كما والفت انتباه دولتكم الى تعيين اطباء صحة للمدارس وليس لهم عمل سوى فحص طلاب المدارس وتقديم التقارير الشهرية لتحول الى دائرة الاحصاءات في الوزارة بغض النظر عما اذا تمكن هذا الطبيب من معالجة امراض العوز والعيون وغيرها من الامراض المنتشرة بين الطللاب بسبب فقد العلاجات اللازمة وعدم تحمل موازنة وزارة الصحة لانما هذه العلاجات اما ما يتعلق بتخفيض اسعار الادوية فانها لم تخف من العلاجات الكثيرة الاستعمال كالبنسلين واعلاجات السعال والاسهالات او غيرها من الامراض المنتشرة بين الطبقة المعالية والطبقات الفقيرة والمتوسطة بحجة ان اسعارها رخيصة ولا ترهق المستهلك اما التخفيض الحقيقي فقد تناولت العلاجات الغالية الثمن وبشكل جزئي وخاصة العلاجات التي تكتب نادراً من قبل الاطباء او يمكن للطبيب ان يستغني عن كتابتها مما ادى الى عدم شعور المواطن العادي بانها من وزارة الصحة بتخفيض اسعار الادوية الذي تكلمت عنه الصحف مراراً وتكراراً وقد كنا نأمل من دولتكم ان تقدموا مشروع تأمين

مستودعات الادوية وحصر الاستيراد بدارية مركزية يمكن تسميتها بسلطة استيراد الادوية المركزية تؤلف من الحكومة واصحاب المستودعات وذلك حفظاً لحقوق اصحاب المستودعات من الضياع وانا اعلم ووزير الصحة يعلم ان مشروعاً مثل هذا قد قدم لماليه منذ مدة ووضع على الرف لاسباب لا اعلمها كما وارجو ان ألفت نظركم الى وجود اخصائي في امراض الجلد في وزارة الصحة ولا يوجد حتى سرير واحد في مستشفيات وزارة الصحة لعلاج الامراض الجلدية كما وان مستشفيات الانف والاذن والحنجرة والعين والاطفال كل منها لا يتجاوز عدد أسرته عن الثلاثين الى خمسين سرير تحمل اعباء امراض الانف والاذن والحنجرة والعين والاطفال في جميع المملكة بأسرها ولم تحاول ان تزيد عدد هذه الاسرة او تفتح شعب لها في كل لواء .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين .

لقد جاء في البيان الوزاري ان الحكومة ستقوم بمضاعفة خدماتها الاجتماعية للمواطنين عن طريق رعاية الاسرة وحمايتها وتعزيز الحركة التعاونية وجميعيات الاسكان وتشجيع التنظيمات القبايلية في البلاد . فأقول كيف يمكن رعاية الاسرة وحمايتها ورب البيت لا ينبغي ثمن قوته فستوى العامل المادي منخفض جداً ومستوى الموظف الصغير لا يحسد عليه فالراتب يذهب الى جيوب الموظفين الكبار اما صغار الموظفين الذين يؤلفون الاغلبية الساحقة من جهاز الموظفين فهو مهمل وكم كانت مكربة راحة من دولتكم لو احتضنتهم هؤلاء فتيانم الريادات العائلية والسنواتي للعمال وتبينم علاوات غلاء المعيشة ورفع رواتب الموظفين الصغار واعفائهم من ضريبة الدخل وذلك برفع قيمة الحسبيات من ١٥٠ - ٢٥٠ ديناراً في السنة على الأقل خلاف جسيمات الزوجة والاولاد

لقد كنا من الاصل

فتكون بذلك قد انتمت جذور الشجرة التي تغذي المجتمع وتمتد وتذرع فيه روح العمل والحركة .

اما بخصوص تعزيز الحركة التعاونية فقد كان املنا ان تعلموا عن تدريس مادة تعاون اجبارية في المدارس كما وان تفضلكم بتشجيع التنظيمات النقابية في البلاد لشيء عظيم تشكرون عليه ولكن كيف يمكن للتقنيات ان تثبت وجودها وهي لا قيمة لها فلا تحق لها بالاشراف على اصدار بطاقات عمل للعامل العاطلين لتكون عطف انظار العامل في علاقته مع صاحب العمل ولم يحم قانون العمل والعمال الحالي من الفصل التعسفي ولم يعط العامل حقه في الاجازات المرضية كما لم يتم بتحديد حد ادنى للاجور في كل لواء ولكل مهنة .

هذا وقد صرحتم يا دولة الرئيس بانكم ستوفون العمل في ورش دائرة الاشغال العامة بمجة توفير بضعة الاف من الدنانير على الدولة مع العلم بانكم ستشردون في حالة تنفيذ ذلك ما يقارب عشرة الاف عامل وحارس ورئيس ورشة وكاتب يعيشون من وراء هذا العمل فارجو يا دولة الرئيس ان تأخذوا بعين العطف مصير الآلاف من العائلات التي ستضور جوعاً عدا ايلاف ميعيلها عن العمل وقد جاء في الشريعة الاسلامية (يختار اهلون الشرين) وهل هناك اشر من قطع الآلاف من المصادر المعيشية عن العائلات الفقيرة التي تعتبر من القطاع المالي . فلو ان دولتكم تبنيتم تعديل قانون العمل والعمال الاردني بما يعطي العامل حقه في الحياة الكريمة والمستقبل الافضل وتبنيتم قوانين الضمان الاجتماعي لحايته في المعجز والمرض والشيخوخة لم عمل له مكانة كبيرة واكبار واجلال ابديين تحملها الطبقة العاملة لدولتكم وللمجلس ووزرائكم الكرام .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

اما بخصوص ما ورد في بيانكم عن تحقيق (الرخاء الاقتصادي) فأني ارجو ان اوجه سؤالاً الى معالي وزير الاقتصاد هل ارتفاع اسعار السكر وارتفاع اسعار الخبز مع ان حساب الحساير والارياح بالنسبة لكل طن من الطحين يدخل الى جيب صاحب الفرن عشرة دنانير صافية يومياً . وارتفاع الاحوم هل هذه الحاجيات تافهة ولا تشكل حاجات مطلقة للفرد العادي كيف يمكن قبولنا مجدداً الرخاء الاقتصادي في الوقت الذي ترتفع فيه الاسعار تحت بصير الحكومة وسعها او حتى يكون ارتفاعها بموجب اوامر دفاعية تصدر عن وزارة الاقتصاد في حكومتكم الرشيدة كما وان سياسة وزارة الاقتصاد التي تتبعها تجاه الصناعات المحلية لحمايتها والتي تعتبر حماية صريحة للصناعات الاحتكارية واذا كان علينا ان نشجع هذه الصناعات الاحتكارية فيجب علينا ان نشجعها بحيث انها لا تؤثر تأثيراً مباشراً على الفرد العادي كما حدث في شركة الاسمنت فقد قامت الحكومة بحماية هذه الشركة باعطائها حق احتكار صناعة واستيراد الاسمنت من الخارج ولم تقم الحكومة بالاشراف على طريقة توزيعها للانتاج بحسب حاجات الالوية على حد علمي ان ما يقارب من نصف انتاج الشركة المذكورة يحتكر باسم شركة كبيرة في عمان والنصف الاخر تزود به الاسواق المحلية . كما وان استيراد الاحذية وحماية شركة الدباغة بالشكل الذي حدد امكانية العامل العادي ومنعه من العمل اليدوي الذي يعيش منه لان منافسة المصانع الآلية للاعمال اليدوية منافسة غير شريفة وذلك لانخفاض تكاليف الانتاج الآلي عنه في الانتاج اليدوي كما وان اتجاه اجسدى الشركات الى استيراد آلة لانتاج الاحذية البلاستيكية بما يحطم الجهود الفردية مباشرة ولذا فاني كنت

في وسعهم من جهد للارتفاع بمستوى هذه القوات العربية المسلحة كما وتفضل وبيّن مدى قوة العدو لما كان من المعلوم بان القوات العربية المسلحة لا تملك سوى اسلحتها وان معظم ذخيرتها وقطع الغيار يستورد من الخارج فقد كان املنا باعلانكم عن قرب انشاء مصانع للخبرة وقرب سن قانون الخدمة الاجبارية لحشد القوى البشرية لمواجهة الخطر الصهيوني وخاصة فيما يتعلق بالشباب المخرجين من المدارس الثانوية والجامعات مع العلم ان ميزانية الخدمة الاجبارية لا تتطلب موازنة كبيرة لانها تعتبر ضريبة دم مفروضة على كل مواطن وحق من حقوق هذا الوطن وعدة قوة نعدها اليوم الموعود .

اما بخصوص قوى الامن وتفضلكم بان الحكومة ستولي لهذا الجهاز كامل عنايتها فقد كان املنا ان تعان الحكومة عن عزمها على تغيير الكادر الخاص بالامن العام وايداله بكادر جديد يرفع من مستوى افراد المعيشة ويساعدهم على حفظ حقوقهم وكرامتهم في هذا المجتمع بصفتهم حراساً له وقائمين على امنه كما وقد وعدم سابقا باعطاء القضاة علاوات لان جهاز القضاء هو المرأة التي تعكس مستوى الشعوب وتبين مدى ارتفاع درجة قيمها الاخلاقية ولذا كان لا بد ان ننوه بأننا كنا نرغب تأكيداً منكم برفع رواتبهم واعطائهم علاوات خاصة بهم .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين  
اشكر دولة الرئيس على العناية الزائدة بالقضية الفلسطينية واود ان التفت نظركم على ان اهم واجب قومي ملقى على عاتقنا هو الحفاظ على مقومات هذه القضية وهذه المقومات هي :

اولاً - شخصية اللاجئين وعددهم وزاداتهم العددية التدرجية وذلك بمقاومة كل طريقة مباشرة او غير مباشرة تسعى لتوطين اللاجئين . وذلك كما

امل ان تقوم وزارة الاقتصاد بالتخطيط البناء للاقتصاد الوطني بحيث تراعي امكانيات وطاقات الفرد العادي والعامل اليدوي ومراعاة هذه الامكانيات والطاقات بمنع استيراد الآلات الخاصة بصناعة الاحذية ومنع استيراد الآلات الخاصة بصناعة الاحذية البلاستيكية وان تقوم برفع الجمارك عن القمح المستورد وتحدد سعره وتبعد احتكار المطاحن لاستيراد القمح وتفتح باب الاستيراد مجدود استهلاك البلاد من القمح مع العناية بحماية محصول المزارع من القمح في سني الخير .

كما وكنا نأمل ان تقوم الحكومة بتأميم شركات الكهرباء بالبلاد لان القوى الكهربائية تعتبر القوى المحركة للمصانع والصناعات وان ارتفاع اسعارها ليؤدي الى غلاء اسعار الصناعات المحلية وتعرضها بسهولة للانحدار والافلاس بسبب المنافسة الشديدة من قبل الصناعات المستوردة من الخارج .

وقد كان املنا ان تقوم الحكومة بمنع استيراد السيارات والفسالات والكماليات أو أن تقوم بوضع جمارك قيمتها اضعاف اضعاف امثلتها حتى تحد من تسرب القطع النادر من البلاد وبالمقابل تعفى الحاجيات الفردية المطلقة من الجمارك كالسكر والقمح والشاي واللحوم وان تقوم الحكومة بتطبيق نظام مراقبة البنوك والصيارفة خوفاً من تسرب القطع النادر ورأس مال البلاد ومنعها القومي الى الخارج وان اكبر مثل على ذلك قيام كثير من التجار ببناء العمارات في بيروت وخارج الاردن برأس مال اردني وكان اولي ان يوجه هذا المال نحو انشاء صناعات حيوية في البلاد كصناعة السكر والانسجة القطنية والصوفية مما يساعد على زيادة مدخرنا القومي .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين  
تفضل دولة الرئيس وقال انه سيند كل ما



العربية ولذلك فأننا نأمل بأن تقوم حكومتكم الرشيدة بتبني منع عمليات الاحصاء وقطع البطاقات عن اللاجئين ومنعهم من الاستملاك للأراضي الزراعية والاستقرار - كما وانهاستقوم بنقلهم الى الحدود وبناء القرى المسلحة وتجنيدهم واستغلال طاقاتهم البشرية والمادية والروحية في سبيل استرداد وطنهم السليب وان تقوم بتبني قيادة الفلسطينيين لانفسهم في سبيل استرداد وطنهم وتحريره .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين  
لقد تفضلتم بان سياستكم مع الدول العربية الشقيقة هي التعاون مع اشقائكم على اساس ان الاردن جزء لا يتجزأ من الامة العربية وقد كان اجمل لو قسمتم علاقاتكم الى قسمين :  
علاقاتنا مع الدول العربية  
علاقاتنا مع الشعوب العربية .

ولو اننا فصلنا هذه القضية لرأينا ان العلاقة الرئيسية هي التي تحدد علاقتنا مع الشعوب العربية وذلك باحترامنا لهذه الشعوب ولحرياتها وارادتها في تقرير مصيرها كما جاء في بيانكم الكريم ولكان اخذنا بهذا المبدأ هو الطريق الذي يقينا السير في طريق المخذور ويقودنا الى الاستمرار لمساعدة كل شعب عرف طريقه للحرية فسار به كما حدث عند تأييدنا للشعب الجزائري وقد كان املنا ان تسير الحكومة مع الشعب اليمني وتسير ضمن اطار من رغبته في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية .

واما ما يتعلق بالاتفاق السعودي فانه ارجو عملاً باحكام المادة ٣٣ فقرة (٢) من الدستور والتي تنص على ان « الماهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزائن الدولة شيئاً من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين عامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ولا يجوز في اي حال ان

حصلت عندما بيعت مئآت الدونمات من اراضي الامير الزيناني الواقعة قرب اربد بسعر ٢٦ دينار للدونم الواحد وبيعت للاجئين بالذات مقابل بطاقتهم وبذلك سحبت البطاقات وهي المويات الشخصية التي تثبت جنسيتهم الفلسطينية والتي تعطيم حق العودة الى بلادهم كما وارجو أن لا يسمح لاي لاجيء بان يعطى حق الاستملاك في مشاريع قناة الغور الشرقية

ثانياً - ان اهتمامكم لاعطاء المجال للفلسطينيين للعمل لاجل قضيتهم وانشاء صندوق خاص بفلسطين على حد قول معالي وزير الخارجية ترصد الاموال اللازمة له من التبرعات والمساعدات وحصة خاصة من ريع البترول العربي على ان تكون تحت اشراف الجامعة العربية في الوقت الذي بين فيه وزير خارجيتكم بانه لا يوجد تبلور نحو حل القضية الفلسطينية بين الدول العربية في الأمم المتحدة ومن المعلوم ان الجامعة العربية ما هي الا ممثلة للدول العربية وعدم اتفاق ممثلي الدول العربية في الأمم المتحدة يعكس بشكل ظاهر عدم وجود اتفاق بين الدول العربية نفسها وكيف يمكن ان نربط انشاء هذا الصندوق ومساعدة الفلسطينيين على تحرير بلادهم باشراف مباشر من الجامعة العربية. لقد كان راعا لوان وزير الخارجية سار على الدرب الذي بدأه الا وهو ان طريق تحرير فلسطين هو نفس طريق تحرير الجزائر ونحن نعلم ان القضية الجزائرية لم تكن لتدخل ضمن التناحرات والخصومات بين الدول العربية بل ان قيادتها بقيت بيد الجزائريين وان الدول العربية قامت باحترام الثورة الجزائرية ووقفت معها بالمال والسلاح حتى النصر . وهكذا كنا نأمل بأن نسمع بان حكومتكم الكريمة قررت اسناد قيادة تحرير فلسطين الى شعب فلسطين نفسه وانها قررت بان تقف معها وان تضع جميع امكانياتها تحت تصرفه حتى تكون قلبية الدول

صدقيتنا الولايات المتحدة على شعب فلسطين والامة العربية والوطن العربي كالم تشيروا فيما اذا كان هنالك مخطط خاص في حالة تكرار هذه المأساة .

دولة الرئيس :  
لقد قرأت ولازلت اقرأ عن نشاط المسؤولين في اسرائيل لربط اسرائيل في السوق الاوربية المشتركة اي ما معناه الضرب بعرض الحائط بالحصار الاقتصادي العربي المضروب على اسرائيل ولكي لم اقرأ في اي صحيفة ما تصرحاً رسمياً أو شبه رسمي لمسؤول حول الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمنع اسرائيل من الحصول على انتصارها الاقتصادي هذا .

وبالحتم ارجو ان تقبلوا يا دولة الرئيس ويا اصحاب السيادة والمعالين تحياتي واحترامي كما وارجو اعتبار ما جاء في هذا البيان هو الاساس الذي اعطي الثقة لحكومتكم على اساسه وحتى العمل على تنفيذ ما جاء به فاني احبب الثقة عن حكومتكم الرشيدة داعياً الله ان يلهكم سداد الرأي وحسن الرشاد .

(٧)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .

السيد الحاج حسن نائب جني :  
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
تقدمت الحكومة في الجلسة السابقة لهذا المجلس ببيانها الوزاري لتطلب فيه الثقة من هذا المجلس بموجب المادة ٥٤ من الدستور وقد خصصت هذه الجلسة لمناقشة البيان والتصويت على الثقة بالحكومة بموجب على غير عادة غير مألوفة نهجها حكومات

تكون الشروط السرية في معاهدة او اتفاق منالفة للشروط العلنية » فارجو من دولتكم ان تعرضوا هذا الاتفاق على المجلس لمناقشته واقراره .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
ان ما ورد سابقاً هو تعليق على ما ورد في بيانكم الوزاري وقبل ان اخستم ببيان هذا اود ان اقول انتم انتم الى نفاط لم تنطقوا اليها ولم ترد في بيانكم .

١ - علاقة الاردن والولايات المتحدة الاميركية .  
لقد جاء في خطاب العرش السامي الذي حدد فيه جلالة الحسين العظيم علاقاتنا الدولية ما يلي : -  
« ستظل سياستنا في هذا المجال قائمة على اساس الاحترام المتبادل بيننا وبين الدول العربية ومصادقة من يصادقنا ويصادق امتنا ومعاداة من يعادينا او يعادينا ولن نساوم على حريتنا او حرية امتنا »

اولاً - ان قبول المساعدات الاميركية المشروطة يعتبر مساس مباشر لحريتنا وان رب البيت اعلم بحاجاته وقد كان جميل جداً لو ان الحكومة الاميركية قدمت هذه المساعدة بغير شروط ولن تربط مشاريعنا بموافقة الخيرة الاميركيين ان تربط هذه المساعدة ، بنوعية هذه المشاريع لما يؤدي الى سيرنا في التخطيط والبناء في طريق يرضى به اصدقائنا الاميركيون لاني طريق مصلحتنا القومية وقد كان املنا ان ترفوا بشري موافقة الحكومة الاميركية بتقديم المساعدة المالية الغير مشروطة لتكون العامل الاول لاستمرار الصداقة التقليدية بين الشعبين .

ثانياً - لم تشيروا من قريب او بعيد الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عند تقديم الحكومة الاميركية الصواريخ الى اسرائيل والذي يعتبر تهديداً مباشراً ومؤامرة واضحة تشترك فيها

هكذا من الأصل

سابقة باعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً تسترأ وراء ذلك وحماية وضمانا لكسب الثقة علماً بأن جلالة الملك فوق النقد.

واننا اذ نبارك الطريق الصحيح الذي نهجته حكومة دولة السيد وصفي التل بتجنب ذلك الطريق الوعر وسلوكها المسلك الدستوري الشريف لايسعنا الا أن نشكر حكومة دولة التل على سلوكها ونشكرها أيضاً لموقفها المشرف من الانتخابات النيابية حيث أتاحت للتأخر الأردني أن يدلي بشهادته بحرية ونزاهة تامتين. وأتاحت الفرص لكل من أنس بنفسه الكفاءة خوض هذه المعركة بعد أن حرم زمناً بطرق ملتوية.

ومع أن البيان الوزاري بمجمعه يتضمن وعوداً خلاصة: بشئ بالخير لهذا البلد الا أن الاختبار علمنا أن تستهوين الأعمال والتنفيذ لا الأقوال والوعد واننا اذ نسجل أقوال الحكومة بانتظار أن نحاسبها على أفعالها ومنجزاتها.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

١: نحدث البيان عن استمرار الحكومة ببناء المدارس وتقديم الخدمات التربوية، ولا بد لي من الفات النظر الى أن منطقة جنين التي يبلغ عدد سكانها خمسة وعشرون ألف نسمة في ٥٦ قرية لم يكن فيها مدرسة واحدة على نفقة الحكومة، وأن أهل القرى هم الذين يتولون نفقتهم الخاصة بل ويستخدمون قسماً من المعلمين والمعلمات على نفقتهم أيضاً. وتتوقف مساعدة الحكومة على تقديم القروض للبناء بقايتها قدرها ٤٪ الأمر الذي تلفت اليه نظر الحكومة للحد من ارهاق هذه القرى وأحفاؤها من فوائد القروض واجور المعلمين، ولما كانت مدينة جنين مركز تجمع لخرجي المدارس الاعدادية في المنطقة نطالب الحكومة برصد

المخصصات لبناء مدرسة ثانوية كاملة في جنين لتستوعب حشود الطلبة ولتعددهم اعداداً قومياً لند مشرق.

٢: وفي الخدمات الصحية:

أ- ان قضاء جنين كما ذكرت واسع مأهول ومع ذلك ففيه طبيب واحد يعمل بدائرة الصحة في المدينة ويشرف على العيادات الطبية الأمر الذي يتعذر عليه أن يعمل ويتتج ويدوي.

ب- وقد ذكر البيان أن الحكومة مستمرة في بناء العيادات الطبية، وأني لم أسمع بأن بناء واحدة في هذا القضاء أقيمت لهذا الغرض بل ان جميع العيادات تدفع اجورها القرى من مشاريعها الى جانب اجور السكن للمرضى، نرجو أن يصار الى بناء وتجديد.

ج- شيد مستشفى جنين في أوائل عام ١٩٥٢ واستقبل أول مريض في أوائل عام ١٩٦١ دون أن يستكمل تجهيزه، ففيه طبيب واحد مدير وطبيب وجراح ١ ويفتقر الى ممرض قانوني وقابلة قانونية، الأدوات الجراحية غير متوفرة والموجود منها رديء النوع عديم الفائدة، تلفت نظر الحكومة ونطالب بأقال النواقص بالسرعة القوية لضرورة الطلب.

د- رصد في الموازنة العامة مبلغ ١٥ ألف دينار لبناء الطابق العلوي للمستشفى المذكور يحتوي على غرفة للملايات وغرفة للطبيب وغرف للمرضى والممرضات ولم يباشر بالعمل حتى الآن فما هو العائق دون المباشرة بالعمل وما سبب هذا التأخير الذي لا يبرر له، لذلك فاننا نطالب بطرح عطاء البناء فوراً ودون ابطاء.

٥- أما في مراكز الأمومة والطفولة فاننا نرجو أن توفق الحكومة بتعميم هذه المراكز باعتبارها خدمات ضرورية اذ لا يوجد فيها سوى مركزين مع العلم بأن هناك أكثر من عشرة قرى يزيد عدد سكان كل منها عن خمسة آلاف مواطن لا يوجد بها قابلة واحدة ويتوقف التوليد فيها على عجز باسم (دايات) وتكثر الوفيات بسبب عجزهن وعدم معرفتهن بامور التوليد والحضانة الأولية.

٣: الخدمات الاجتماعية.

ان اهم تشجيع للحركة التعاونية والتنظيمات النقابية هو حماية العامل وتوفير العمل له، لذلك فاننا نطالب بوضع نظام يتضمن الحد الأدنى لاجور العمال الى جانب قانون العمل ووضع ذلك مع قانون العمل موضع التنفيذ.

٤: ما معنى الخدمات البردية والمائنية والبرقية والطرق المعبدة الى كل مدينة وقرية، مع العلم بأن القرية عندنا تسهم في شق وتعميد طريقها بثلاث النفقات على الأقل وما تزال هذه القرى ترقب يد العون لربطها بشبكة من الطرق.

ومع أن منطقة جنين منطقة حدود ومنطقة زراعية رغم تأثير النكبة عليها فانها تفوق بانتاجها من الزيت والزيتون والحبوب والخضار والفواكه أكثر المناطق انتاجاً بينا من الضروري ربطها بطريق رئيسي يكفل نقل حاجاتها ومنتجاتها الى الخارج وما أن حاجاتها ومنتجاتها تنقل من والى عان ودمشق والكويت وبغداد عن طريق قباطية - طرابلس - القارعة لذلك فاننا نطالب الحكومة برصد المخصصات اللازمة لتوسيع وتعميد هذا الشارع وبناء الجسور والمباني فيه تقاديساً لحاسائر السيول

كما واننا نطالب الحكومة بانجاز العمل في جسر دامية اللوى انشاءه لمرور سيارات النقل الكبيرة عليه لتوفر من دوراتها مئة كيلو متر عن طريق أريحا مما يسبب ارتفاعاً باجور النقل وبالتالي ارتفاع أسعار حاجيات لواء نابلس كافة.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

٥: أما في التنمية الزراعية وزيادة الانتاج، فقد ضرب الفلاح الأردني أروع الأمثال بجهده ونشاطه وانتاجه الزراعي رغم قلة امكانياته، فانه يضرب الأرض بمحمله ليفجر منها الخير له ولأمته محافظاً على بقائه وبقاء امته مالكة للأرض سيدة عليها قرى الرجل وزوجته وأطفاله يحفرون الآبار ليعاقق لانتصدق (وبالفأس) حتى اذا عجزوا عن الاستمرار وتمكنوا من الحصول على الحفارات واجورها أكلوا الحفر واستخرجوا الماء.

لذلك فاننا نطالب الحكومة بمنح قضاء جنين الزراعي حفارة منحة كانت أو قرضاً ليتمكن من استغلال المياه الجوفية على أوسع نطاق.

معالي الرئيس، حضرات النواب

وفي استئثار الثروة المعدنية تجاهل البيان الوزاري ثروة البترول. انه حلم راودنا دائماً أن تستغل الثروات المعدنية لاسيما البترول منها، لذلك فاننا نطالب الحكومة بالاستمرار في اعطاء الامتيازات لشركات التنقيب التي لا تربطها مع شركات



الاستثمار في المنطقة أية علاقة تجارية خشية أن تتضارب مصلحة استخراجها مع مصلحة إنتاجها فيبقى بترولنا دفيناً .

#### معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد تجاهل البيان وجود قوة لنا هي عماد دفاعنا منتظمة في حرسنا الوطني الذي نطالب في الاستمرار بإعداداته وتنظيمه وزيادة رواتبه ورفع مستواه .

وإن في تجربة معسكرات الحسين ونجاحها ما يشجعنا على الطلب من الحكومة أن تتلافى النواقص التي نتجت عن الارتجال وإن تعد العدة من الآن خاصة في البرامج التدريبية للمعسكرات التي لم يكن من أعدادها ولا توحيد لحاضراتها . وضرورة الاستفادة من هذه التهمة الشعبية لتثقيف رجال الغد بما يفيدهم ويفيد الوطن .

وإن تسرع الحكومة في إعداد مشروع قانون فرق الطلائع وعرضه على هذا المجلس بأقرب فرصة ممكنة .

#### معالي الرئيس ، حضرات النواب

إن رجال الأمن في أي بلد متمدن هم مظهره الحقوقي لأول وهلة ومع هذا الفهم ومن وحي بناء الوطن النموذج نطالب بوضع رجال الأمن موضع عناية وتقدير واعتزاز وتنظيمهم ورفع مستواهم الحياتي والإداري والعسكري .

الجهاز الإداري واستمرار تنظيمه في تحديد الواجبات والمسؤوليات .

إننا مع تقديرنا للجهود التي بذلت في هذا المجال نأسف لعدم الألفاظ إلى ناحية نجاحها من أهم النواحي في هذا المضمار والتي تختلف دائماً وأبداً بليلة الرشوة والوساطة بل وتختلفهما ذلك في عدم

استقلال ديوان الموظفين وتحديد واجباته ومسؤولياته ولذلك فأننا نطالب بتطهير الديوان واستقلاله استقلالاً يحمي من المؤثرات الوزارية وما شابهها ومن تدخلاتها في شؤونه ومن أجل تحقيق هذه الغاية نطالب بتحقيق واجبات الديوان على النهج التالي :

أولاً - تقدم طلبات التوظيف للديوان وهو الذي يتقني وينسب للتعين وبالكفاءة .

ثانياً - يصدر التعيين لدولة الرئيس الوزراء أو من ينييه .

ثالثاً - لا يخفى للوزير أن يعين أو ينسب تعيين أحد

رابعاً - يطلب الوزير حاجة وزارته من الموظفين من الديوان دون أن يكون له حق تنسيب التوظيف .

خامساً - التفتيش المركزي : تعين لجنة من ٣ قضاة مشهورين بتراهتهم للتفتيش على أعمال الديوان شهرياً ومراقبة تصرفاته ومنجزاته ولا تخضع هذه الهيئة لمؤثرات ولا تقال إلا بمحكمة خاصة .

سادساً - إذا نجحت التجربة تكون هيئة التفتيش نواة هيئة تفتيشية لكافة الوزارات والدوائر .

#### معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

وبما أن البيان الوزاري تعرض لمخطط فلسطين وعهد من قبل هذا المجلس إلى لجنة الشؤون الخارجية بدراسة وتقديم وعرض هذه الدراسة على المجلس وبما أن القضية الفلسطينية هي قضية حياتنا ووجودنا فأننا نتظر نتيجة دراسة اللجنة لتعود إلى مناقشته .

أما في سياستنا مع الدول العربية ورغبتنا في التعاون والوحدة فأننا نطالب بتأليف وفد برلماني لزيارة البلدان العربية الشقيقة لشرح معاني الكتاب الأبيض وأهدافه ومد يد الأردن تية بيضاء من أجل الوحدة والمثمة والحياة الكريمة .

#### أولاً : السياسة الداخلية

##### الحريات العامة

تعرض البيان الوزاري في مقدمته إلى حرية الفرد وانطلاقه نحو البناء . وجميل من الحكومة أن تتطرق إلى هذه الناحية لأن هذا يعني أنها تعني المرحلة التاريخية التي تعيشها الأمة العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص ، ويعني بالتالي أنها مدركة لآثر كنه التمسك التي ورثتها من حجز للحريات العامة وغيرها من مظاهر طامنا ألت شعبنا وحدثت من قدرته وانطلاقه .

وإن الحديث عن الحرية ومنهولها والوحدة ومقوماتها والحياة الأفضل يثير في نفوسنا كرامان الماضي وقديم الجراحات التي لا زالت تتروى دماً لا شيء إلا لأن الإنسان العربي في الأردن كان ولا زال دوماً يناهز بالحرية والوحدة والحياة الأفضل لأنها تعيش في أحاسيسه ولحمه ودمه .

هذا الحديث يجعلنا أمام تساؤل هل هذا مجرد تلويح جديد لامتحان النفس العربية في صدقها وأمانتها القومية خصوصاً بعد أن أعطى البيان تعريفاً مجرداً للحرية من أجل البناء في حدود أمن البلد واستقراره . وأني أرى أنه لا خوف على أمن البلد واستقراره إذا مارس الفرد حريته . ولكن الخوف كل الخوف من كبت الفرد وكم قمه . والحرية هي انطلاق الفرد نحو الابداع الكامل والتعبير عن جميع طاقاته لينطلق عبر ذاته وينصهر في المجموع لأن الإنسان العربي سيظل مغلقاً على نفسه منكسراً منهزماً من مسؤولياته ما دام هو لا ينطلق ولا ينصهر .

وإذا هو لم يعط الحرية ويتصرف إلى كيانته الفردي سيفقد وجهه وملاحقه . وعندئذ يكون مهدداً بالفناء الدنيوي والروحي ويغدو أداة طيعة وجنزة تردد ما يردده الآخرون أي أمل يرجى

#### معالي الرئيس ، حضرات النواب

إننا وانسجاماً مع تفكيرنا بتسليف الثقة للحكومة كي تتيح لها مجال العمل لرى تنفيذ بيانها تمنح الحكومة الثقة لا على أساس البيان الوزاري إنما على أساس تنفيذه وتطبيقه آملين أن يكون تسليفتنا هذه الثقة حافظاً للحكومة على تنفيذ مشاريعها وعودها مع ما أوردناه من ملاحظات متواضعة ونقد بناء بحيث تصبح ثقتنا بها لا تسليفاً وإنما ثقة تستحقها وتستحق إلى جانبها ثقة الشعب وتقديره .

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ياسر عمرو

السيد عمرو نائب الخليل :

في يقيني أن جلسة الثقة ليست الموافقة أو المعارضة بقدر ما هي فهم عميق لأسس العمل الحكومي مناقشة جلوره واسلوبه واتجاهاته وفهم مراميها ونتائجها القريبة والبعيدة بشكل يخرج البرنامج الحكومي من حيز التخطيط النظري إلى حيز العمل الثمر ، وإطلاع المواطنين على كل التفاصيل التي تجري وراء جدران الأجهزة الحكومية . لأن في هذا يتخلق تفاعل بين المواطنين والحكومة ، الأمر الذي يولد الثقة بين الطرفين للوصول إلى تحقيق الأهداف السامية في خدمة المجتمع الذي نعيش فيه .

وعلياً أن نقرر حقيقة واقعة وهي أن الأصل في كل دولة احترام الدستور المعمول به بحيث يصبح هناك احترام لجميع السلطات كل ضمن اختصاصها . كما وإن هذه الحكومة الحاضرة اعتبرت نفسها امتداداً لوجودها السابق .

من هنا يجب أن ينطلق الإنسان في معالجة الخطأ الحكومية .

كلمة السيد عمرو

تحمّل أسماء لاشخاص لا يمتون في اختصاصاتهم للموضوع بشيء.

ان الموظفين والقضاة يحتاجون الى وضع كادر يضمن العلاوات وليس المكافآت وان العمل في مبدأ فصل السلطات غير نافذ خصوصاً فيما يتعلق بالجهاز القضائي حيث أن السلطة القضائية سلطة مستقلة بذاتها.

ثالثاً :

تحدث البيان الوزاري عن الجهاز الإداري الذي هو العنوان الصحيح لمفهوم الحكومة في الخدمة الاجتماعية ورغم محاولة الحكومة الإصلاح إلا أن هناك كثيرين ممن يتولون مناصب حساسة بعيدة عن كفاءاتهم واختصاصاتهم في الوقت الذي هناك كفاءات مدنية وعسكرية أخرجت من الجهاز الإداري والجيش بدون مبرر سوى الخصومات الشخصية.

الأصل أن جهاز الأمن يجب أن يرتبط بشكل عملي مع وزير الداخلية. كما وان تطهير الجهاز الإداري يجب أن يطبق أيضاً على مراقبة المؤسسات الحكومية الأهلية التي أصبح بعض المسؤولين فيها يقومون بأعمال غير قانونية، ولا يلتزمون بالطرق الصحيحة المتبعة في الدوائر الحكومية. واني أترح على تنظيم الجهاز الإداري أن يؤلف مجلس للتفتيش (تفتيش الدولة) أقصد مكتب تفتيش الدولة كما يجب أن يؤلف مجلس تأديب للدولة.

رابعاً :

ان التنمية الاقتصادية التي تحدث عنها الحكومة كمشروع اليرموك والأرزق وقناة النور الشرقية وغيرها من المشاريع النافعة. فاننا نعتبرها أملاً قوياً في دعم اقتصادنا القومي.

للإنسان العربي الحق بالحضارة. من هنا ينطلق مفهوم الحرية لا حرية تتطابق بكلمات تتناول زيد العواطف ويكتفي بالطواهر والخزائيات دون أن يفوص فيها ويصجم عن مواجهة التصنع في القلب ويعجز عن بلوغ القلب.

واتساءل عندما احاول أن افهم الحرية الاجتماعية كما وردت في البيان الوزاري.

هل الاجراءات التي تتخذ ضد المحكومين من قبل المحاكم تنسجم ومفهوم الحرية الاجتماعية يادولة الرئيس، وكذلك هل منع الزيارات والسجن الانفرادي والرقابة العسكرية على الرسائل وتطبيق القوانين الاستثنائية والمبالغة في تطبيق قانون الدفاع هي من مظاهر تلك الحرية.

ليس وجود خبراء أجانب في جهاز الأمن بالذات أمر يؤسف له ومن شأنه انتقاص من كرامة البلد واستهانة بمقدرة رجال الأمن لدينا. ان وجود شخص كالحير الألماني يعتبر وصمة في جبين وطننا لأن الأصل أن يقوم رجال الأمن بالمحافظة بدافع من شعورهم القومي. وليس برجل موتور وحاقده على كل تقدم عربي وبمقلته النازية التي عشقها من اقران هتلر يقوم اليوم بأشنع الأساليب مع المحكومين مستهيناً بأنسانية الإنسان متحدياً كل عرف اداري وحكم قضائي وهذا واضح لحكمة العدل بعبان.

ثانياً :

لم تنطرق الحكومة الى مشكلة اجور المساكن ولم تجد حلاً لمشكلة البطالة ولا الى قانون وزارة المعارف ليعجزه عن ترجمة أغراضه الى مناهج تربوية سليمة عن طريق كتب يدرك مؤلفوها حقيقة الأمل التي نلقها على أجيالنا في حين أن تلك الكتب

أ : التخلي عن كل فكرة توسعية قسرية بخشاها أشقاؤنا.

ب : السير في سياسة قومية ثابتة بعيدة عن روح العداء عنوانها المحبة والثقة والتعاون.

ج : تحسين الأوضاع الداخلية بالتضامن الشعبي والحكومي في معالجة مشاكلنا بروح بناءة، بخلق الثقة لدى جميع الدول في سلامة أوضاعنا الداخلية.

د : ضرورة احترام مبدأ فصل السلطات، وعند الترام الحكومة بمقررات مجلس الأمة بخلق الثقة عند الآخرين.

هـ : ان موقف الحكومة بالنسبة لقضية اليمن كان غير سليم للدرجة كدنا ان ندخل في حرب لا مبرر لها، ورغم أننا نستذكر سفك الدماء إلا أننا وان آتينا بالتطور فلن نؤمن بالجمود.

و : ان على الحكومة ان تسير الرأي العام داخل البلد قبل المسيرة والمجاملة السياسية لأي دولة أخرى ولذلك كانت الأذاعة عاملاً في زيادة الجفاء.

ز : ان حصر المساعدات من دول معينة أمر بعيد الخطورة لأنه يعطل علينا انتهاج سياسة قومية مستقلة ويربط المواطن العربي في كل مكان بمواقفنا من القضايا العربية بالمساعدات الأجنبية.

#### قضية فلسطين

١ - يدرك الشعب العربي ان القوى الاستعمارية هي التي خلقت اسرائيل لتكون نقطة تهديد للوجود العربي.

٢ - ويدرك ان وجود اسرائيل مرتبط بوجود الاستعمار في المنطقة.

٣ - ان الشعب العربي وخصوصاً الفلسطينيون قدروا الثقة في كل تنظيم يكون عن طريق الجامعة أو أي من الدول العربية، وللأسف الشديد كان ذلك

ولكن التسويف والمبالغة الصفة الغالبة على مثل هذه المشاريع وهذا التسويف في الانجاز لتلك المشاريع مرتبط أيضاً بعدم استغلال الثروة المدنية والبرورية في الأردن. وان هذا الواقع الاقتصادي الذي نعيشه هو نتيجة حتمية للمراحل السياسية المتعاقبة على الأردن، ولذلك كان استغلال تلك المشاريع والموارد الطبيعية متأرجحاً باختلاف وجهات نظر رجال الحكم في البلد سواء في اسلوب الاستثمار أو في اختيار الشركة المتعاقد معها والحقيقة أنه لو كان هناك خطة اقتصادية سليمة لكان بالامكان تأمين مورد ثابت للأردن عن طريق المساعدات التي قدمت خلال العشر سنوات والتي تبلغ (٥٧٦) مليون دولار خلال هذه الفترة. ويرجع ذلك الى التذبذب في الاتفاق والخطط المعقمة في التنفيذ، وهذه الحكومة تسير على نفس النمط في معالجة هذه المشاكل. وكل دولة لها مطعم سياسي تحبذ بقاء الأردن على ما هو عليه من تخلف اقتصادي وهذا يدفعنا الى توسيط دائرة علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع جميع الدول الشرقية والغربية خصوصاً الدول التي ليس لها مطعم سياسي وعلينا قبول المساعدات غير المشروطة من أي دولة وتشجيع رؤس الأموال الأجنبية والعربية وعدم السماح بتسرب الأموال الأردنية الى الخارج. كل هذا يلغى بعجلة التطور والانتقاء من قيود المجاملات السياسية.

#### خامساً العلاقات مع الدول الشقيقة

فشلت الحكومة في معالجة الخطة لتوطيد العلاقات العربية واذا كان الرد على هذا ان الدول العربية سلبية فان ذلك يرجع الى انعدام الثقة بينها وبينهم وبالامكان اغادة تلك الثقة بابرار النوايا الحسنة بشكل عملي وذلك :

مكتبة الأصل



نتيجة ان بعض الحكومات العربية عمدت لاقامة تلك التجمعات الفلسطينية لتسير ضمن سياستها الاقليمية والدولية والعربية الامر الذي ادى لخلق خلافات بين القوى الشعبية الفلسطينية .

٤ : لا يعني هذا استحالة قيام أي تنظيم يبتثق بذلك التنظيم من صميم القوى الشعبية المناضلة التي تضمن له الثقة والبقاء والصمود أمام الظروف التي تعرض طريقه ليكون له سند شعبي تدعمه جميع الحكومات العربية بالخبرات والمال .

٥ : ان كل تنظيم لأبناء فلسطين يجب أن ينظم معه جهود مختلف الحكومات والمنظمات الشعبية العربية ومسئولية خلق هذا التنظيم تقع على عاتق أبناء فلسطين بالذات في جميع الدول العربية وان يلتقي نضال هذا التنظيم مع نضال الشعب العربي كله عن طريق ثقافتها مع المنظمات العربية ودول الجامعة العربية شريطة أن يظل عمل الفلسطينيين محصوراً ضمن قضيتهم وان لا يتدخلوا في شؤون الأقطار التي يعيشون فيها لضمان حياد قضيتهم

٦ : على الحكومة أن تأخذ بيد الفلسطينيين في تنظيمهم واعطائهم فرص العمل في سبيل قضيتهم وتمكنهم من الاتصال بأخوانهم في الأقطار الشقيقة لجمعهم .

٧ : يجب أن يكون هناك جهاز من أبناء فلسطين للقيام بالعمل الدعائي لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية .

٨ : عدم التزج بقضية فلسطين في الخلافات العربية وجعلها فوق كل نزاع .

٩ : على الدول العربية المخلصة مساعدة الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم للعمل في سبيل قضيتهم

١٠ : ان هذا التنظيم الفلسطيني هو الطريق العملي المجدي لأنه يخرج القضية من الخلافات العربية

وهذا التنظيم ، ولا يكون مرتبطاً بمقررات الأمم المتحدة وان دعوة الفلسطينيين لقضيتهم بأنفسهم من شأنه أن يكسب العطف على القضية في الدول العربية والخارجية ويشرحها بشكل صريح وحيادي بعيداً عن السياسات الاقليمية للدول العربية ويضمن له النجاح أكثر مما لو قامت بذلك دولة عربية ، ونحن على هذا الواقع من الجو السياسي العربي ، ولذلك فان كل مخطط تقدمه أية دولة عربية مصيره الفشل . وأرجو أن لا يفسر قولي هذا انه دعوة انفصالية أو دعوة اقليمية أو انتصار لأني امثل فئة من أبناء فلسطين . ولكنني أقول انصافاً للحقيقة والتاريخ ، فان كل مخطط تقدم به أية دولة عربية هو خارج عن المنطق ولذا فليترك شعب فلسطين ليقرر نضاله والطريقة التي يريد بها . عندها تدعم الدول العربية هذا النضال ، وهذا التنظيم من ناحية مادية وعسكرية وخبرات ولذلك فاني أحجب الثقة .

— ٩ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد خالد أبو دبلوح

السيد أبو دبلوح نائب جرش :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

ان حبي لبلادي المنيق عن القلب المملوء بالايمان وبالاسلام العظيم والمنيق عن تعاليمه السامية ( حب الوطن من الايمان ) وكذلك حبي لجلالة الملك ولأعدائه المخلصين هو الذي يدفعني للمصارحة الصادقة والتوجيه المخلص الذي لا أبتغي منه الا نفع البلاد والأختبالأسباب المروجة لازدهارها وتقوية جميع امكاناتها حتى تنقف جميعاً حكومة ونواباً وشعباً كتلة قوية متأسكة متواودة امام خطر

العدو الداهم . واذا عرجنا على ذكر المآخذ التي كنت أود لو ان الحكومة تفادت الوقوع فيها فلا يعني ذلك مطلقاً اننا نناصبها العداء فان المعارضة الرشيدة البناءة هي المنهاج القويم للحكم الرشيد وهي المستور السامي للمعارضة التزيه الصادقة . مهتلين وفق ماجاء بخطاب العرش السامي .

وان المطلع على بيان دولة رئيس الوزراء في الجلسة العلنية السابقة لمجلس النواب يأخذ روعة الحيك لهذا البيان وجمال المصارحة التي حاول دولة الرئيس أن يطبع خطابها بها ولاشك ان ذلك كله مدعاة للاعجاب الا أننا نرى من الوقائع العملية زيادة كبيرة في الاهتمام بالنسبة للمعاشير والقرى المتأخرة والمهملة الذي كان بالاستطاعة تفادي الوقوع فيه لتأتي أقوال دولة رئيس الوزراء متفقة مع أعمال ومسير هذه الوزارة التي أولاهها ثقته وعظمه جلالة الملك الحسين قائد هذا البلد الأمين . . . ويقتضينا هذا أن نقول للحكومة أحسن في مواطن الاحسان تحطأت في مواطن الخطأ .

واني أذكر بلسان الخير والتقدير اهتمام الحكومة بتكوين جهاز للإشراف على التوجيه الاسلامي والتعاليم السماوية السامية بجانب التوجيه الوطني وكنت أتمنى عدم الفصل بين التوجيهين لأن التوجيه الاسلامي والتعاليم السماوية السامية هو التوجيه الصادق لكل مسالك الحياة من وطنية وقومية وخلقية . وأما عجز هذه الحكومة في الحقل الداخلي فاني وهي بلا شك البادئة بالخير في تاريخ البلد وان كنت أعير عن سروري بالأمال العريضة التي تمنينا بها هذه الحكومة فاني لازلت أنتظر تحقيق هذه الامالي والآمال بما يتناسب مع رغبة جلالة الملك الذي يجب أن يؤخذ بالاصلاح في جميع نواحي الحقل الداخلي واخص بالذكر ما يتعلق بتوطين المعاشير والقرى

والبدو وإصلاح أحوالهم فان حالتهم أيها النواب الأكارم توجب الحزن العميق والأسف على السنين الطويلة من الاهمال بجميع نواحي حياتهم التعليمية والزراعية والصحية للان . ولذلك فاني مع مطالبي بتعميم الخدمات الاجتماعية في كافة أنحاء المملكة أخص بالتأكيد على تنفيذ المخططات التي اتخذتها اللجان الفنية أو التي ستتخذها لانا عاش حالة المعاشير والقرى والبدو واذكر على سبيل المثال عشائر بني حسن وقضاء جرش والبدو واسكانهم واقطاع الأراضي الزراعية لهم ومساعدتهم على اصلاحها وتوصيل الهاتف والمستشفيات لكل من جرش والمفرق وبني حسن واخراج المياه الجوفية فيها للتغلب على الجفاف الذي تعاني منه هذه القرى آلام الظلم في كل عام والطرق الزراعية السليمة .

والاهتمام بتوجيهها توجيهاً روحياً وطنياً صادقاً كما واني أرجو ان تهتم الحكومة بتقوية الخطوط الامامية فهي ثغور العرب والمسلمين التي يجب أن تعجج بالمجاهدين الصادقين وان تتمتع فيها الحياة وتقضي على البطالة وان تعني الحكومة عناية جديده بتقوية جيش الحسين والحرس الوطني وتسليحه بأحدث الأسلحة وسد النقص فيه في سلاح الطيران وتدريبه على القتال بأحدث أساليب القتال الحديث

ان موجات القحط والجفاف التي تواتت على البلاد منذ سنين عديدة قد أفقدت السلاح المقدرة على تحمل الضربة وادائها وأصبحت حالته في وضع ميء بعد أن حرم من موزده الوحيد واستجابة لرغبة الماددة الى رفع مستوى الفلاح وتخفيف الاعباء عن كاهله أرى ان تلقى ضربة الأراضي البعلينة التي ينفق على تحقيقها وجبايتها أكثر مما يرد الى خزائنة الدولة راجياً أن يكون هذا في القريب العاجل ، خاصة وأن المادة ( ١١١ ) من الدستور تقضي بذلك

مجلس النواب

كما واني لارجو أن تهتم هذه الحكومة باعادة العلاقات الحسنة مع الشعوب العربية والحكومات التي ترضى عنها هذه الشعوب حتى لا تقف وحدنا في مجابهة العدو وذلك كله لتحقيق الأمل الصادق باقامة الوحدة العربية الكريمة في ظلال القرآن الكريم ويجهود سيد البلاد الحسين المعظم حفظه الله وإلى أن تتم هذه الآمال وتتحقق فأني لايسعني إلا أن أمنحها الثقة . والله من وراء القصد .

(١٠)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف المعظم فليفضل السيد المعظم نائب عمان :

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على نبيه الأمين

معالي الرئيس ، حضرات النواب الأكارم

لما كان رضوان الله غايته فيما نقول وما نفعل كل مافي هذا البيان تبنائه الكسلة الإسلامية في مجلس الأمة وجل مافي هذا البيان تبنائه العواطف النبيلة في مجلس الأمة . . . ولما كانت مهمة النائب الذي قبل له أن يمثل الجاهدين المؤمنة تحت قبة مجلس الأمة أن يكون لسان صدق وقلم حق فان نظرتنا للحكومة القائمة بآنا وإتجاهها وسلوكها وأشخاصاً ستكون مستمدة من ظلال القرآن ومن وحي الشريعة السمحاء التي لا جمود فيها ولا عوج ولا زيف ولا ضلال وعليه فآنا سندكر المحسن باحسانه والمسيء باسائه متمنين للأول استمراراً في الجير والثاني طريقاً من الهدى .

ولنكون من الدعاة إلى الله بحق وحيلة رسالة القرآن بصدق فآنا لن نحاي أحدًا ههنا أو هناك داخل الحدود أو خارجها ولكننا سنبقى الأمور بمقاييس الحق ونزنها بميزان الله . وبميزان الله دقيق

لا ينحرف صادق لايزيغ ينظر للدنيا جميعاً بما فيها من عرض زائل وجاه كبير ومال وفير على أنه دون جناح بعوضة على صغره وضآلته وحقارة شأنه . . . ومن هذا المطلق وعلى أساس من هذه القاعدة فان بيانا هذا قد يغضب المصنفين حيثاً وجدوا والمستمدين الفكر والرأي والعقيدة من وراء الحدود وخلف السدود ولكنه لن يغضب بحال ربنا مادامنا نبني وجهه ولن ينحرف بحال عن الشريعة مادامنا نتخذها منهاجاً ونعدها الطريق الآقوم .

السلطة التنفيذية والجهاز الإداري :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الأكارم

نحب أن نفتتح بيانا هذا بذكر مآثرة طيبة تميز بها فريق من وزراء الحكومة الحالية وأحسب أنها ضرورية للذين يقدر لهم أن يكونوا موضع التوجيه أو يتصدون لحكم شعب أو إدارة دفة السياسة في أي بلد من بلدان المعمورة . تلك هي صفة التواضع وخمض الجناح والتجاوب مع صاحب الحاجة فيما يعرض وتفهم المشكلة بأسلوب بعيد كل البعد عن التكبر « الروماني » البالي القائم على التسلط والاستعلاء والمنهجية ولقد بدأ الناس في هذا البلد ينظرون للوزراء بمجموعهم على أنهم بشر يمكن التحدث إليهم والاتصال بهم بصورة يسيرة بعد فترة مظلمة مرت بالبلد كان الناس فيها ينظرون لبعض الوزراء على أنهم أشياخ مرعبة تثير الرهبة وتفزع الأمنين .

الا أننا في هذا المقام لابد وان نؤكد أن التلميح في البيان لما قد وقع في الجهاز الإداري ومساحير من قانون الخدمة المدنية للموظفين اعاد الرعب من جديد وأثار الفزع في السيوت الأمسة والصادقون المطمئنة اذ ترك مقدرات موظف يقوم على خدمة

لإنسان ما . وتدخلت هنا العواطف الخاصة والشهوات فحطمت اسراً وأسأت لكرامات مواطنين صالحين أوفياء .

٤ - وفئة عليها مايدينها - كما تزعم لجنة تنظيم الجهاز الإداري واذا بها تعود للعمل بأسلوب المصالحاة والتفاهم الردي البعيد كل البعد عن اصول العمل الإداري المنظم حيث أعيد فريق من الذين وجهت لهم بهم خصوصاً ولكن برواتب أقل أو بمستويات أدنى وهو أمر يتنافى كلياً مع المنطق والحق فاما أن يكون الموظف بريئاً ولا بد أن يعاد بنفس درجته مع الاعتذار له عن سوء الفعلة التي أصابته في كرامته واما ان يكون مداناً ولا يجوز ان يعاد لجهاز الدولة بحال حتى يتاح لغيره من الشرفاء لمن يسهموا في بناء هذا البلد وفي خدمة هذه الأمة .

ولدينا أكثر من دليل وأكثر من اسم وأكثر من حقيقة مرت على مثل هذه الحالات جميعاً لاسيما أولئك الذين أعيدوا للخدمة وهم مدانون ثم خاتوا الأمانة من جديد ونقضوا العهد أكثر من مرة وفروا بأموال الخيرية خارج هذه الديار الصابرة .

التوجيه الوطني والسياحة والأعلام

معالي الرئيس ، حضرات النواب

نحن لا نفرق بين توجيه وطني وتوجيه ديني لأن الوطن الذي لا دين له وطن كافر لا يستحق الحماية والتكريم والذين الذي لا وطنية فيه ولا وفاء دين جدير به ان يموت لأن يعيش في صدور الملايين ومن هنا فآنا نقدر الحكومة اذا انشأت مجلساً جديداً للوعظ والارشاد الا أن أول ما نأمله عليه بقاء روح قانون الوعظ والارشاد الذي أنهك حرمات المساجد وقيمة حرية القول فيها وحدها وحدها من نشاط الدعاة إلى الله بل حال دون قول كلمة الحق الأعلى فريق من الرضوي عنهم أو الذين كانوا لا يخشون في الحق كلمة

هذا البلد لفرد مثله تربطه به مايربط الرئيس بالمرؤوس مما يفسح المجال لكثير من الأغراض الشخصية والأهواء الخاصة أن تتحكم في مقدرات الكثيرين وفي مصائر الأبرياء الأمنين دون محاكمة أو تحقيق عادل يخضع للقضاء الحر التريه .

وفكرة تنظيم الجهاز الإداري فكرة حكيمة حين خطرت في ذهن الحكومة القائمة باستثناء وزير واحد انضم لها ولا يمكن أن يفصل بانضمامه بين تصرفات ما قبل البيان الوزاري وما بعده . . ولكن الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في تحقيق ما كان المواطنون يصبون إليه كان عجيباً والتبائع التي توصلت لها الدولة كانت أعجب فلقد استصدرت الحكومة تشريعات من مجلس الأمة السابق يقضي باعطائها الصلاحيات المطلقة في فصل من تراه جديراً بالفصل دون الرجوع إلى هيئة تحقيق قانونية أو محكمة قضائية وعاش الناس فترة من الزمان في رعب حتى طلعت عليهم الدولة بالأسماء التي كانت تشغل مراكز في جهاز الدولة على تباين أهميتها واختلاف نوعيتها واذا بهم فئات أربع .

١ : فئة كان يجب أن تبرز من جهاز الدولة وان تتخل عن شرف الوظيفة ولكن لم يحسها سوء ولم يتلها أدنى ذلك أنها كانت ذات مكانة وشأن .

٢ : فئة كانت الدولة حققة في أن تزيح الجهاز منها وان تحول بينها وبين الاستمرار في شرف التكليف بالوظيفة فأحسنّت الدولة بذلك صنعاً وأجادت في هذا الموقف الذي تستحق عليه التقدير

٣ : فئة بريئة لم يثبت عليها تهمة ولم يؤخذ عليها مأخذ الا أن مدير الدائرة أو رئيس القسم أو الوزير المختص لا يسجم مع فرد بعينه أولاً يستلطف شخصاً مخصوصاً أولاً يستخف ظلاً

كلمة السيد المعظم



لأنهم فيناهم من جراء مخالفة القانون الجائر مايناهم من ضرر وأذى .

ولا نحب بحال أن نظل علاقة مجلس الوعظ والارشاد بعيدة كل البعد عن مرافق الحياة عامة منحصرة كل الانحصار في مسجد عبادة أو حفل دين أو اجتماع روجي معين . . . ولا بد أن تكون روح هذا المجلس متغلطة في صف هذه الأمة أفراد جيشه وطلاب مدرسته وعمال مصنعه ومزارعي حقله ليكون الشعب كله الجيش المتوثب والمنطلق الخير الذي يدعم جيشنا حين تلهم الخطوب وتهدد الكوارث . . . ومن هنا فإن جماهير المسجد وأعني بهم كل من آمن بالله ورسوله لن ترضى بحال أن يحصر الإسلام في زاوية من زوايا الحياة وأن يترك المجال للعابثين أن يقيموا من الحفلات المدمرة والبيالي المشبوهة مايفت في عضد هذه الأمة وما يحطم طاقتها البشرية ويهد قواها العسكرية ويمزق شمل شبابها الذين هم عدة الغد القريب في يومئذ . . . وعليه فالتطالب الدولة أن تخضع الاذاعة والصحافة ليريد من التوجيه الروحي ومزيد من العناية بالقيم الاسلامية التي هي تراثنا وعدتنا بالأمس واليوم وفي غد مشرق سعيد .

ولا يمكن بحال أن نطمئن لما يقال عنه تعبئة قومية لكافة القوى والطاقات فنحن نرى الدولة تسهم في مشاريع وامور بعيدة كل البعد عن التعبئة المرحومة متنافية كل التنافي مع دستور هذا البلد الذي تنص المادة الثانية فيه على أن « دين الدولة الرسمي هو الإسلام » .

وإذا كانت هذه المادة قد وضعت طي النسيان أو تفاضت عنها الحكومات المتعاقبة فالتنازل عن فرض بحال أن نظل هذه المادة محطمة بين مواد الدستور ولكننا ندعو لبعضها من جديده لتكون شعاراً لنا

ونيراسا نهتدي بهداه والا كيف لنا أن نصديق أن هناك نية للتعبئة القومية الشاملة ونحن نرى مندوبين رسميين عن الدولة وفي خلال هذا الأسبوع الذي يسبق جلستنا هذه يستقبلون مجموعة من الغزالي في احتفالات ماجة ويقضون معهم ساعات طوالاً وما من مبرر لذلك الا مايزعمونه من تنشيط السياحة وتشجيع القادمين من الأجانب لزيارة الأماكن المقدسة ومحمد والمسيح عليهما الصلاة والسلام يتصالحان على المحبة ويتناقان على أن لا فساد ولا إفساد بل صفاء روجي واخوة وانسانية وتعاون بشري وإيمان صادق تترزل الجبال ولا يتزلزل وتندك عند ثباته الراسيات .

وكم يحزني نفوسنا نحن أبناء هذه الأمة أن نلمح فريقاً من أصحاب الحانات يخططون لسياسة البلد الاخلاقية ويقومون على التفتيش في هدم أخلاق شبابنا الذي نعتز به ونفخر ليكون عدة الوطن في حالكاك الليالي . والا فأي معنى لهذا الذي نراه وما التفسير الرسمي أو المنطقي لانشغال بلد بكاماه صحافة واذاعة وحكومة رسمية بمجموعة من السائحات المستوردات باسم تشجيع السياحة في صورة من التقليد الأعمى والفضلال البعيد . . . ويكفي للتدليل على مدى البعد عن الحق في هذا الباب أن يهبط رئيس محكمة كبرى في العاصمة الروحية لهذا البلد من هالة القضاء الكريم ومنصبه الرقيقة الى منصة الحكم على أجساد الغزالي في إحدى مسابقات الجمال .

#### القضية الفلسطينية

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين وفي قضية فلسطين أعلنت الحكومة رأياً جديداً كنا ننبه منذ زمن مستمداً من عقيدتنا الاسلامية ومبدئنا الرباني وكنا نهم يومئذ بنصب الخيال

وخلودهم انما ينتسب للقرآن ويستمد من عزة الله « والله العزة والرسول والمؤمنين » . واذا فكر أبناء فلسطين وكلنا أبناء فلسطين كيف يبدأون كفاحهم من حيث بدأه الجزائريون فان النعمة الى زوال وان الضيق الى فرج وان نصر الله آت لا محالة .

#### الانتخابات النيابية المأخضية

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين وبالرغم من الموقف اليايدي الذي وقفته الحكومة في بعض المناطق مما أتاح المجال للمواطنين فيها أن يعلنوا رأيهم بصراحة وحرية وأن يختاروا نوابهم الذين يرون الا ان ذلك لا ينسبنا ان الانتخابات في بعض المناطق كانت مهزلة ولكن بأسلوب جديده كانت وصمة في معترك الانتخابات النيابية التي جرت والتأم على أثرها هذا المجلس الكريم . ويكفي للتدليل على صحة هذا الرأي أن المواطنين جميعاً في تلك المناطق لا الطاعنين في صحتها وحدهم - يتحدثون بالقصص ويتناقلون الطرائف والأعاجيب عما كان يحدث من فوضى ومخالفات قانونية في لجان الاقتراع المختلفة .

#### الصحافة وحرية الرأي

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين يلمس الكثيرون ان الصحافة في بلدنا تكاد تكون نسخة واحدة لولا خلاف في بعض الأخبار المحلية مما يستند على نشاط المخرج المحلي للجريدة ومن هنا ليريد أن تكون صحافتنا مدرسة ومرآة . . . مدرسة توجه الخير ومرآة تعكس ذلك الخير ولا نريدها صحافة شبه مؤممة تنشر ماياتيها بأسلوب موجد مشترك والبلد الذي تكون صحافته حرة موجهة بنامة بلد يخطو نحو المجد خطوة أولى على الأكل .

المجنح والمثالية التي ليس لها حدود وما نحن الا رسل خير نؤمن بمعالجة الواقع السعيء بالإسلام الواعي المتوثب الشامل الذي لا يأتيه الباطل . من بين يديه ولا من خلفه . . . تلك الفكرة هي عودة الوطن في ظل راية الحق لعودة اللاجئين في ظل راية اسرائيل وبالرغم من روعة الفكرة وتمشيتها مع عقيدتنا الخالصة ومخاطبتها لمواطن الأمة النبيلة الا أنها بحاجة لحشد الطاقات الخلقية والروحية والسكرية حشداً يؤمن به الجميع ويتبناه الجميع وكثير من مظاهر حياتنا القائمة في مختلف المرافق والأوضاع تشير الى اننا ساهون عن المخطط لاهون عن السير في الدرب الذي يجب أن يسلك والطريق الذي يجب أن يسار عليه .

وبالرغم مما نلمسه من اتجاه ديني في صفوف أفراد قواتنا المسلحة وحرص على اداء الفرائض الا أننا مازلنا نصر على أن المدرسة العسكرية التي لاتدعمها مدرسة روحية فاشلة لا محالة ومع اطمئناننا لأفراد قواتنا المسلحة الباسلة على أنها عند حسن ظن الله بها صامدة آية ثابتة مرابطة الا اننا نبغي المزيد من الترجية الروحي الذي لا يقوم على « الدروشه » وإنما على بث روح الاسلام ونشر العقيدة الصالحة والدعوة الى الجهاد ليكون الجند أبدأ متولين على كل فترة من ثغر الاسلام عندما يدعو الداعي ونحن ساعدة الخلاص من البغاة الغاصيين .

وعلى أساس من هذه القاعدة نحب أن تقوم معسكرات الحسين كل عام جنباً الى جنب مع معسكرات المشردين في الخيام لتبص الشباب المدرسي وغيره من المقاهي وقارعة الطريق بوجهها رجال أبرار ومريون أختيار يحملون البندقية بيد والقرآن بيد أخرى . . . واحسب أن رأي اخواننا الجزائريين كان صريحاً واضحاً أن بقاهم وانتصارهم

## المرأة نصف المجتمع

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

المرأة نصف المجتمع . . حقيقة لا جدال فيها ورأي صائب لا عوج عنه ذلك أن رسولنا هو الذي يقول « النساء شقائق الرجال » .

ومادام الأمر كذلك فلا يجوز لمجتمعنا أن يظل مشلولاً نصفه ميتوراً جناحه مما يدفعنا أن نؤكد للعالم أجمع أن الإسلام قد منح المرأة كل حقوقها التي تشق وطبيعتها وفطرتها ووجودها لم ينقص منها شيئاً .

ونحن على يقين أن الإسلام يمنح المرأة الحق في ابداء الرأي وحققها في أن يكون لها كيان اقتصادي عجزت عن إيجاد أمم الغرب جميعاً للرجال نصيب مما اكتسبوا والنساء نصيب مما اكتسبن « ولكننا لانرض بحال أن تستحيل مسألة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة مهزلة يقوم بها فريق من اللاتي يرضين أن تكون كرامة المرأة معرضة للهوان على مسارح المتشدات الليبية تعرض جسدها لتمنع جائزة أو تعطي مكافأة وكأنها هي سوق النخاسة تبعث من جديد باسم مسابقات الجمال في عصرنا الحاضر .

وكم كان يسعدنا أن تقف المرأة المؤمنة في هذا البلد تطالب برفع الحيف والظلم عنها وأول هذا الحيف وأظلم هذا الظلم أن يتاجر باسمها بجملها بجسدها في كل مناسبة وفي كل حين وعليه فالتسا مطالب للمرأة علماً اغزروا عبق وقناة أشمل حتى إذا استشهد المستشهدون بما كانت عليه عائشة في العلم وسكينة في الأهب والخساء في الشجاعة قلنا لهم هاشمين : هاتوا لنا عائشة والخساء تعطكم ما تشلون من حق وما تبغون من مشورة !

## الاضاع الاقتصادية والسياسة البترولية

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لقد كانت المعونات الأجنبية في يوم من أيام هذا البلد حراماً مقدساً لدى الحكومة لا يجوز التناول عليه وصفاً بعيد لا يجوز التعرض له لأن ذلك يعتبر في عرف المصوبين خيانة عظمى يستحق صاحبها أقصى العقوبة وأشد النكال فجاءت الحكومة الحاضرة تتبنى إلغاء هذه المعونة أو تقول بالاستغناء عنها عام السبعين أو تصرح بذلك أو تعرض له أو تعدد على الأقل أمراً قابلاً للحديث والمشورة لا آية منزلة وحكماً قاطعاً غير قابل للاستئناف . . ولكننا بالرغم من كل ذلك نسأل الحكومة أن تحدد موقفها بصرحة ووضوح من السياسة البترولية في هذا البلد والتي لم تعرض لها في بيانها الوزاري ذلك أننا نؤمن كل الإيمان أن دول المعونات الأجنبية في كل بقاع الأرض مصرة أبداً على أن تظل يد الدولة المعانة سفلى ويد الدولة المعينة عليا وهي سياسة استعمارية خطيرة تقوم على التسول من جهة والتجوع من جهة أخرى وما دام في نية الحكومة كما تقول أن تعمل على إنهاء المعونة الأجنبية في حدود عام السبعين فأننا ندعوها أن تستقر بعثات من أمم الأرض جميعاً يرافقها المشرفون من أبنائنا الأمراء الذين قدر لهم أن ينالوا شهادات عالية جامعية في التفتيش عن البترول والمعادن وعلم طبقات الأرض ولدينا ألف دليل ودليل على جهل كثير من الخبراء الأجانب الادعاء الذين نكب بهم بلدنا في مجالاته كافة . . وفي مثل هذا الموقف ستجد تلك البعثات نفسها ملزمة بأن تكون في سباق مع الزمن ومع بعضها البعض لتفوز بالأولوية وتنال ثقة شعبنا الخائف الذي يشهد العون من كل مكان . ونظرة سريعة لخارطة العالم العربي تؤكد أن الأراضي المتصلة في المنطقة المختلة لمن

فلسطين الغالية ومصر والسعودية والكويت والعراق وسوريا كلها تفيض نفطاً وتنبع بالبترول فمابال أرضنا التي تتوسط تلك البقاع جميعاً قد جددت وحق عليها ألا يفيض فيها بئر ولا ينشجر فيها ينبوع من الذهب الأسود . ١٢ .

وما قصة استخراج البترول في سوريا الشقيقة عنا بعيدة حين جزمت الشركات الأجنبية وقطع المستوردون من الأجانب والخبراء بأن لا بترول فيها إلى أن شمعت الدولة العربية نفسها عن ساعد الجدد مستعينة بالأكفاء من أبنائها وأصدقائها حتى تدفق وانفجرت عيونهم وهو في طريقه لأن يغمر البلد الشقيق بالخير والبركات .

ويمثل هذه الروح يمكن البحث عن المعادن على اختلاف أنواعها ليكون « يوم العيد » القل الذي نعلمه على العالم أجمع بأننا قد اكتشفنا ذاتياً واننا نأكل من أرضنا وخيراتها لا نعد يد إلا الله فاطر السموات والأرض بالثقة والفراحة أن يجعلنا أبداً جنساً للخير أوعاءاً للحق أنصاراً للهدى .

وفي دراسة واعية فاحصة نلمح أن الدولة لم تتعرض لتبصير الشيوعية الأول في هذا البلد ونعني به الطغيان الرأسمالي الذي يدعو الناس أن يعيش فريق منهم فوق السحاب وفريق آخر تحت التراب وليس ادل على ذلك من اجتماع المختكرين على أن يرفعوا أسعار الحاجيات الضرورية وقد بدأوا بالسكر نتيجة ما لمسوه من انحياص الأمطار وجفاف الأرض وانقطاع البنايع ، وظل السكر مرتفعاً سعرة ولم تمد الحكومة يدها لخدش عواطف المختكرين الذين يقول فيهم رسولنا الكريم « من احتكر طعام قوم فوق ثلاث فقد برئت منه ذمة الله ورسوله » . . . وكنت أنتظر من صاحب السباحة في الوزارة القائمة

أن يلكر الحكومة بهذا الحديث وأن يفتيها بهذه الفتوى - ثم مابال الدولة لا تدعو بفكرة اقتصادية اسلامية وقاعدة اصولية قرآنية تصمد في وجه الفكر الهدام والمبدأ المستورد وقد تسبدو تلك الفكرة الاسلامية غريبة علينا لأننا هجرنا القرآن وتنكبنا الطريق لسنة رسوله تلك هي فكرة تأميم كثير من المرافق العامة التي ينتفع بها الجمهور مما يعين الدولة على أن تنفذ كثيراً من المشاريع من أموال الأمة ولئن كان الجدال قائماً حول تأميم مافي أيدي الناس من متاع وأموال باسم الشيوعية حيناً واسم الاشتراكية حيناً آخر فانه لا جدال أن تأميم المرافق العامة كالتأجير وشركات المواصلات والقوى الكهربائية وما إليها إنما هو من صميم الإسلام حيث يقول النبي الكريم « الناس شركاء في ثلاث المياه والكأ والنار » . . .

والماء : بالمفهوم الواعي يشمل شركات الملاحة والمصايد ومساقط المياه والعيون والينابيع والآبار . والنار : بالمفهوم الحديث تشمل كل طاقة حرارية تنتجها الكهرباء أم الفحم أم الذرة أم البترول والكأ : يشمل الأرض لتوزع بالعدل والحقول لتعطى بالتسطاس والمراعي لتكون ملكاً لله ورسوله ولجماعة المؤمنين والقاعدة الاسلامية العامة في الأرض : الأرض لمن زرعها ولا تبقى لمن لا يستمرها فوق ثلاث سنين .

هنا ولم تشر الحكومة في بيانها الى نية الضرب على أيدي العابثين من أصحاب بعض الشركات المساهمة الذين لا رقابة للدولة عليهم من اتبع لهم يوماً أن يحتكروا استيراد سلع يبيعونها محضورة فيهم في حين يزعمون أنهم سيضاعفون إنتاج هذا البلد ويقومون صناعته وحين تنفذ رقابة الضخير في شركة ورقابة الحكومة عليها فان ذلك يهدد البلد بكارثة اقتصادية مريعة نرجو تلافيها والحيلولة دون وقوعها

هكذا منذ الأصل



## الحركة العمالية في البلد

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

حركة العمل حركة زاحفة والفئة العالية في البلد فئة كبيرة خيرة وملم ندرس مشاكلها دراسة واعية تقوم على الاعتراف بانسانية العامل وعلى قتل فكرة الاستعلاء والتسلط والفصل العنصري والعنجهية الرأسمالية فان البلد مهدد بشرذمة من الذين يستمدون المباديء من غير عقيدتنا ويستوردون الأفكار من غير أرض سلاجهم في ذلك وضع اقتصادي مهلهل وبطالة عامة وحيث قائم مصلحت على رقاب العمال .

والوعي العمالي لابد أن يقوم وان يثبت وجوده ان لم يكن على أساس المساواة الانسانية الكاملة التي دعا اليها الرسول الكريم حيث يقول « الناس سواسية كاستنان المشط » وعلى أساس احترام العامل الذي أكدته رسول الله بقوله مشيراً الى يد عامل « هذه يد يحبها الله ورسوله » نقول هذا الوعي العمالي ان نحملنا عنه على أساس رسالة الاسلام فان الفئات الضالة المضلة سوف تتبناه ظلماً وعدواناً لتضع من العامل حجر شطرنج تحركه كيفما تشاء لمصلحتها الخاصة وأغراضها الشخصية تتساوى في ذلك الشيوعية والرأسمالية في هدر كرامته والعبث بانسانيته .

ولا يضيرن الدولة ان كانت تشدد بقاء هذا البلد وصلاح الأمة ان تفرض سلطانها على الشركات مشاركة العمال ولو بعضو يمثل أخوانه في مجالس الادارات ومنحهم نسباً من الأرباح على أساس الاسلام لا على أساس غيره كما دعا له الامام مالك رضي الله تبارك وتعالى عنه .

واذا كان البلد بحاجة لبريد مسن النهوض بانكائيته وانتاجه وإيجاد العمل وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع فان الارتفاع بمستوى العامل الصحي

والمعيشي والتعليمي أمر تحتمه الانسانية وتفرضه العدالة ويتطلبه الدين الحق وكم يكون رائساً من الدولة أن تفرض على المؤسسات والمصانع والشركات والمولين الذين يملكون الملايين ولا يمنحون منها شيئاً للذين يبيعونها لهم من عرقهم وأعصابهم ودموعهم كم يكون رائساً ان تمنح الدولة بالنظام الذي تحميه القوة كل فصل تعسفي تفرضه شهوة التسلط لدى صاحب العمل وان تمنح المكافأة السنوية للعامل وان تقيم المحاكم الصناعية التي ضمها القانون بين دفتيه منذ عامين ولم تقم منها محكمة واحدة صناعية تعطي العامل حقه وتنصفه كلما ظلم أو امسى اليه .

## السياسة العربية

نحن لا نستوحى فكرنا السياسي من تعليق اذاعي ولكننا نستوحى من القرآن وحده وعليه فان علاقاتنا بين الدول العربية الحقيقية بسل دول البلاد الاسلامية كافة ان تكون قائمة على اخوة خالصة بعيدة عن المهارة والسياسات والشتمة وكل الذي نأمل ونعمل من اجله ان تقوم بين اجزاء الوطن العربي الكبير وحدة صادقة تبدأ بالصبر على المكروه وتنتهي بالصفاء المطلق لتكون النواة الاولى لنحو وحدة كبرى بين اجزاء الوطن الاسلامي الاكبر الذي لا يمتد من المحيط الى الخليج فحسب وانما من المحيط الى المحيط .

ونحسب ان الخطأ الكبير الذي وقعت فيه في كثير من الاحيان الدول العربية او بعضها تجاهها للطاقة الاسلامية الكبرى كما وكيفها وما ذلك الا لحمايات بعيدة كل البعد عن النظرة السياسية الثاقبة التي اقتدنا طاقة جبارة من الرأي العام والروية البشرية الضخمة التي تعدل لنا اليد والساعد للعمل والبناء . وما حديث معالي وزير الخارجية عنا ببعيد حين اكد ان اقترابنا

ديننا ان نؤمن بالاسلام وان ندعو له وان نتبناه في مجالات الحياة كافة وفي مرافق الوطن اجمع ( ان الدين عند الله الاسلام ) .

وعليه فاننا نحب ان نؤكد ان كل من يدعو للعيش في امن وطائفة بين ابناء هذا البلد دون تفرقة ولا ظلم ولا عدوان انما لا يستمد ذلك من رايه الشخصي كما يزعم البعض حين يتحدثون عن التسامح وكان ذلك كان خلقاً منهم هم وانما لا يستمد ذلك من رأيه الشخصي وعواطفه الخاصة وانما ينبع ذلك من الاسلام المتسامح الكريم . اما الذين يحبون ان يرتبطوا بما وراء الحدود وان يكونوا اعداء للاستعمار شرقيهم وغربيهم سياسياً وعسكرياً وفكرياً مسلمين كانوا او مسيحيين فاننا سنكون حراً باعلامهم في هذا المجلس وفي كل مجال من مجالات هذا البلد الصابر المرباط الكريم بقي امر هام نطالب الحكومة به ونصر عليه هو ان تعيد النظر في تعديل الدستور وخاصة ما يتعلق بمن القوانين المؤقتة اثناء عدم انعقاد المجلس الا فيما يختص بقوانين الطوارئ وما له علاقة بالأحداث والمفاجآت الاضطرارية ... اذ لا يجوز بحال ان تتجاهل السلطة التنفيذية وجود السلطة التشريعية وتضع ما تراه دون الرجوع اليها .

كما لا يجوز بحال ان تظل الحياة النيابية في هذا البلد شكلاً ومظهراً لا حقيقة ونخباً ومن هنا فاننا نرى ان يصار الى تعديل سلم فيما يخص في هذا الموضوع بان تستقبل الحكومة التي تقدم على حل مجلس النواب في اية فترة من الفترات لتجري الانتخابات بعدها حكومة انتقالية عابدة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين  
واذا كان لا بد من مطلب عملي اقليمي يخص في اللواء الذي امل في امور هامة اخيرة يخصن باللواء والذي اصبح مهدداً بمجاعة قاتلة وبطالة مدمرة

عربياً قد خلل بتعيين حارس على املاك العرب في فلسطين ولم يساندنا فيه الا دول البلاد الاسلامية وعلى رأسها افغانستان وباكستان واندونيسيا التي افتتحت لها مفوضية في هذا البلد مدة اربع سنوات على الاقل ولم تجد التجاوب من البلد الفقير الذي لا يملك مالا والذي اجاز لنفسه ان يفتح سفارات عدة في بلدان كثيرة قد لا يربطنا بها الا وجودها على سطح الكرة الارضية مما اضطر حكومة اندونيسيا ان تغلق مفوضيتها في هذا البلد وان تعلن للناس ألمها واساها من معاملة الاخ لاختيه فسالى مزيد من التعاون بين اجزاء الوطن العربي الكبير والوطن الاسلامي الاكبر ندعو بكل ما نملك من قوى ولا بد ان نطبق واقميا في علاقاتنا مع الآخرين ما ورد في البيان الوزاري من مصادقة كل من يصادقنا ويعاون امتنا ومعاداة كل من يعادينا او يعادي امتنا .

## الاسلام هو القاعدة الاساسية التي نرضي

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين  
واذا كنا نعلم اننا نؤمن بالاسلام عقيدة ونظاماً وعملاً فان موقفنا من لا يدينون بالاسلام واضح لا لبس فيه ولا غموض ولا زيف فيه ولا عوج ذلك : ان ابناء عمومتنا من المسيحيين يعيشون معنا في وطن واحد ونحن ملزمون ديناً ان نعيش معهم في امن وسلام وطمانينة وهناء لا يعكر صفونا وصفو امتنا طائفية بغيضة ولا عنصرية ممقوتة ولكننا صرحاء في كل ذلك نعلمه على اساس الاسلام اذ نؤكد ان الحديث عن عقيدتنا وان تبني افكارها هو امر طبيعي وقضية عتومة تلتقي مع عقيدة وعواطف الاغلبية الساحقة من جماهير امتنا في ديار العروبة والاسلام ولان مثل ذلك الحديث انما هو مستمد من المسادة الثابتة من الدستور الاردني الذي يشير ويؤكد ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام . وقبل ذلك ويعده فاننا مأمورون

نعلن حجب نقتنا عن الحكومة متمنين لها التوفيق في رضوان الله وخدمة هذا البلد المرابط الكريم ضارعين الى الله صادقين ان يلهم الحسين كل رشاد وان يري الحق حقا ويرزقه اتباعه ويريه الباطل باطلا ويرزقه اجتنابه وان ييسر له وهذا امل الامة جميعاً بطانة صالحة تدله على كل خير من اجل بناء هذا البلد وخدمة هذه الامة والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون .

مشهور الضامن ، عبد الحميد الشريدة ، يوسف العظم  
الرئيس : الشيخ مشهور الضامن غائب يشطب  
(وشطب اسم فضيلة الشيخ مشهور الضامن)  
الرئيس : والآن ارفع الجلسة للاستراحة  
« ورفعت الجلسة وبعد انتهاء فترة الاستراحة عاد المجلس بعدها للانتقاد »

( ١١ )

الرئيس : نود مواصلة البحث والكلمة الآن للسيد نجيب ارشيدات .

السيد ارشيدات لائب اوريد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
ارجو ان اعلن سلفاً بانى ما جئت الى هذا المجلس لاحقق هدفاً خاصاً او مصلحة شخصية ، كما اني لست حاقداً او متوتراً او مستوتراً وقد جئت لاعمل في سبيل المصلحة العامة بدافع من الشعور الوطني ولاسهم في بناء هذا البلد من اجل خيره واعلاء شأنه ليكون نواة طيبة لوحدة العربية الشاملة التي يهدف اليها كل مواطن صالح ، بجله الشخصية وبهذه الروح سوف اناقش البيان الوزاري .

ان هذه الحكومة من حيث الشكل الدستوري تعتبر جديدة تألفت بعد انتهاء الانتخابات النيابية العامة وانعقاد هذا المجلس الكريم والقائه خطاب العرش

وجساف في الزرع والضرع ومساء الشرب الذي به يعيشون ذلك هو لواء معان . . نأمل من الحكومة ان تعمل على ارسال نجدة سريعة لحفر الآبار الارتوازية والسماح بفتح الآبار التي حفرت وطمرت عن عمد من الخبراء الاجانب والاماكن موجودة والامم جاهزة والغاء التفكير الخطير الذي يقضي بتحويل وزارة الاشغال ووزارة تخطيط وارشاف فحسب لما فيه من اجحاف وقتل لآلاف الابرار من النساء والاطفال والمجازين . ولا يفوتني ان اشير الى ان الدولة الحاضرة قد قدمت من الخدمات العامة للواء في فترة قصيرة من الزمن ما لم يصنعه الآخرون ولكننا بحاجة لزيد من ذلك وخصص بالذكر الضرورة الملحة في العمل على تعبيد طريق عيزة الشوبك والحلي والطبيبة ووادي موسى وكذلك اقامة مدرسة صناعية في لواء معان الذي لا زرع فيه ولا تجارة ولا صناعة وانما يد عمالة ليس لها عمل . وفي المذكره التفصيلية التي تقدمناها للدولة الرئيس ما فيه الكفاية دون شرح هنا وتفصيل . لقد همس اناس في عرض الطريق ان اعطاء الثقة او حجبها انما يتعلق بان يعطى لواء من الحقوق مالا يعطى لواء آخر احب ان اقول ان هذا ما يجري في ذهن اي مسؤول يربع على دست الحكم في اي بلد عربي اتاح له هذا المجال ، ويا ضيعة البلد حين يجري مثل هذا التفكير ، وانا موثق بانّه ليس بقائم وانه ليس بوجود .

وختاماً فان رأينا الذي نقول وصراحتنا التي نعلن انما تندرج عن حكومات سابقة في هذا البلد فلا تحسبن ان لها الافضلية ولا تشمتن فيا نعلن من حق وصراحة ووضوح لان موقفنا معها سيكون نفس الموقف لو قدر لنا ان نلتقي .

وختاماً وفي ظل قول الله الكريم ارسوله وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اموالهم واحلهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك »

بأحوال الناس فهو الذي يامر بالتوقيف وبالأفراج وهو الذي بمنح شهادة حسن السلوك وهو الذي يسلبها وبالنسبة فهو الأمر اناهي غير مقيد بريد وكان كلامه منزل من السماء وكان تقاريره قرآن او انجيل . قبل ان تأتي هذه الحكومة لتكم كانت حرية السفر مقيدة اذ كان يتوجب على المواطن الذي يرغب السفر الى الخارج ان يحصل على تصريح خطي من دائرة الامن العام او من وزارة الداخلية ، فلما جاءت هذه الحكومة اصدرت بلاغاً اباحت به حرية السفر بلا قيد او شرط ، ولقاء صفق الناس وهلوا لهذا البلاغ ، الا انه اتضح بعد قليل ان ذلك لم يكن الا للاستيلاء المحلي فقط ، فلقد اعيد كثيرون من المواطنين من الحدود وانزل بعضهم من الطائرة وهي على اية الطيران لانهم لا يحملون تصاريح بالسفر . يضاف الى كل ما سبق فان هناك قوانين استثنائية اخرى ما زالت قائمة ومعمولا بها تقيد حرية المواطنين .

ولهذا فاني اطالب الحكومة باطلاق الحريات والغاء القوانين الاستثنائية وعزل الخبير الالماني سيما وان لدينا في جهاز الامن العام عناصر طيبة خلصة يمكنها ان تقوم مقامه بسهولة .

اما قانون الانتخاب فاني اشارك الحكومة بضرورة تعديله وسد الثغرات الكبيرة الموجودة فيه والتي ظهرت في اثناء تطبيقه عملياً وساتعاون مع الحكومة باعتباري قسائونياً في ذلك . واني ارجب ترحيباً حاراً باعطاء المرأة حق الانتخاب ولكن ضمن شروط لا اشك في ان زملائي النواب المحترمين يوافقوني عليها وهي ان يعطى الحق للمرأة التي تحمل الشهادة الابتدائية على الاقل .

اما قانون الاحزاب الذي ترغب الحكومة في اعداده وتقديمه للمجلس فسأترك امر التعليق عليه

السامي ولكنها من حيث الواقع نفس الحكومة التي تألفت قبل ما يقارب العام باشخاصها لولا التعديل البسيط الذي جرى عليها بادخال احد النواب الجدد وزيراً فيها ، والتغيير البسيط ايضا ببعض الحقائق الوزارية ، ولهذا فان مناقشة البيان لن تكون على اساس ما تعمله الحكومة في المستقبل فحسب بل وعن اعمالها السابقة ايضا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اني اشارك الحكومة في نظرتها الى العنتمات العنصرية والاقليمية والطائفية واعتبرها خيانة قومية وعمالة للعدو ، فكلنا في هذا البلد امرة واحدة تسعى الى الخير متكاتفه متضامنة لا يفرق بينها مفسداً وحاقداً اما بالنسبة للحريات فانها في هذا البلد ليست مصانة ولا محترمة فحجز حرية المواطن سهلاً وميسوراً ، ان تقرراً بسيطاً من احد جنود المباحث يسند فيه لاحد المواطنين بدون حق تهمة الحزبية او معارضة النظام القائم كاف لالقاء القبض على ذلك المواطن وزجه في السجن ايما او اسايماً وربما اشهره بدون تحقيق او محاكمة ، كيف يمكن للانسان ان يكون حراً وقانون الدفاع ماثلاً كالسيف فوق راسه ان المادة التاسعة المكررة من هذا القانون تبيح لرئيس الوزراء او من ينييه القاء القبض على اي انسان مهما كانت صناعته ووضعه في السجن بلا سبب وبدون بيان الاسباب ، ان الحرية - ايها الاخوان - ائمن ما يطلبه الناس وانا افضل الف مرة ان ابيت على الطوى وانا حر من ان اكل اطيب المأكولات وانا مقيد .

وثالثة الاثاني ، ان الحكومة استدعت شخصاً المانيا وسمته خبيراً بمقاومة الشيوعية وسرعان ما اصبح لهذا الخبير حقوقاً واسعة منها التحقيق مع اي انسان - حتى ولو لم يكن شيوعياً - واعطاء الرأي

هكذا منه لأصل



حتى يصل الى المجلس ، علما بان افضل ان يقرى قانون الاحزاب الحالي قائما ومعمولا به ولا موجب لاصدار تشريع جديد بهذا الخصوص .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان الخدمات العامة ليست موزعة توزيعا عادلا ذلك لان كثيرا من القرى خالية من المدارس الابتدائية والعيادات الصحية كما ان طرقاتها سيئة للغاية ، ولقد رأيت بام عيني عشرات الطلاب الذين لا تتجاوز اعمارهم العشر سنوات يذهبون من قراهم الى قرى اخرى تبعد عنها بضع كيلومترات لتلقي العلم معرضين انفسهم للبرد القارس في ايام الشتاء والحر الشديد في ايام الصيف وهذا بطبيعة الحال يؤثر على حالتهم الصحية كل التأثير ، زد على ذلك ان عددا كبيرا من القرى ليس فيها مدارس ثانوية كاملة واهلها قراء لا يستطيعون ارسال ابنائهم للمدن لانهم تعليمهم فيضطرون الى اخراجهم من المدرسة ، ولو توفرت المدارس الثانوية في القرى مثل المدن لارتفع مستوى التعليم فيها وكان على الحكومة ان تلاحظ ذلك وان توليه عنايتها اللازمة .

كما ان قرى كثيرة خالية من العيادات الصحية واذكر على سبيل التمثيل لا الحصر قرى بقضاء الكورة التي تضم ما لا يقل عن عشرة الاف مواطن ليس فيها عيادة صحية واحدة فلو اصاب احد المواطنين في احداهما يرحل ببلغ فانه سيموت حتما من تأثير الزيف لعدم وجود من يضمد جرحه بشكل فني علما بان اقرب مركز صحي موجود في بلدة دير ابي سميذ التي تبعد عن اقرب قرية منها بضعه كيلومترات هذا وقد شاهدت الطريق التي تربط القرى المذكورة ببلدة دير ابي سميذ فوجدتها طريقا وعرة لا تسلكها السيارة الا بكل صعوبة ومسح ان المسافة بينها وبين ابد قرية وهي - جدينا - لا تزيد

عن عشرين كيلومترا فقد قطعها السيارة بساعتين ونصف الساعة واؤكد ان يد الاصلاح او حتى الصيانة لم تمتد الى هذه الطريق منذ سنوات ولم ترسل هذه الحكومة لها - في العام الماضي - عاملا واحد من اجل تسويتها او اصلاحها او صيانتها .

وهناك طرق اخرى متعددة ليست بأحسن حال من الطرق الالف ذكرها ونحتاج ايضا الى اصلاح سريع .

هذا كله عدا عن الطرق الفرعية التي تربط بعض القرى بالطرق العامة ولا اريد ان اذكر اسماء هذه القرى لضيق المجال .

ولمذا فاني اطالب الحكومة بانشاء عيادات صحية في القرى المذكورة وتعميد الطريق التي تربط تلك القرى بالمركز وكذلك تعميد الطريق التي تربط مدينة الرمثا بقرى قضائها . وبذلك يتوفر للمواطنين بعض الرعاية الصحية بانشاء العيادات ويسهل عليهم الوصول الى المدن لقضاء حاجاتهم الضرورية وتسويق منتجاتهم الزراعية مما يزيد نشاطهم لتوسيع زراعتهم وتحسينها بتعميد الطرق .

ولا بد لي ان اشيد بعمل الحكومة عندما جرت المياه الى القدس بسرعة فائقة لم يكن احد ليتصورها كما اشكرها على مشروع مياه الازرق ، فلقد اقتضت المواطنين من العطش في مدينة القدس بالمشروع الاول وستتخذ سكان اللواء الشمالي من العطش ايضا بالمشروع الثاني وقد اعلمني دولة رئيس الوزراء فاسرني بان هذا المشروع سوف ينتهي في شهر مايس المقبل - باذن الله - وان القرى الواقعة على طول خط البترول القديم من الارزق حتى غور الاردن سوف تستفيد منه .

ثم ان الانصاف يضطرنني ان امتدح الحكومة رئيسها ووزرائها على نزاهتهم اذ لم اسمع اذ لم يغيرني

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ان في بلادنا الكثير من الخيرات والثروات المعدنية فالحديد والنحاس ومعادن اخرى كثيرة موجودة في جبال عجلون والبترول موجود بلا شك في ارضنا وكان على الحكومة ان تستدعي خبراء من دول محايدة للتنقيب عنه وعن المعادن الاخرى بشرط ان يكونوا غير تابعين لاحدى الدول الاستعمارية التي لها مصالح بالشرق الاوسط وان لا يكونوا مريوطين بشركات البترول العالمية التي يهيمها ان لا نعتز عليه في بلدنا حتى تبقى سوقا لمنتجاتها .

كان على الحكومة ايضا ان تنفق جزءا من المعونة الامريكية التي تتلقاها سنويا في انشاء المصانع واقامة المشاريع التي تدر على البلد دخلا قوميا ثابتا يغنيها في المستقبل القريب عن المعونات الخارجية ، علما بان امتناع الدول التي تقدم لنا المساعدات عن ادائها يؤدي بنا الى كارثة ويجعلنا في حالة يستحيل الخروج منها بسلام .

عندما باشرت الحكومة عملها منذ عام تقريبا اصدرت قانونا يسمح لها بتطهير الجهاز الحكومي وبالقفل فقد طردت بعض الموظفين واحالت الآخرين للتقاعد بمقتضى هذا القانون ولكنها لم تكن موفقة في ذلك ، صحيح ان سبعة بالمائة من هؤلاء الموظفين على الاكثر كانوا مستحقين لهذا العقاب ولكن جيوب فساد كثيرة غير خافية على احد حتى ولا على الحكومة ما زالت عاملة في الجهاز وكان الاول بالحكومة ان تنظف الجهاز تنظيفا كاملا طالما والفرصة كاملة والوقت كاف .

كل ما ذكرته آنفا يتعلق بالوضع الداخلي .

اما في السياسة الخارجية فاني ارجو ان السياسة القائلة بمعاداة من يعادينا ويمادي انتنا ومصادقة من يصادقنا ويصادق انتنا وباحدنا لو ان الحكومة سلكت

احد بان احدا منهم قد مد يده واخذ قرشا واحدا بالباطل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ان واجب الوفاء للاسرة القضائية وتنفيذ الوعد الذي قطعته على نفسي امامهم ان ادافع عن حقوقهم يجبرني ان اطالب الحكومة بالحاح وبشدّة ان تنصف هذه الفئة ، ان القضاة في هذا البلد يلدقون مرارة العيش فروايتهم ضئيلة ومسؤولياتهم جسيمة وحقوقهم مهضومة حتى اصبحوا وكانهم كية مهملة ليس لهم من يعتني بهم او يرعى شؤونهم ، ان المهندسين والاطباء يزاولون اعمالا حرة في غير الدوام الرسمي ويأتيهم دخل لا بأس به يساعدهم على العيش وباقي موظفي الدولة - ولا سيما الكبار - منهم يتقاضون مكافآت واجورا على اعمال اضافية يقومون بها كان يكونوا اعضاء في الشركات ذوات الامتياز التي تساهم الحكومة بها ، او يتدبوا لاعمال بالاضافة الى وظائفهم وكل ذلك ممنوع عن القضاة فهم يتحملون الغرم وليس لهم قسط من الغنم وهم يعيشون على الوعود التي قطعت لهم من الحكومات السابقة وكنتم اعتقد بان الحكومة الحالية - التي تضم اربعة من القضاة السابقين كما تضم عددا من الشباب الواعي الذي يقدر المسؤولية - سوف تنصفهم وتعطيهم العلاوة القضائية التي كانوا يطالبون بها والتي لا تساوي في مجموعها نفقات سفارة في محل لا لزوم لفتح سفارة فيه او نفقات حفلة من الحفلات التي تقيمها الحكومة بين الحين والآخر والتي تكلف آلاف الدنانير ، الا ان هذه الحكومة وقفت منهم كما وقفت باقي الحكومات ، واني لأذكر وزراء العدلية والمالية والمواصلات والداخلية عندما كانوا قضاة الى عهد قريب جدا وكيف كانوا يطالبون بالعلاوة القضائية بالحاح كما يطالب بها القضاة الآن واطلب اليهم ان يكونوا عوناً للقضاة على تحقيق مطلبهم البسيط .

هذا المسلك ، فهناك دول تصادى أمة العرب فقد اعترفت بإسرائيل - عدوة العرب الأولى واملتها بالأغذية والمساعدات المادية والعسكرية - في الوقت الذي تقاطع إسرائيل كل الدول العربية ومن جملة الأردن - ومع ذلك فإن حكومتنا على علاقة حسنة بهذه الدول تبادلها الود والحب ولما فيها سفارات ومفوضيات وفي بلدنا لما مثل ذلك ثم ما هي الصداقة التي تربطنا بحكومة فرموزا أو فيتيام الجنوبية وما شابهها مثلاً من دول العالم لنقيم فيها سفارات ومفوضيات ناركين دول اميركا اللاتينية ولها اعداد كبيرة من المغتربين العرب ودول أخرى غيرها يمكن الاستفادة منها في المجالات الدولية لمساعدتنا بقضية العرب الكبرى - قضية فلسطين -

اما علاقتنا بالدول العربية فقد ساءت بل وتردت في عهد هذه الحكومة حتى أصبح الأردن وكأنه في عزلة عن العالم العربي ، لولا الاتفاق السعودي الأردني الذي أبرمته الحكومة منذ عهد قصير ، وكان على الحكومة ان تمد يدها بحسن نية الى الدول العربية الشقيقة وتحسن علاقتها بها ، ففي ذلك مصلحة لنا وللعرب جميعاً سيما وان قوة هائلة قوامها الصهيونية العالمية والاستعمار الغربي تواجهنا في الوطن المحتل لا يمكن مجابهتها الا بالتضامن والاتفاق العربي .

لما اسلفت يوسفني ان احجب الثقة عن هذه الحكومة .

(١٢)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد حزبون حزبون السيد حزبون نائب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء أود ان ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر الى هذه الحكومة على ما إتاحتها للشعب من حق التعبير الحر عن ارادته باجراء الانتخابات الاخيرة في جو من

النزاهة والتجرد وعدم التدخل الأمر الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل مجلس النواب من هذه النخبة الطيبة من رجالات البلاد ، واثني آملي في ان يكون لهذه السابقة أثرها في اقامة صرح النظام الديمقراطي السليم في هذا البلد .

لقد عبرت الحكومة في بيانها الوزاري وفي كل التصريحات والمناسبات التي سبقت البيان الوزاري عن تبنيتها لقضية العرب الأولى - قضية فلسطين - واعتبرتها محور سياستها وموضوع عملها واساس تفكيرها ومضمون خططها ، وانا اذ اشكر لهذه الحكومة هذا الاهتمام الكبير ، اجد ان الواجب يقتضي ان اضع امام انظار الزملاء وانظار الحكومة والشعب رأيي في هذا الموضوع .

نحن نترك بان الأردن وهو يتحمل اكبر المسؤوليات والتبعات التي ترتبت على القضية الفلسطينية وان الأردن وهو يخطط ويحشد الجهد الوطني من اجل انتزاع الحق العربي في فلسطين ، انما يعالج قضية عربية في الدرجة الأولى ، نتائجها تصيب العرب في كل اقطارهم ومسؤوليتها تقع على كواهلهم جميعاً وبدون استثناء . الأردن يعالج قضية اصابت الشرف العربي في الصميم ، ومست كبرياء المواطن العربي في كل ارض وهددت مصائر العرب في كل مكان .

هذه القضية ، ليست من نوع نستطيع ان نعالجها منفردين ، وليست من القضايا الصغيرة التي يكفي فيها جهد بلد واحد ولا حشد قوى العرب في اي قطر منفردين وانما هي قضية لا يكفي فيها الاجتهاد العربي الكامل الموحد ، والنضال العربي الموحد والتضحيات العربية الموحدة .

هذه القضية - قضيتنا الأولى تفرض علينا في حياتنا الداخلية وحياتنا العربية وحياتنا الدولية على حد سواء ، وهي تفرض اسلوباً في تفهم هذه القضايا

ومعالجة هذه القضايا بحيث يتم الحشد العربي ويتوحد الجهد العربي ، ويقيم في بلادنا النظام الكفيل بجعل مخططاتنا قادرة على الصمود في المعركة مع إسرائيل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

لا شك في ان تحقيق الرسالة القومية في الحرية والوحدة والحياة الافضل هي السبيل الاقوى لبلوغ الغاية التي يصبو اليها كل العرب لخلق كل الظروف الملائمة للانتصار في معركتنا القادمة في فلسطين .

ولكن هل نستطيع ان نحقق الرسالة القومية منفردين ، هل نستطيع ان نحشد الجهد العربي منفردين هل يتاح لنا النصر في معركة ندخلها ونحن على ما نحن عليه من تفرق في الاتجاه والزعزعة ومن تناهد وتباعد ؟ لقد سئمتنا كما سئم كل العرب هذا الجو المتجهم الذي تصنف به علاقات العرب ، وهذا الشتم والافتراء وتبادلها على امواج الاتي فيما صغر وما كبر ، وكان قضية العرب كلها تلخصت في البحث عن الشئام لتبادلها ونسيء بها الى بعضنا البعض .

اني اطالب الحكومة بان تعمل وبكل وسيلة ومهما كلفها من جهد ووقت وتضحية على تحسين علاقاتنا بكل البلاد العربية وبدون استثناء وان توقف فوراً كل اذاعة او تعليق من شأنه ان يزيد الفجوة بيننا وبين اخواننا العرب لنهيء بذلك الفرصة المناسبة لوصول ما انقطع بيننا وان نسلك في علاقاتنا العربية سلوكاً يؤكد اهمية الوحدة كصير والوحدة كسبيل للوصول الى النصر في معركتنا القادمة مع إسرائيل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

اذا كنت اعتقد بان توحيد الجهد العربي امر اساسي في الوصول الى مرحلة حاسمة في نضالنا من اجل الانتصار في معركة فلسطين ، فاني اجد بان علاقاتنا الدولية ينبغي ان توضع على اساس جديد

وفهم جديد قائم على فهمنا لمصلحتنا في معركة فلسطين والنصر في هذه القضية .

لقد عرفنا موقف الدول الغربية منا ومن إسرائيل وذلك ما لا يحتاج الى براهين ودلائل ، الا ان من فرضوا علينا صداقتهم التقليدية ، كانوا وما يزالون يعملون ويخططون على اساس تأمين كل اسباب الحياة لاسرائيل - عدوتنا ومغتصبة وطننا - وعلى افشال كل مخطط نضعه للقضاء على هذا السرطان الخبيث الذي اقاموه في بلادنا .

اذا كنا نصادق من يصادقنا ، ونعادي من يعادينا ، فان المعسكر الذي نصادقه هو نفسه الذي يزود إسرائيل بالصواريخ والقوى النووية ويدعم كل موقف لها في كل مجال دولي .

اني ادعو الحكومة لان تنهج مع علاقاتنا الدولية نهجاً محايداً وصديقاً مع كل دول تسواء كانت شرقية او غربية ، طالما ان هذه الصداقة تبذل في سبيل خير وطننا ومصلحة معركتنا وطالما انها لا تكلفنا من مستقبل امتنا ومستقبل معركتنا اية اخطار ، وان نلجأ الى التفاهم والتعاون مع كل قوة دولية لدعم موقفنا وتأكيد حقنا وللتعاون غير المشروط في سبيل تطوّر بلادنا وزيادة طاقتها النضالية ورفع مستوى مواطيننا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

ان كل جهد صادق يستهدف التعبئة الوطنية من اجل استرداد وطننا السليب ، لا بد وان يتفاعل مع الشعب ويؤمن اشتراكه الاكيد الحقيقي في هذه التعبئة ، وان الجهد الحكومي مهما بلغ من الجدية والقوة ، لا بد له من ضمانته الاساسية الأولى ، وهي الشعب وتعاونه الحر .

اني اعترف لهذه الحكومة مشكورة ، بانها ازالته الكثير مما كان يشكو منه الشعب في هذا البلد

هكذا منه الأصل



ولكنها مدعوة أيضاً لعمل الكثير من أجل إزالة ما هو موضع شكوى.

ولعل لا أقول جديداً إذ ألفت نظر الحكومة إلى أهمية إتاحة الحرية أمام المواطنين كاملة في أن يعبروا عن آرائهم في الكلام والكتابة والصحافة دون أن يعرضهم ذلك إلى ما يمكن أن يمس حريتهم وكرامتهم، وإلى أهمية فتح باب التنظيم أمام كل الناس ليشاركوا ويتعاونوا في خدمة هذا البلد بالطريقة التي يؤمنون بأنها صحيحة وسليمة، وتتفق مع ما يحسون به من حاجة ومع ما يعتقدون.

إن ما وعدت به الحكومة من تقديم مشروع قانون التنظيم الحزبي، وعدت قدرة ورحب به ونتمنى أن يكون مشروعاً واسع الصدر قادراً على فهم احتياجات الوطن والمواطنين، مستوعباً للتجربة التي مرت بالبلاد خلال السنوات الأخيرة.

إنني أطالب الحكومة بأن تؤمن استقلال السلطات ولا سيما السلطة القضائية في البلاد وأن تعمل على تدعيمها ورفع مستوى القضاء والقضاة وأن تفهم الحاجة المادية وتيسر لهم السبل لاحقاق الحق بمعزل عن هموم الحياة وتكاليفها.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

تعلمون ولا شك بأن الجاليات العربية في الأمريكيتين، ولا سيما الجالية الأردنية تشكل إمكانيات ضخمة، قادرة على خدمة قضايانا ودعم برامجنا ومشاريعنا بصورة قل لغيرنا من الشعوب أن تتوفر له مثلاً. ومع ذلك وبالرغم من الأقوال الكثيرة فلا تزال تفهم هذه الجاليات أهوالاً الجساً بعض أفرادها إلى سفارات إسرائيل يستعينون بها على قضاء حوائجهم، حيث لا يجدون لنا تفصلياً يلجأون إليها. إنني أدعو الحكومة أن تبادر فوراً إلى تعيين

القناصل الفخريين للأردن في جميع بلدان أمريكا الجنوبية وفي مراكز تجمع جالياتنا، لنتمكن من الاستفادة من جهودهم الكثيرة وإمكانياتهم العظيمة لتجنيدها في خدمة الوطن وقضايانا.

إن ما قامت به الحكومة من إجراءات لتطهير جهاز الدولة وتأمين فعاليته ونظامه أمر يدعو للشكر ولكن هذا الجهاز يتطلب المزيد من الإصلاح والمزيد من العناية، وثم إعطاء الجهاز الصالح الحصانة الحقيقية التي تتيح لهذا الجهاز أن يعمل دون قلق أو خوف أو تسلط.

كذلك أرى في لفت نظر الحكومة إلى ضرورة زيادة مخصصات دائرتي السياحة والائسار بحيث تستطيعان فعلاً القيام بواجباتهما الكبيرة والضخمة التي تترتب على اعتبارنا الثروة الأثرية والسياحية في بلادنا من أهم الثروات وأكثرها جدوى، وإغناء هاتين الدائرتين بالكفاءات والفعاليات التي تجعل عملهما مثمراً ومشتجاً.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

أود أخيراً أن أسترخص بعض مطالب المنطقة التي أمثلها، وهي أن كانت تخص منطقة بيت لحم فإنها مطالب للبلاد بأكملها.

١ - أن الطريق الموصلة بين القدس وبيت لحم والتي تعبر من فوقها أهم حركة سياحية في الأردن طريق سيئة، خطيرة، لا بد من استبدالها بطريق سياحية كذلك التي انجزت بين عمان والقدس وتجعل من زيارة مدينة المهدي زيارة مأمونة ومرحة، ومتكافئة مع أهمية هذه المدينة المقدسة.

٢ - لعل لا أذيع سرا إذا قلت بأن منطقة بيت لحم بأكملها لا توجد فيها مدرسة واحدة من مدارس الحكومة بحيث بناء ممتلكات الدولة، وإنما هي جميعاً بيوت مستأجرة لا تتوفر فيها أبسط الشروط اللازمة

كل ما نجيش به نفوسهم من آلام وآمال وما تفيض به قلوبهم من عواطف ورغبات.

وإنني في هذا اليوم الذي أقف فيه تحت قبة هذا المجلس الكريم لأناقش بيان الحكومة الذي تطلب ثقة الأمة على أساسه لارى أن من اصدق الواجبات علي أن اصدق هذه الحكومة الموقرة الحديث، وبذلك أكون قد أدت ضريبة المواطن الصالح الذي يضع مصلحة بلاده وأمنه فوق كل اعتبار، ولا أحسب أعضاء هذه الحكومة الكريمة إلا مقدرين مثل هذه المصارحة، التي لا تعرف ملقا أو رياء ولا لبساً أو التواء. وليس يخاف على أحد منهم ذلك المشعل العربي القديم الذي يقول (صديقك من صدقك لا من صدقك).

لقد لاحظت بعين الاهتمام أن البيان الذي تلاه دولة الرئيس في الجلسة العلنية جاء منصفاً على القطاع الداخلي في الأردن العزيز مما جعل باب الأمل مفتوحاً أمام كل مواطن لينظر منه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مشاكل الفقر والحرمان وقد جاء خلواً تقريباً من سياسة الحكومة الخارجية مكتفياً بأن مر عليها مرور الكرام حين أشار إليها إشارة غامضة لا تكاد تسمن ولا تفني من جوع، وليس من شك أن من حق المواطن في هذا البلد أن يطلع على السياسة الخارجية لهذا الوطن الذي يؤمن به ويعيش له ويضحي في سبيله بالنفس والنفس، وكان جديراً بالحكومة الموقرة ألا تغفل عن هذا الحق الذي يروي ظمأ هذا المواطن وتعطشه إلى معرفة الكثير الكثير من كل ما يتعلق بالأردن العزيز من قريب أو بعيد، ولو فعلت الحكومة هذا لوفرت على المواطنين حيرة ودهشة واستغراباً ما كان إغناه عنها!

ولما كنت أنا أؤمن كما يؤمن غيري أن القطاع الخارجي متمم للقطاع الداخلي وأن كلا المبدأين

لاعتبارها مدارس لذلك فأنني أطالب الحكومة بأن ترصد المخصصات لبناء المدارس الرسمية في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وقراها.

٣ - أن منطقة بيت لحم، تكاد تكون محرومة من البعثات الرسمية إذا ما قورنت بغيرها من المناطق، في حين أنها بأمر الحاجة إلى زيادة كفاءة ابنائها ومشاركتهم في حياة البلاد وبناء مستقبلها، لذلك فأنني أقترح على الحكومة أن تبادر إلى إعادة النظر في سياسة البعثات بحيث تقسم البعثات على المناطق بحسب عدد سكانها لا بحسب أي اعتبار آخر.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

إنني إذ افتاءل بهذه الحكومة، وأذ آمل أن تحقق المطالب التي عبرت عنها في كلمتي هذه، أمنيحها ثقتي لتتمكن من العمل، ولتبرهن أنها جديرة بثقة هذا المجلس، ووفق الله الرئيس وحكومته، ووفقنا جميعاً لكل ما فيه خير لهذه الأمة وعز لهذا البلد في ظل سيدنا الحسين العظيم.

(١٣)

الرئيس: الكلمة الآن للسيد خليل السلواي

السيد السلواي لألب القدس:

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين كنت وأنا خارج هذا المجلس أستمع إلى شكاوى الناس وانتقاداتهم الصريحة للحكومة، وموقفها في كثير من القضايا العربية الهامة التي لا تشغل بال كل أردني فحسب، بل بال كل عربي يعيش تحت سماء الوطن العربي الكبير.

ولما قلدر في أن اتال ثقة اخواني من المواطنين الكرام الذين احظى اليوم بشرف تمثيلهم والنيابة عنهم كان من الواجب علي أن اصدقهم ما عاهدت الله عليه، فأكون لسان حالهم الذي ينقل إلى المسؤولين

هكذا منذ الأصل

يفضي كل منهما الى الآخر جئت وانا ارسم أكثر من علامة استفهام عما في نية الحكومة ان تقوم به في هذا المضمار .

وعلامة الاستفهام الكبيرة التي اضبعها في صدر بياني هذا بشأن قضية فلسطين ، فلسطين الجريح التي عمل الاستعمار البغيض على انتزاعها من هذا الوطن العربي العزيز وهي قلبه النابض الذي لا معنى لحياة العرب بدونه .

لا اقول جديدا اذا ما قلت : ان قضية فلسطين لا تحل بالحطب المؤثرة ولا بالتصريحات المدوية ولا بالعواطف الجياشة ، فما أكثر ما قيل في فلسطين ! وما أكثر ما صرح عن فلسطين لما ردها اليها لا هذا ولا ذاك .

ولا اكون قد اثبت بحسبدي حين اقول : ان السبيل الوحيد لاسترداد هذا الجزء السليب من الوطن العربي الكبير هو التعاون العربي الاوثق بين مختلف اجزاء الوطن العربي الذي يشكل الاردن جزءا لا يتجزأ منه هذا التعاون الذي ستنشئ عنه الوحدة العربية الشاملة التي تنطلق اليها جميعا .

وهذا ما آمنت به الحكومة واعلنت عنه في كتابها الابيض كما اشعر ان كل مواطن عربي يعيش تحت سماء هذا الوطن العربي الكبير يؤمن بأن هذا هو السبيل الوحيد وليس من سبيل غيره مطلقا .

نعم ايها الزملاء الكرام ، فليس هذا ولا ذاك يجدي ولكن الجدي الذي اريد ان اقول ولا احسب احداً يتأرجح عني في هذا القول ، هو ان الايمان ليس مجرد عقيدة ثبتت في قلب صاحبها وكفى ، وانما الايمان كما عرفه محمد بن عبدالله هو ما وقر في القلب وصدقه العمل .

التي لم اجدي في بيان الحكومة ولا فيما قامت به من اعمال خلال الفترة التي تولت فيها زمام الحكم ما

يشعر بأنها آخذة في تهيئة الاسباب المؤدية الى ارجاع حق العرب المكتسب في فلسطين ، ولا هي ماضية في توفير الوسائل واتخاذ الخطوات التي تضمن ان تصل بنا الى التعاون العربي الاوثق ذلك السبيل الذي يكفل نحو العار ورد الاعتبار بانقاذ فلسطين ، ومن هنا كان الايمان بذلك السبيل مهما كان قويا ايمانا لم يصدقه العمل وهو ايمان لا يجدينا نفعا لا في قليل ولا في كثير .

لقد تحدثت البيان الحكومي عن التعبئة القومية في الداخل حديثا مسهبا ، ثم الملح في ايجاز الى ان الهدف الاول من هذه التعبئة القومية هو تمكين الاردن من القيام بواجبه المفروض عليه لاسترداد فلسطين .

والحديث عن استرداد فلسطين شيء جميل يبعث في النفس الامل ولكن كيف يتم هذا وما يقيم بين العرب بعد نوع من التفاهم او التضامن او التعاون الذي آتينا بأن لا سبيل الى تحقيق هذا الامل بدونه .

ان الاردن في الحقيقة الواقع وكما جاء في الكتاب الابيض قد استوعب النكبة الفلسطينية باشد وطأها ، وعلى اوسع مداها . واستوعب مع النكبة آمال الشعب المشرود واماني الامة المتطلعة بنزع نحو حقها للمنتصب ، ولعل هذا الاستيعاب الذي يشعر به كل فرد من أبناء الاسرة الاردنية هو ما دعا الحكومة الكريمة الى هذه التعبئة القومية ليكون الهدف الاول منها القيام بواجبنا نحو فلسطين وكما كنت اود ان تكون اثار هذه النكبة التي نلسمها في هذا البلد أكثر من غيرها ، وقد استرعى هذا الجزء من الوطن العربي باشد وطأها حافظا للحكومة الاردنية على ان تحطو في سبيل التعاون الاوثق بين مختلف اجزاء العالم العربي خطوات سريعة وجريئة ما دامت تؤمن ان هذا هو السبيل الوحيد لعودة فلسطين اما ان تنفض الطرف ، عن مثل هذه الخطوة فهيئات هيئات ان

وعلى غير قصد مننا هدفا من اهداف اسرائيل والاستعمار ، هذا الهدف الذي يتمثل في ان تنظّل الجبهة العربية مجزة تسودها الكراهية والحقد .

نعم لقد تحدثت البيان الوزاري عن فلسطين ، والتعبئة القومية التي رسمت من اجل فلسطين ودعوتي اتساءل اين الطريق الى الوحدة والتعاون في بيان الحكومة وهو الطريق الوحيد للوصول الى الهدف الذي لا معنى لحياة العربي بدونه ؟

ان الطريق الى هذا التعاون والحملات الاذاعية تشنها اذاعتنا على اخواننا العرب في الصباح وفي المساء حملات لا يفيد منها الا العدو الجاثم على صدر الوطن السليب ؟ ثم كيف يسمح المسؤولون لهذه الاذاعة ان تهبط من المكانة السامية التي كسان يجب ان نحرص عليها الحرص كله ، مكانة التوجيه والارشاد وبث الخبر الصادق الى هذا الحد من المهارات والاسباب والشتائم ؟ واذا كانت هناك في بعض البلاد العربية اذاعات مهمت لنفسها ان تسف مثل هذا الاسفاف فما كان الافضل لنا نحن ان نترفع عن مجاراتها والسير في هذا المضمار معها ؟

وكيف توفق الحكومة الاردنية بين ما جاء في كتابها الابيض ان الاردن يؤمن للوصول الى التعاون العربي الاوثق بوجوب وقف حملات الكراهية التي اصبحت تهيم على العلاقات العربية وثقت في عضدها وبين سماحها للمسؤولين في اذاعتنا الاردنية بان يسهموا في هذا الامر بنصيب وافر مما لا يزيد الشقة بين العرب الا بعدا ؟

لقد كانت ثورة اليمن اهم ما شهدت الامة العربية من احداث في العام المنصرم ، ولقد كان للاردن من هذه الثورة موقف معزوف معلوم . ولا

نستطيع عمل شيء ، اقول هذا حتى وانا اعلم ان كل مواطن في الاردن العزيز سواء اكان لاجئا ومقيا على اتم استعداد لأن يقول مشيرا الى وطنه السليب . هذا حقني ، وان يضع الى جانب هذه الكلمة حياته دون تردد او وجل . ولكن ماذا عسى ان تجدي مثل هذه التضحيات ونحن وحدنا في الميدان ؟ ثم ماذا عسى ان يجدينا تحمس آثار النكبة حيننا ، واستيعابها باشد وطأها حيننا آخر ونحن مقيدون بالمعونات الخارجية التي تربطنا بها ربطاً قويا مذلا جارحاتك الدول التي خلقت اسرائيل ، واقامتها على اشلاء الكرامة العربية وعملت ولا تزال تعمل جاهدة لحفظها وتأمين سلامتها حتى تبقى شوكة في حلق هذا الوطن العربي الكبير ؟

ومن هنا اجلني مضطرا الى ان اصارح هذه الحكومة بان من واجبا اولاً وقبل كل شيء اذا ما كانت جادة في نواياها نحو فلسطين ان تعمل على ايجاد التعاون والتضامن الموجودين في الوطن العربي كله ، بحيث يحل الوفاق والمحبة والتضامن الصادق بيننا وبين اشقائنا العرب في كل مكان محل النزاع والشقاق والكراهية لتتمكن من الانطلاق في جراءة وقوة وسرعة نحو هدفنا المنشود .

ولما كان من المتعذر خلق مثل هذا الجو ومن التعاون بيننا وبين اخواننا العرب تعاوناً وثيقاً يهدف الى خير فلسطين وعلاقاتنا مع بعض الدول العربية الكبرى مقطوعة كان من واجب هذه الحكومة ان تعمل جاهدة لاعادة مثل هذه العلاقات بين الاردن وجميع الدول العربية مهما كلفتها هذه الخطوة المباركة من جهد او تضحيات وبذلك نكون قد استقبلنا عهدا جديداً لا يشر الا بالخير من ناحية ، ومن ناحية اخرى نكون قد خلصنا من هذا الوضع الذي نعيش فيه اليوم ، وليس يخاف على احد اننا ونحن في هذا الوضع الذي لا نحمد عليه ابداً انما نكون قد حققنا

هكذا منه لأصل



أريد هنا أن اتناول موقف الأردن من ثورة اليمن ولا التعليق عليه بأكثر من أن اتوجه بهذا السؤال :

ماذا جنى الأردن في موقفه مع الإمام البدر الذي كان بالأمس القريب عدواً لدوداً لسلاسله ومليكته ، وهو هو الذي وقف بالأمس بحمي ذلك المدفع الذي قصفت قصر الرحاب في بغداد فقتل على الأسرة الحاكمة في العراق بأسرها من أبناء العائلة الهاشمية الكريمة .

ماذا جنيتم من موقفنا مع البدر والحكومة تقول في بيانها أنها ستبقى حريصة كل الحرص على التمسك بحق كل شعب عربي في التعبير عن إرادته الحرة واختيار النظام الأفضل للحكم في بلده ؟

وعطفاً على هذا التصريح دعوني أتساءل : هل أصبح البدر هو الشعب اليمني حتى تنفذ الحكومة تصريحها حرفياً . . ؟

أن ما جرى في اليمن لم يعد أن يكون عملية تحرر من حكم الأئمة ، هذا الحكم الذي كان وصمة عار كبرى لا في جبين العرب فحسب بل في جبين الإنسانية جمعاء .

اجل ، أن ما حدث في اليمن لم يعد أن يكون عملية تحرر هادئة إلى تقدم اليمن وإزدهارها وليس أدل على ذلك من أن الستور الصهيوني جساكوب جافنس في الكونغرس الأمريكي أثناء وجوده في إسرائيل قبل أسبوع واحد من الزمن طالب في تصريح له الولايات المتحدة بزيادة معونتها العسكرية لإسرائيل حتى تتكافأ في قوتها مع المعسكر العربي بعد أن قلب ميزان القوى في الشرق الأوسط بسبب الثورة في اليمن . وما دامت هذه الثورة قد أدت ، أو على الأقل ، كان من شأنها أن تؤدي إلى قلب ميزان القوى بين العرب وعدوتهم إسرائيل فتدفع المعسكر العربي

إلى الأمام خطوات وخطوات ، فما كان من الأفضل لنا أن لم نبادر إلى دعمها والاعتراف بها أن نقف منها موقف الحايك المشفق الذي يرجو لليمن وأهله كل خير ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

أنني أعلن من هنا أن من حق الشعب العربي الأردني أن يطلع على كل معاهدة أو اتفاقية تبرمها الحكومة مع غيرها من الدول سواء أكان الدستور بموجب المادة ٣٣ يستلزم عرض مثل هذه المعاهدات أو الاتفاقيات على مجلس الأمة أم لا ، وأنظنكم تشاركونني هذا الرأي ما دام الشعب هو المعني أولاً وآخر في التزامها والارتباط بها ولذلك أرى أن من المتوجب على الحكومة أن تنشر محتويات أي اتفاقية تبرم ليطمئن الشعب إليها بالأمان وارتاح نفسه وليس يخاف على أحد منكم أن يقرأها مكتومة عنه يجعله في حيرة من أمرها ويثبت في نفسه شكوكاً وتساؤلات لا يصيبنا من ورائها إلا البلبلة التي ليست في صالح أحد .

لقد تحدثت الحكومة في بيانها الوزاري عن الوطن الفؤج والمواطن الفؤج التي تسعى جاهدة في الوصول إليه ، وهي مشكورة على ما تقدم في هذا السبيل من جهود .

وأحب هنا أن أقول : أن أول ما يجب أن يفرس في نفس المواطن الفؤج هو الحرص على القانون والتقيده به في كل ما يصدر عنه من أعمال ، هذا القانون الذي يهدف أول ما يهدف إلى مصلحة هذا البلد حتى يتمكن ابتداءً من أن يعيشوا في جو من الحرية السليمة الصحيحة التي يهدف إليها كل مواطن حر كريم .

وإن القانون الذي ما سن إلا هذه الغاية الشريفة يجب أن يحاط باطار من الاحترام والتقدير من قبل كل فرد في الأسرة الأردنية — ولذلك أرى أن من

وأحب الدولة أن تكون هي القدوة الحسنة والمثال الحي لغيرها من أبناء هذه الأسرة فيما يتعلق بهذا الأمر . ومن هنا أرجو أن لا تضيق الحكومة صدرها وهي المؤهلة علماً وقانوناً حين إصاهاها بانها قد عمدت في الفترة القصيرة التي حكمتها إلى إصدار عدد من القوانين المؤقتة وكان الكثير من هذه القوانين المؤقتة مخالفاً لنص المادة (٩٤) من الدستور .

هذه المادة التي لا تتيح للحكومة إصدار مثل هذه القوانين إلا في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تختمل التأخير ، أو تستدعي تفقادات مستعجلة غير قابلة للتأجيل — وذلك عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل .

والقوانين التي سنتها الحكومة كقوانين مؤقتة وقد أرسلت نسخ منها إلى هذا المجلس الكريم جلهما أن لم يكن كلها لا تخضع لاشتراطات هذه المادة من الدستور ومن هذه القوانين ما يتضمن الزام دافع الضريبة من المواطنين الأردنيين بالتزامات مالية باهظة .

إن الحكومة الموقرة قد أطلقت سراح كثيرين من المساجين والموقوفين كما أزال كثير من الأنظمة والقيود التي كانت تقيد حرية الفرد إلى حد بعيد وهذه خطوة حميدة تسجلها لها شاكرين ، ولكنها في الوقت نفسه لا تزال تحتفظ في السجون ببعض المحكومين ، وأنا لم أذكر هذه الحقيقة تمهيداً للمطالبة بالعفو عنهم وإطلاق سراحهم وإنما الذي أريد أن أقول : أن من المؤكد لدى أن هؤلاء المحكومين قد أصبحوا عرضة باستمرار لسلسلة من التحقيقات يجريها معهم خبير للماني ، وقد دأب هذا الخبير على أن يشترط على كل من يوصي بإطلاق سراحه أن يكون عيناً لجهة معينة في هذا البلد .

وأنظنكم تعتقدون أنني إن الاستعانة بمثل هذا الحق الأجنبي الذي نطبع مصرير أبناء هذا البلد بين

يديه فيه مس واضح لكرامة الأردن وسيادته مس ناحية ومن ناحية أخرى لا أدري كيف يمكن التوفيق بين خلق المواطن النموذج وهذه المحاولة الرامية إلى غرس روح الجاسوسية في نفسه عن طريق هذا التعبير الألماني .

لقد كان تقليداً حميداً وسنة طيبة أن تقدم الحكومة باستقلالها بعد أن أجزت صفحة من صفحات مهامها التي كلفت بها بموجب كتاب التكليف السامي ولو أن الدستور لم ينص على ذلك . وأحسب أن هذه الروح الطيبة التي دفعت الحكومة إلى أن تستن هذه السنة الطيبة بمحض حريتها وإرادتها لا بد وأن تملي على الحكومة الاهتمام بتعديل الدستور في ناحية معينة منه بحيث تعود المادة (٧٤) منه إلى ما كانت عليه في السابق من أنه يتحتم على الحكومة التي توصي بحل مجلس النواب أن تقدم باستقلالها من الحكم عندما تفعل ذلك ، وأن تقدم بتعديل المادة ٣٣ من الدستور بحيث تصبح أية معاهدة أو اتفاق يفتده الأردن غير مبرم إلا بموافقة مجلس الأمة .

وختاماً فلقد كان المرجو أن يسار بهذا البلد الم رابط في السياسة الخارجية إلى شاطئ السلامة والأمان كما هو الجهد متجه الآن للسير به إلى نفس الهدف في السياسة الداخلية وذلك في نطاق الأمور العاجلة التالية :

١ - إعادة العلاقات الدبلوماسية مع أشقائنا العرب جميعاً واتخاذ الخطوات الإنشائية العاجلة لتحقيق التعاون الوثيق بين الأجزاء المختلفة لهذا الوطن العربي الكبير .

٢ - وقف الحملات الإذاعية التي لا تخدم خير هذا البلد في شيء .

٣ - إعادة النظر في ارتباطنا بالمعسكر الغربي الذي أقام إسرائيل وأخضعها لتصبح دولته غريبة

هكذا منذ الوصل

محايدة لا شرقية ولا غربية . وهناك يتبين لنا ما اذا كانت هذه المعونات التي نلقاها من الخارج مشروطة ام غير مشروطة .

وعليه فاني لما تقدم احجب الثقة ، والله ولي التوفيق .

( ١٤ )

الرئيس : الكلمة الآن للسيد سامي حداد

السيد حداد قائل اريد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين بعد الاطلاع على البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة تطلب الثقة على أساسه لاحظت ان مساهمة جاء فيه من معان وافكار ومخططات كانت انكاساً لما تضمنه خطاب العرش السامي وبالإضافة الى مساهمة جاء في البيان الذي نل على مسامعكم والذي تقدم به عدد من النواب فاني اضيف الى ذلك البيان بعض النقاط التي اعتقد انها مفيدة وبناءة لخير المجموع وخير هذا البلد وهي ما يلي :

( ١ ) إلغاء ضريبة الاراضي البعلية لان مساهمة تدفعه الحكومة من اموال لتحقق الضرائب وجبايتها يزيد عما يرد الخزينة من هذه الضريبة بالإضافة الى الاوضاع السيئة التي يتردى بها الفلاح من مساوئ القحط والجفاف الذي يتكرر في كثير من السنين .

( ٢ ) العمل على مد الفلاح بقروض طويلة الاجل ليستطيع خلالها الاحتفاظ بتوازنه المادي خوفاً من وقوعه فريسة للمرابين الجشعين .

٣ - لاحظ ان ضريبة الدخل التي تفرض على التجار كلما تحصل بالشكل الصحيح لانهم يهربون بشق الطرق من ادائها متلذعين بالتخسار ولا يحصل الا من الموظفين والشركات بالشكل الصحيح واني اري ان تضع الحكومة قواعد ثابتة لجبايتها .

٤ - اعطاء القرى نصيبها من المحروقات التي تصرف للبلديات فقط حيث ان القرى بأمر الحاجة الى مثل هذه المحروقات .

٥ - علمت ان ابنية المدارس في المدن تبني من مخصصات حكومية عن طريق وزارة الاشغال بينما تبني المدارس في القرى على حساب الاهالي مع العلم ان اسعاف سكان القرى وابناء الريف الاردني بأمر الحاجة الى مساعدة الحكومة في هذا المضمار الذي يتبني تثقيف ابنائهم .

٦ - لاحظت في كثير من السنين انه كثيراً ما تغير الكتب المدرسية واحياناً المناهج التعليمية مما يعرقل سير الدراسة وانتظامها في بداية كل عام دراسي ، واني اري ان تبني وزارة التربية والتعليم سياسة ثابتة ومتطورة تابعة من صميم الواقع الدراسي الاردني ومتجاوبة مع المناهج التعليمية في البلاد العربية الشقيقة ومتشعبة مع مصالح الطلاب ومراعية ظروفهم الاقتصادية وذلك بتأميم الكتب المدرسية ومنحها للجميع الطلاب على اختلاف مراحلهم التعليمية .

٧ - اما بالنسبة للنظام الجسدي الذي اعده وزارة التربية والتعليم والذي يتعلق بالقياس الذي وضعته لنجاح الطالب في المرحلتين الاعدادية والثانوية انني التقى والزميل الاخ اسماعيل حجازي في كثير من النقاط التي قدمها ولو انني اركز بشكل خاص على علامة الاجتياز من المرحلة الثانوية واتعرض من هذه الزاوية فقط الى مادة اللغة الانجليزية التي زادت نسبة النجاح في علامتها بحيث اصبحت قريبة الى علامة الاجتياز في اللغة العربية وهي اللغة القومية . وهنا لا بد من التساؤل هل يتساوى النجاح بين لغة اجنبية تزود منها القسافة وبين اللغة القومية - لغة القرآن الكريم . لذا اطلب من الحكومة اعادة النظر في هذا القياس سيما ونهاية العام الدراسي على الابواب

الديمقراطية التي نادت بمساواة الرجل والمرأة ومنحتها هذا الحق .

١٣ - اما بالنسبة لسياسة الدولة العامة فانه من المؤلم ان ترى القرقة والتناوب بين الاشقاء العرب مما ادى الى تردي العلاقات العربية سيما ونحن طلاب وحدة عربية شاملة والتي هي امل كل عربي تخلص واملنا كبير ان تمنح العلاقات العربية الى ما فيه خير والعرب اجمعين مهمة المخلصين من مناسسة العرب ، لان الخلاف والانقسام العربي لا يستفيد منه الا العدو الذي يربص بنا الدوائر وذلك بتصفية القضية الفلسطينية لحساب اسرائيل . وانه مهما طال الجفاء وتشعبت احوال السياسة فان ذلك اليوم يوم الصفاء والوحدة والكرامة والعزة كرامة وعزة العرب اجمعين لا بد قادم :

مستلهماً في هذا الصدد جميل هذا القول :

بلاد العرب اوطاني من الشام لبندان ومن نجد الى يمن الى مصر قطوان فلا حد يباعدنا ولا دين يفرقنا لسان الضاد يجمعنا بفسان وعدنان ١٤ - واخيراً فاني اري من واجبي كواطن في هذا البلد اتحمس شعور اخواني المواطنين لما قدمته الحكومة وانجزته وهي نفسها هذه الحكومة بالإضافة الى الجهود الخيرة التي بذلتها وتبذلها والتي من أبرزها إلغاء التصاريح التي كانت تضيق المسافرين وكذلك مشروع الأزرق الذي حققته هذه الحكومة والذي سيوفر الماء الكافي لمجموعة من قرى اللواء الشمالي وبذلك تكون الحكومة قد حلت أزمة المياه المستحكة على غرار ما عملته في مشروع مياه القدس .

ولهذا ولا انس ان معسكرات الحسين التي طبقت لأول مرة في بلدنا كان لها الأثر الطيب في نفوس المشتركين من طلبة المدارس بحيث ادخلت

٨ - علمت ان هناك خيراً ما نلنا يعمل مع رجال الامن في بلدنا ومهمته التحقيق في بعض الامور فاني اري انه لا ضرورة لاستخدام مثل هذا الخبير في جهاز الامن حيث انه يوجد في جهاز الامن عندنا من يسد مسده في مهمته التي استلزم من اجلها .

٩ - انني اري من واجبي مطالبة الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الموظفين العامة التي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعنوي وانخص بالذكر منهم اسرة التعليم التي تبذل جهداً كبيراً ومتواصلاً لتهيئة الشباب المثقف الواعي والجيل الصاعد لخلة بلدهم ووطنهم وبصفتي معلماً خبرت مهنة التعليم مسدة ليست بالقصيرة اري ان تبذل الحكومة المزيد من العناية باحوال المعاشية واستقرارهم حتى يتمكنوا من تأدية رسالتهم المقدسة على اكمل وجه لانهم من احوج فئات الموظفين لشغل هذا الاستقرار النفسي والمادي .

١٠ - بالإضافة لما تبذله الحكومة من جهد لتأمين الوحدات الصحية في القرى في انحاء متفرقة من البلاد ، اري ان تتم هذه الفائدة في اللواء الشمالي الذي يتميز بسعة وكثافة سكانه حيث اننا ما زلنا بحاجة الى المزيد المزيد من هذه الوحدات الصحية حتى ينال المواطن العلاج بأقصر الطرق ويسر السبل .

١١ - لاحظت اثناء تجوالي في قرى اللواء الشمالي انه ما زالت بعض القرى متعزلة عن المسكن خاصة في فصل الشتاء ، ولذا فاني اطلب من الحكومة ان تقوم بصيانة هذه الطرق وجعلها صالحة لربط القرية بالمدينة ربطاً يتناسب مع نهضة بلدنا العمرانية .

١٢ - انني وفي هذا المجال ابارك خطوة جلالة الملك المعظم في خطاب العرش السامي وتجاوب الحكومة في بيانها الوزاري باعطاء المرأة حق الانتخاب وبهذا تكون قد سرنا جنباً الى جنب مع الدول



الى نفوسهم جزءاً من الحياة العسكرية والتي آمل في هذا العام ان تلاقى معسكرات الحسين للعمل المزيد من العناية لنجاحها الاكيد الاكيد .

١٥- وبناء على ما ورد في البيان الجماعي الذي تلى على مسامعكم وبناء على ما ذكرته في كلمتي هذه والتي جاءت بشكل تقاطق فاني امتنع الثقة للحكومة راجياً ان تتعاون معنا لتنفيذ ما جاء ببيان الزعماء السالف الذكر وتقاطعي الشخصية متوخين المصلحة العامة مع علمي الاكيد ان هذه الحكومة عندها من المرونة والحكمة ان تقبل منا ان نقول « للمحسن جزاءه خيراً » وللمسيء اسأته » ونحن للحكومة الشباب بالرصاد، متمنياً لها النجاح في مهمتها واضطلاعها بمسؤولية الحكم . والسلام عليكم .

( ١٥ )

الرئيس : الكلمة الان للسيد منصور السعد

البطانية

السيد البطانية نائب اربد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اطلعت على البيان الوزاري والذي على اساسه تقدمت الحكومة بطلب الثقة استناداً للمادة ٥٤ من الدستور وقد تبين لي ان هذا البيان قد تعرض لجميع نواحي الحياة والمبضر به يتقوى فيه الغموض وخصوصاً السبل والوسائل التي يمكن معها تنفيذه . قد يقال بان الايجاز مطلوب ولكن لا يصل لدرجة الغموض ليقنع اعضاء المجلس به وليعطوه الثقة على اساسه . ومعلوم بان الثقة هي اقل ما يملكه الانسان ويجب ان تبقى على اساس معقولة يرتاح اليها الضمير فتعطي عن ايمان تام لا يصوره شك ولا تصاحبه كلمة لكن او لا .

لقد ورد في مقدمة البيان ذكر الوطن النموذج والمواطن النموذج واتاحة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وانطلاقها لپارس هذا المواطن حقوقه ويؤدي واجباته ، وورد ان السبل لذلك تعبئة القوى البشرية والطاقات الانسانية في الجامعة الاردنية ومعاهد العلم ومعسكرات الحسين والقوى المسلحة والجمعيات والتقايات في موكب واحد تقي القلب سديد الرأي شريف العمل ، وورد ان هذه التعبئة القومية لن تؤدي اكلها الا في جو سليم من الحرية الاجمالية وضماناً لهذا كله ورد في البيان ان الحكومة تؤمن بكرامة الفرد وحرية ضمن حدود امن هذا البلد ، وحسن البيان من المولى المنحرف والحافظ الشرير واكتفت الحكومة حول هذا الموضوع بما ذكر .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان كل فرد منا يؤمن بالحرية ولكن كيف الوصول اليها وتأمينها ، هل الجامعة والمعسكرات والتقايات تستطيع تحقيقها ؟ ان جميع المؤسسات المذكورة تنادي بالحرية ولكن لا تستطيع ان تغير حرفاً من اي قانون يحددها وحتى ان البيان نفسه يقر هذه الحرية بالقانون فامن الدولة هدفنا الاسمي ولكن واني اطالب ، وقد سبق ان طوّل بالغائها لانها وضعت في ظروف خاصة فن العدل ان نزول بزوالها هذه القوانين التي حددت الحرية ومنعتها عن المواطن والقاعدة العامة تقول انه اذا زال المانع عاد الممنوع ، فالحرية كلمة نتفق بها طمسها القوانين فامر هي حرية الرأي والصحافة وغيرها ، فالمواطن يسير تحت طائلة اتهامه وليت ان قوله يسمع او يقام له وزن ولكنه يحرم من هذا ويدان بتهمة الاخلال بامن الدولة وحتى يحرم من حق الدفاع عن نفسه وهو ايسر قواعد العدالة . ورغم علاقة تهيئة القوى البشرية

والطاقات الانسانية بالحزبية فالتعبئة تتحقق بالعلم والعمل والحرية شيء معنوي وحق طبيعي يجب ان يتمتع به كل فرد لا يحددها الا قصد الاضرار بالغير وعلى هذا فاني اطالب بالغاء جميع القوانين الاستثنائية هذه القوانين التي تحد من حرية المواطن وتفقد حقه الطبيعي لان التعبئة المذكورة تحتاج الى وقت طويل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

بحث البيان الوزاري حول ممارسة الفرد لحقه في انتخاب ممثليه في اطار الديمقراطية الصحيحة ونوه عن مشروع قانون ستقدم به الحكومة لتعديل قانون الانتخاب ليتاح للمرأة الاردنية ان تمارس حقها الانتخابي .

لا شك ان في قانون الانتخاب المعمول به الان حيف على بعض اجزاء مملكتنا الفتية واني اطالب بتعديله على اساس توزيع المقاعد النيابية بالنسبة للسكان وهذا متيسر لتوفر المعلومات لدى دائرة الاحصاء فينال كل لواء حقه ، كما ارى ان يعطل القانون بشكل لا يمارس حق الانتخاب الا كل من يحمل هوية تعطي له بموجب القانون فيقطع دابر التزوير والادعاء به واني اطالب بمنح المرأة الاردنية حقها الانتخابي وبذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في هذا المضمار .

كما وقد اشار البيان الوزاري لوضع تشريع ينظم تشكيل الاحزاب في المملكة الاردنية الهاشمية على اساس سليمة مبراة من المذهب الاناني والغيث الخارجي هدفها الخدمة والبناء لتقوم ببلدنا مؤسسات ديمقراطية موضوعية التفكير وان تقوم في دائرة الديمقراطية هذه رقابة على السلطة التنفيذية ليتنا كل جزء عمله ، وحسن البيان عندها انشاء الجهاز الحكومي والمراد القوات المسلحة واسرة التربية والتعليم فيها . التي ارحب بفكرة تأليف الاحزاب وادعو لها

ولكن يعني جداً ان لا تحرم بعض طبقات الشعب وخصوصاً المثقفين والمثقفين منها ، كما ان فكرة رقابة الاحزاب على السلطة التنفيذية فكرة خيالية لان السلطة التنفيذية انيط بها حق مراقبة هذه الاحزاب وحلها ، وحول موضوع عدم اشراك الجهاز الحكومي واسرة التربية والتعليم في الاحزاب اقول : ما المانع من السماح للاحزاب بالانتماء الى الاحزاب ما دامت مهمتها التوجيه والرقابة كغيرها من طبقات المجتمع كما ورد في بيان الحكومة . فلهذه الفتنة من المجتمع الرأي الراجح في الاصلاح والتوجيه لان الزارع والتاجر والعامل كل منهم في مهنته وبيمه تميزها ولا تتحقق الغاية المقصودة بمحرمات الجهاز الحكومي واسرة التربية والتعليم من المساهمة في التوجيه لان ما نرجوه من هذه الاحزاب هو توجيه المنتج ولو سلمنا بان رأي المتعلم اعدل واجدى من رأي الجاهل لاشركنا هذه الفئة الثيرة وسمنا لها بالانتماء الى الاحزاب حتى اذا انحرفت عن الطريق السوي حلت ونال المسيء جزء عمله والحكم سلفاً بعدم صلاحها فيه حيف على هذه الفئة الشريفة . اما ابعاد الجيش عن السياسة وتفرغه لمهمته وللدفاع عن الوطن فاني اقره ولهذا فاني ارى ان يسمح للجهاز الحكومي واسرة التربية والتعليم بالانتماء الى هذه الاحزاب اسوة ببقية طبقات المجتمع ما دامت هذه الفئة تتحمل كغيرها مسؤولية اخطاء هذه الاحزاب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد ورد في البيان الوزاري بان الحكومة ستعنى بالخدمات العامة وستحسن من اساليبها لتتقرب من المواطنين بالحياة الافضل ضمن الامكانيات المالية المتوفرة ، واسهب البيان في موضوع الناحية الصحية والاجتماعية والعلمية وطرق المواصلات كما نوه عن وجود خطط عام لتنفيذ هذه

هكذا منذ الفصل

الخدمات طبقاً للأفضلية يشعر الفرد بأن الدولة خلقت لخدمته وتحقيق أمنه ورفاهه .

ان جميع ما ورد في هذه الفقرة جميل جداً واني اعتقد ان جميع ما ذكر فيها للنهوض بالجميع من جميع نواحيه يحتاج تنفيذه الى نقد هائل قد تعجز الدولة عن تأمينه ولو اقتصر البيان في هذا الموضوع على ما يمكن تنفيذه فعلاً لكان اجدي واحكم ولاأمن كل منا بواقعيته . ويسرني جداً ان تحبب الحكومة بصراحة هل يمكن تنفيذ مثل هذه الخدمات وهل تتسع الموازنة لذلك وكيف ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد تعرض البيان الوزاري الى الرخاء الاقتصادي واهميته وانه دعامة اساسية للوطن الفوذج بما يحققه للأفراد من ارتفاع في مستوى المعيشة وبما يوفر للدولة من وسائل التمويل واهتم في الناحية الزراعية وتمويلها لتكفي حاجات السكان ولتزايد صادراتها منها . كما نوه باهتمام الحكومة في دعم المجهود الفردي وتنمية الصناعة وكذا في التقييد عن الثروة المعدنية وتنمية مصادر الدخل من السياحة لزيادة الدخل القومي من هذا المصدر المبارك وان الحكومة عازمة على تنفيذ ذلك كله خلال سبع سنين ولكن لم يرد في مشروع السبع سنوات ما يدل على اهتمام الحكومة بايجاد مصانع للأسلحة لتزويد جيشنا بالأسلحة كي يتمكن من الدفاع واستعادة الوطن السليب كما لم يرد في هذا المشروع ما يدل على احداث مصانع للنسيج والصناعات الاخرى تكفي لسد حاجات المواطنين وتغنيهم عن المصنوعات الاجنبية ، كما لم يرد ما يشير الى عزيم الحكومة على تشغيل الاليدى العاطلة وسمايتها دفعا للبطالة لهذا امل من الحكومة ان تعبر الناحية للصناعة اهمية عظمى وان تنمي جميع الصناعات وتشجعها وتحمي انتاجها فتستغني عن

الدخل الاجنبي وتضاعف الجهد حتى يتحقق لنا الاكتفاء الذاتي وان تخلق عملاً للاليدى العاطلة وتحببها دفعا للفقر والحاجة .

اما ما يتعلق بقواتنا المسلحة فاني اشكر الحكومة لاهتمامها بهذا الامر وسنشاركها جهدها لتعزيز هذه القوات وتمكينها من القيام بواجبها واني اطالب الحكومة بتخصيص جزء عظيم من الموازنة لقواتنا المسلحة وهي عدتنا ليوم الثأر .

اما ما يتعلق بالجهاز الحكومي فان الحكومة السابقة قد اعادت النظر في هذا الجهاز بعد ان منحت السلطة الكافية وقد ظهرت قسماً من هذا الجهاز ولكن للأسف لم يشمل التطهير اشخاص هم احق الناس بالتطهير واعيد اشخاص للخدمة بعد تطهيرهم وبالأجل فان هذا التنظيم لم يكن كافياً لذا نأمل من الحكومة اعادة النظر في هذا الجهاز وتطهيره حتى يصبح نموذجياً ويتمكن من القيام بالواجب الملقى على عاتقه اما بالنسبة للقضاة هذه الفئة الطيبة التي يضرب بها المثل في النزاهة والاستقامة فاني ارى ان تكافأ على جهودها الخيرة وقد عهد اليها بتحقيق العدالة وهي اساس الملك واعطاء الحق الى ربه ومعاقبة المنيء وبالأجل فقد انيط بها سلطة الحكم بالبراءة والاعداد ودفعاً لاحتمال العبث لهذه الفئة وبقيتها بعيدة عن كل مؤثر يحيط من قدرها (والدين ذل) فساني اطالب باعطائهم علوة تضمن لهم حياة افضل فتكون قد كفلتنا لهذه الفئة القوة والامانة مع الاستقرار والكرامة .

اما بالنسبة لزيادة رواتب الموظفين فاني ارحب بهذه الفكرة تشجيعاً لهم حتى يصبح الاجر على قدر المشقة ، واما فيما يتعلق بتعديل القوانين المشار اليها في البيان اؤمسين بتطور الحياة وبضرورة تعديل كل قانون لا يتلاءم مع الواقع والقاعدة الاصولية تنص على تبدل الاحكام بتبدل الزمان .

والتي تخص اواء الكرك ولقد أفاض الاخوان بالكثير فيما يتعلق في الالوية الاخرى .

١ - اؤيد قرار لجنة الشؤون الخارجية بشأن القضية الفلسطينية وارجو سرعة العمل على تنفيذه ما جاء به .

٢ - اؤيد المطالب الشاملة التي جاءت بالرد على بيان الحكومة الموقرة والذي تلاه معالي الزميل السيد حاكف الفايز والذي بموجبه اعطيت الثقة للحكومة .

٣ - الفت نظر الحكومة الى المطالب التالية .

#### ١ - في وزارة الداخلية

##### الامن العام

بصفتي اختبرت حياة افراد هذا الجهاز وعملت مدة طويلة فيه فاني اشعر مع افرادهم وارجو ان يهتم المسؤولون به وهدمه بعض النواحي التي يمكن علاجها :

١ - زيادة رواتب الافراد بحيث تتناسب مع جهدهم الكبير .

٢ - تحديد ساعات عملهم خلال ال ( ٢٤ ) ساعة بحيث لا تزيد عن ثمانية ساعات .

٣ - تعديل قانون التقاعد والملاوة العائلية كما يلي :

أ - تدفع الملاوة للابناء لسن ( ٢٠ سنة ) ما داموا طلاباً أو بدون عمل وللأبنة الى ان تزوج .

ب - يرفع ضابط الصف الى رتبة اعلى عندما يحال على التقاعد .

##### بلدية الكرك

لقد مضى على رئيسها ليف واربعون سنة وقد قارب الثمانين عاماً وما زال باقياً واني اسأل معالي وزير الداخلية عن الاسباب التي تجعل الحكومة ان تترك هذا السيد بهذا الرئيس .

واما فيما يتعلق بسياسة مع الدول العربية الشقيقة فنحن اخوة شعارنا ( بلاد العرب اوطاني ) فاني ان تكون علاقاتنا مبنية على الاخوة الصداقة والتسامح والاحترام المتبادل لا ضرر ولا ضرار وان نحصل جميع مشاكلنا بالمفاوضات والطرق السامية فنس اضطر غير باغ فلا اثم ولا عدوان ومن شاء ان يعتدي ويسيء فاما يسمى لنفسه والشعب له بالمرصاد . اما بالنسبة للسياسة الخارجية فان بيان الحكومة فيها مقتضب ولذلك فاني ارى تمكيناً لان تحتل أمتنا مكانتها بين الامم فان من واجبا ان ننشئ علاقات دبلوماسية مع كل دولة متحررة لنكسب بذلك صداقة هذه الدول وتأيدتها لقضايانا الدولية لا سيما وان اسرائيل تسابقنا لاقامة علاقات مع هذه الدول وكسب صداقتها . قد يقال بان موازنتنا لا تتسع لهذا كله ولكن يوجد لنا سفارات في دول يمكن الاستغناء عنها للتمكن من انشاء هذه العلاقات بالنسبة لاهميتها وقلة نفق تلك السفارات .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين واني بعد هذا كله ولايماني التام بان الحكومة ست وسعسى غلصة لبناء هذا البلد وخدمة هذه الامة فاني امنحها ثقتي سائلا الله العلي القدير ان يوفقنا جميعاً لخدمة هذه الامة واعلاء شأنها .

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد المعاينة السيد المعاينة نائب الكرك :

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان قال الزملاء الكثير ، وذكروا كل شيء . ولم يتركوا امراً الا بحثوا فيه سواء في السياسة الداخلية او الخارجية ولهذا لو تمكنت الحكومة من العمل بما تقدم به الاخوان لاصبحت دولة فوق المثالية . واريد ان احصر قولي في بعض الامور التي يمكن القيام بها

هكذا منذ الفصل



**ب - وزارة الصحة**

١ - زيادة طبيب في لواء الكرك بحيث يختص في شؤون القرى وخاصة الاغوار . ويسرني ان اسمع من وزير الصحة موافقته على ذلك او ان الطلب هذا في سبيل الموافقة عليه .

٢ - زيادة الميادات الصحية وتدريب بعض الشباب ليعملوا كممرضين لهذه العيادات في الاواء نفسه .

٣ - صرف سيارة اسعاف لهذا اللواء وقد سمعت ايضاً من معالي الوزير ان هذا الشيء تتم به الوزارة .

**ج - الأشغال العامة**

١ - توسيع طريق عمان - الكرك .

٢ - الاهتمام بحالة طرق القرى وجعلها صالحة للسير شتاء .

٣ - زيادة اجور العمال وجعل الحد الأدنى (٤٠٠) فلس .

**د - الزراعة**

١ - التوسع في حقول التجارب في هذا اللواء وتأسيس مدرسة زراعية ثانية في قرية سكا (وادي الكرك) .

٢ - إعفاء الفلاحين من القروض الزراعية وحبوب البدار طالما تعرض هذا اللواء للجفاف أكثر من عشر سنوات .

**هـ - مصادر المياه**

١ - تحسين مصادر المياه في هذا اللواء اذ للآن لم يعمل مشروع واحد وخاصة في اغوار المزرعة والصافي ووادي الكرك وغيرها . وقد تمت مذكرة

للحكومة ذكرت فيها ان بعض المتفذين في غور المزرعة يبيعون الماء بعبا وبقيمة عشرة دنانير للساعة الواحدة . مع ان معظم سكان هذا الغور من اخواننا المساكين ويحتاجون لان تقوم دائرة تحسين المياه بانشاء مشروع كما عملت في اغوار الشمال :

٢ - حفر آبار ارتوازية لتأمين ماء الشرب في القرى الشرقية كقرية عجي والجديدة وغيرها ، واني اعتقد ان الخصصات التي تصرف على تنكات وصهاريج المياه يمكن ان يجر آبار بها ويوضع عليها موتور على الأقل ، لا نريد مشاريع ، نريد ماء للشرب

**و - التربية والتعليم**

١ - بناء دار سكن للمعلمين تتوفر فيها اسباب الراحة وتشجيع المعلمات على التعليم في هذا اللواء اكثر من يتردد بالذهاب الى لواء الكرك :

٢ - تأسيس مدرسة صناعية وثانية زراعية في هذا اللواء :

٣ - زيادة عدد المعلمين الجامعيين في مدارس هذا اللواء وتشجيعهم للتعليم به لأن اغلب المعلمين الجامعيين يرفضون الذهاب لواء الكرك .

**ز - المواصلات**

١ - مع شكرنا لجهود هذه الوزارة فان بعض القرى ما زالت بحاجة الى تأسيس مراكز بريدية فيها ولذا لفت نظر الحكومة للدرس الطلبات التي ستقدم لها بهذا الشأن .

وابخيرا نرجو الاكثار من زيارة الالوية من قبل دولة الرئيس والوزراء والاجتماع الى الاهلين والاستماع الى طلباتهم وتشجيعهم لراحة المسؤولين . ومع تقديرنا ومشاركتنا لما قامت به الحكومة من جهود في هذه المدة الا اننا نرجو ان تعطي

هذه النواحي الاهتمام وخاصة بالنسبة لحالة هذا اللواء وعلى ما ذكرت فاني امنح الحكومة الثقة وارجو لها التوفيق والسلام .

(١٧)

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور عواد محمود عواد  
الدكتور عواد نائب طولكرم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، بعد ان اطلعت على بيان الحكومة وبعد التدقيق بما جاء فيه وجدت لزاماً علي أن أقدم ردي على هذا البيان بصراحة وانقده نقداً بناءً اما في المجال الداخلي ، فاني اعتقد بأن البيان الوزاري قد حوى الشيء الكثير وكان حاماً في موضوعه ، وباعتقادي ان الحكومة الحالية تحاول ان تصلح في المجال الداخلي ، ولو انها فشلت في بعض الأمور وفي بعضها كان عمل الحكومة ارجحاً ليا بدون دراسة او تعهد ، ولكنني لم أقرأ في بيان الحكومة ما يؤمن الحريات العامة بالنسبة لجميع المواطنين دون تمييز وكذلك بالنسبة للمسيحيين السياسيين فاني اتقدم بطلب للحكومة للافراج عنهم لأن مسجونهم كان في ظروف غير طبيعية ولم يلقوا محاكمة عادلة ومهما كان الامر فهم جزء من هذا الشعب العربي في الأردن وواجب الحكومة ان تطلق سراحهم لتعطهم الفرصة ليسانحوا ببناء هذا البلد كما واني اطالب الحكومة بمعاملتهم معاملة انسانية كما يجب ان تكون معاملة المسيحيين السياسيين في كل بلاد العالم .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهذا هو ردي : ان الأردن جزء لا يتجزأ من الامة العربية وشعب الأردن شعب عربي حر في نفسه وفي روحه يشترك الشعوب العربية الاخرى في الاهداف التي

تنزع اليها نفوسهم بمجموعها ويتطلبها بقاؤهم وتطورهم .

وفي هذه الايام التي تجتاز فيها الامة العربية مرحلة من ادق المراحل في تاريخها الحديث بعد حقبة طويلة من السبات الذي ران عليها وعاقها عن ركب الحضارة والعمران ترنو نفس كل عربي حثماً وجد الى امور حيوية بالنسبة لكيان وطنه ومستقبل امته وفي مقدمة هذه الامور :-

١ - التحرير الكامل للوطن العربي بكافة اجزائه من كل سيطرة او نفوذ اجنبي .

٢ - جمع كلمة العرب وتحقيق الوحدة الشاملة بين اقطارهم .

٣ - استرداد الجزء السليب من فلسطين وقضية فلسطين بالنسبة لنا قضية حياة او موت .

ان المواطن الاردني الذي تفضل دولة الرئيس فهناً مشكوراً على احراز ثقته قد متحنا هذه الثقة على الاسس الآتية الذكر ومن حق هذا المواطن علينا ان نعبر عن مشاعره ورغباته اصدق تعبير ، فاذا كانت الحكومة تعمل حق الوصول الى هذه الاهداف التي يتعطش اليها هذا المواطن فانا حينئذ نوليها ثقنا ونساندها بكل طاقاتنا ونعاون معها الى ابعد الحدود فما هو شعور المواطن الاردني في هذا الظرف بالذات ؟

١ - انه يرى بثاقب بصيرته ان علاقة الاردن ببعض الدول الاجنبية اوثق من علاقته بالكثير من الدول العربية الشقيقة ، وهو يتوجس خيفة بان تفسح هذه العلاقة المجال للاجنبي ليسيط سيطرته ونفوذه في الاردن بشي الوسائل والاشكال .

٢ - والمواطن الاردني لا يقر الحكومة رأياً بأن اصرارها على مناوأة العهد الجديد في اليمن الشقيق ومناصرة الناصيين لاعادة الامور الى سابق جدها

هكذا منذ الأصل

في العام في بلدنا الحبيب لا يساند سياسة الحكومة هذه ولا يرضى عنها ولهذا فإني أطالب الحكومة الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن وهي السبيل الوحيد لحقن دماء اليمنيين والمصريين هناك .

٣ - والمواطن الأردني يسمع على لسان الحكومة بأن الأردن يؤمن بالوحدة العربية لأنها سبيل الرخاء والمنة والقوة ، وإن من واجباته القومية الأولى السير نحو تحقيق هذه الوحدة غير أنه لا يلمس أي تقدم عملي نحو هذا المهدف السامي بل هو يشعر في قرارة نفسه أن القافلة تسير باتجاه معاكس ينأى به عن الوحدة وإسائها .

٤ - أما الاتفاق مع المملكة العربية السعودية فإنه لو كان منسجا مع المبادئ التي رسمتها الحكومة في كتابها الأبيض عن سياستها مع الدول العربية الشقيقة ولو وجدت فيه هذه الدول خطوة إلى الأمام نحو الوحدة العربية للشاملة لسايرت في مباركة والانضمام إليه ، إذن فالمواطن الأردني يرى أن الوحدة الحقيقية في واد والحكومة في واد وكما قلت في قضية اليمن من أن قوة أية دولة عربية شقيقة هي قوة لنا فإني نؤيد كل اتفاق مع أية دولة عربية أخرى من شأن هذا الاتفاق أن يقوينا عسكريا واقتصاديا ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هدفنا الأكبر هو تحقيق الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج وإن أي اتفاق ( ولو كان مقيدا بإفادة مؤقتة لطرفين ) من شأنه أن ينأى بنا عن هدفنا الأكبر ، إنما يكون ضد مصلحتنا ، إنما يجب أن نسير وفق خطوط عريضة ترتضيها لأنفسنا ، هذه الخطوط العريضة هي الاتفاق والتحرر والوحدة وإن أي اتفاق يعرقل سيرنا في هذا الطريق الطويل الشاق لا بد وأن يكون ناعيا من غير إرادتنا وموجها ضدها ، أننا عندما عقدنا اتفاقا مع السعودية كان يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن لا

في القطر الشقيق يؤدي إلى ما نزعجه الحكومة من حقن الدماء اليمنية والمصرية في أرض اليمن وكيف يتسنى لهذا المواطن الواعي أن يوفق بين موقف الحكومة هذا وبين ما تدعيه من أنها تقف بقوة وإخلاص مع تيار التقدم الاجتماعي والديمقراطي الحقيقي في العالم العربي وعزمها على الانتصار على رواسب التخلف العلمي والاقتصادي والفكري في الأردن وفي الوطن العربي بأسره ؟ أن من مصلحة الأردن وهو يتحمل القسط الأكبر من النكبة الفلسطينية أن تكون جميع الدول العربية قوية ومنيرة لأن في قوتها قوة لنا وفي قوتها إصرار ليوم الخلاص وإنقاذ فلسطين . فإطلاقا من هذه القاعدة يجب أن تسير سياستنا الخارجية ، كلنا نعرف بأن اليمن كانت إلى ما قبل الثورة الأخيرة مثالا يضرب في المحافل الدولية دلالة على التأخر والرجعية والعيش في القسور الوسطى ولم تستطع جميع الحكومات السابقة في اليمن أن تقدم به إلى الأمام قيد أنملة وإنما أبقته مكبلا بالأغلال والقيود داخل سجن كبير ، بتلك الأوضاع لا يمكن أن تكون اليمن دولة قوية تستطيع أن تساندنا في معركتنا من أجل فلسطين وبذلك التأخر كانت اليمن تشكل سببة في جيوب العرب ودلالة على تأخرهم كما تشكل أسوأ دعابة لانتقاضي العربية ، ولقد قام في اليمن نظام جديد وبغض النظر أنه جمهوري أو ملكي فهذا لا يهمنا في كثير أو قليل وإنما نقول أنه ظهر هناك نظام يريد أن يحسن من أوضاع اليمن في جميع الميادين فأول مرة في تاريخ اليمن يعمل لها موازنة هذا العام ولأول مرة في تاريخها تنتم الدولة بإنشاء جيش قوي مسلح أحدث تسليحا وهذا الجيش سوف يكون دروعنا التي نثق بها كبد الأعداء ومع كل هذا فإننا نرى أن حكومتنا مع الأسف تساند النظام الرجعي البائد في اليمن وتعاوي النظام القديم ، وإني أقولها صريحة مدوية أن الرأي

مشاعرهم وانطق من أملاء وغيبهم ، إذ أحجب الثقة عن هذه الحكومة ، والله ولي التوفيق .

( ١٨ )

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور داود الحسيني  
الدكتور الحسيني نائب الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس زملائي الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، كنت أتمنى لو أن دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء لم يدل ببيانه الشفوي في الجلسة السرية ، وفي الوقت نفسه سررت من لقائه لذلك البيان ، عاملان يظهرهما التناقض ولكن الواقع غير ذلك ، متساندان متكاملان ، وإنا أعرف السيد الرئيس منذ أكثر من خمسة عشرة سنة .

لقد تفضل الرئيس وقال في بيانه الوزاري الذي طلب بموجبه ثقة المجلس الكريم « نعادي من يعادينا ويعادي امتنا ونصادق من يصادقنا ويصادق امتنا » الخ « أنه لقول جميل أدب به وكل مواطن غلص لوطنه الصغير والعربي الكبير . ولكن هل حقا أننا نطبقه هنا . أظن أن الواقع يقول بصراحة كلا فعلى الأقل مظهرا هو إسرائيل وفي الواقع أن عدونا الأول هو الذي أوجد إسرائيل وقال عنها أنها وجدت ليقين ومن أوجد إسرائيل ليقين هما أقرب دول الغرب إلينا صداقة . وكان من الواجب وحسب تصريح دولة الرئيس أن تكوننا أبعد الناس عنا وحتى أبعد عنا من روسيا الشيوعية . وروسيا ما فتئت بعد أن اعترفت رسميا بخطأها في الاعتراف بإسرائيل تساند وتساعد القضايا العربية في كل مناسبة وتقدم بالسلاح والمساعدات المادية والفنية إذا طلب لها ذلك : بينا

يشكل هذا الاتفاق محورا يبعدنا عن ركب بقية الدول العربية ويزيد في تاجيح ناسر الفرقة والخصام وإن الحكومة مع الأسف لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار عندما عقدت اتفاقية الطائف .

٥ - القوات المسلحة : لا يختلف اثنان بأن القوات العربية المسلحة هي حصن دفاعنا المتين وعدتنا ليوم الثأر في غد قريب وعلينا أن نسمى لقوتها بشق الوسائل ومدتها بأحدث أنواع الأسلحة لتمكين بذلك من مجابهة الخطر الداهم من إسرائيل وعلينا أن نحسن القرى والمدن في الخطوط الامامية .

ثم إنه ليصعب على المرء أن يتصور كيف يمكن للعرب أن يستردوا حقهم السليب في فلسطين وهم في هذا الحال من الفرقة وبدون الجمهورية العربية المتحدة التي تتوفر فيها القوى الضاربة والطاقات الخلاقة والامكانيات المتنوعة الأخرى التي يشك في توفرها لدى سائر الدول العربية مجتمعة والمواطن الأردني في حيرة من أمره بصدد ما يقال عن فلسطين وعن استرداد فلسطين .

٦ - التمثيل السياسي - انني أؤيد تبادل التمثيل السياسي مع دول الكتلة الشرقية خصوصا إذا كان هذا يعود بالمنفعة لبلدنا الحبيب وإني اتساءل ما هي مصلحتنا بتبادل التمثيل السياسي مع فرموزا وكوريا الجنوبية ، أن سفارتنا في تايه تكلف الخزينة مبلغا لا بأس به من المال ، ثم كيف يمكن لنا أن نتبادل التمثيل السياسي مع بلد مثل إيران وهي تتعاون مع إسرائيل في شتى الميادين ، ولهذا فإني أطالب الحكومة بدراسة التمثيل السياسي مع الدول الأجنبية على ضوء مصلحة الأردن ومصلحة الشعوب العربية . انني وقد وطنت النفس على خدمة بني وطني الذين شرفوني بتقنتهم الغالية لتمثيلهم تمثيلا صادقا في هذا المجلس النيابي ، أرى بإني أعمل من وحي

كلمة السيد الرئيس



الدول الذي اوجدت اسرائيل وقالت انها وجدت لتبقى تبث الشقاق والتناحر فيما بيننا لتبقى دولاً متنازلة وشيعاً متنافرة لمصلحة اسرائيل ، لتخليد اسرائيل ، كما قالها ايزنهاور وكينيدي من بعده وغيرهما من ساسة الغرب المعروفين في المايكة المتحدة .

مع العلم ان الولايات المتحدة اهتزت وعربدت وهددت ( ولا تزال ) بالويل والثبور لكوبا الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها نصف سكان مدينة نيويورك وذلك لانها اكتشفت ان كوبا اصبحت معقلاً روسيا اعتقدت الولايات المتحدة ان امنها وسلامتها في خطر وهذا من حقها ، ولكنها بالنسبة للعرب قررت بالقول والعمل ان اسرائيل يجب ان تقوم في الوسط العربي لتكون رأس جسر وغلب لتتسبب به اظفارها في الوقت الذي ترى فيه ان اي دولة عربية خرجت عن ارادتها او ارادة مستعمري العرب كما وقع في يوم سعيد عام ١٩٥٦ .

كان هدفنا في انتخابات عام ١٩٥٦ انهاء المعاهدة الاردنية البريطانية وكان لنا ذلك والله الحمد والآن سيكون هدفنا انشاء الله انهاء المساعدات الاجنبية وابدائها بمساعدات عربية وان كان ذلك غير ممكن للفساد الضارب في الوقت الحاضر بين العرب فيجب ان لا تكون من مصدر اجنبي واحد بل متعدد ومن روسيا ايضاً وذلك لتتحرر من النفوذ لصالح اسرائيل ، وثانياً لنخطو الخطوة المباركة الواقعية للوصول الى هدفنا السامي الاتحاد فالوحدة العربية الشاملة .

ان عداقة دولسة الرئيس لعبت دوراً في تصريحاته التي ادلى بها في الجلسة السرية . واني اعتقد انه لم يكن موفقاً في اقتناعي وتخزين من النواب الكرام ، ولكل رأيه واجتهاده ولكن الحقائق والارقام تغلق كل اجتهاد وتقول

الرئيس : رجوت في اول الجلسة ان لا يذكر

شيء عن الجلسة السرية وما ذكرته سأشطبها من كلمتك ومن محضر الجلسة .

رئيس الوزراء : ارجو من الصحف ان لا تنشر شيئاً من هذا .

الدكتور الحسيني نائب القدس - مكلا - :

(١) في عام ١٩٥٨ حصل نوع من الاتحاد بين الاردن والعراق برلمان واحد وحكومة واحدة وجيش واحد الخ الخ وفي نفس السنة حصل الانقلاب في العراق وقتل من قتل وسحل من سحل ولم تتدخل الاردن بل بكت واكتفت ، وكان اول من اعترف بالوضع الصديقية بريطانيا وذلك لان مصالحها تتطلب ذلك ، وفي عام ١٩٦٢ وقع الانقلاب في اليمن وليس بيننا وبين اليمن اي حدود او اتفاقية او التزام ولكننا تدخلنا ولان وبعد ان اعترفت الولايات المتحدة لم تعترف بريطانيا وذلك لان مصالحها تتطلب ذلك .

(٢) اولاً يظن دولة الرئيس ان وجود خبير اجنبي واحد او اكثر في دوائر الامن فيه نوع من الامتحان لكفاءة رجالنا وكرامتهم (٣) الا يظن دولة الرئيس ان وجود عدد متنوع من رجالات الامن والتحري يكلف الخزينة اموالاً طائلة وبسبب كما هو فعلاً حاصل تلبكنا في دوائر الامن (٤) اولاً يظن دولته انه لا علاقة ثقافية او اقتصادية او سياسية بيننا وبين فرموزا حتى يرسل اليها سفيرا كامير اللواء فواز ماهر بينما ليس بيننا وبين السعودية اقرب الدول الشقيقة الينا تمثل على نفس المستوى (٥) اولاً يظن دولة الرئيس ان القانون الذي انزعه من المجلس النيابي السابق للترميم النهائي كان فيه امتحان لكرامة الموظفين والقضاء وانه اضطر ان يشكل لجنة لاعادة النظر في ما ارتكبه من خطأ بينما - اقولها كبيرة - بينما لم تصل يد الرئيس الى من اتهموا رسمياً بالتلاعب في اموال الدولة ، كلنا نخطئ ولكن خطأ يختلف عن خطأ

سقطت الفقرة التالية من كلمة الدكتور داود الحسيني وتوضع بعد السطر الخامس من العمود الاول صفحة ١٧٣ .

وفي كلمته في جلسة خاصة صرح دولة الرئيس ان احدى الدول العربية غسلت يديها من قضية فلسطين ، وليسمح لي دولة الرئيس ان اسأله ماذا عملت الدول العربية لتاريخه من اجل فلسطين وانقاذها ، والدل والمار الذي لبسته الدول العربية بسبب قضية فلسطين ، هل عملت غير الشتم والتنازل من على منابر الاذاعة والجراند وحتى المنابر العالمية ، لقد اعطانا دولته صورة قائمة عن علاقات الدول العربية وليسمح لي ان كان ما قاله عنها حقاً فالافضل ان تنظر الشعوب العربية بالتخاذ الاجراءات المناسبة والتي تدفع عنها الخطر لتؤمن الطريق للوحدة العربية .

(١٩)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ربحي مصطفى

السيد مصطفى نائب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

الثقة بين الحاكم والمحكوم شرط أساسي في مقومات أية دولة ، والثقة لا يمكن أن تتحقق لأية حكومة إذا لم تكن مبنية على أساس من العدالة التي تنبع من فهم كيان الأمة وقد راعت هذه الحكومة منذ أن وضع جلالة الحسين المعظم ثقته الغالية بها راعت هذه الأمور التي نص كتاب التكليف السامي عليها ، فكانت تلك الاجراءات التي سارت في خطواتها هذه الحكومة فحققت للشعب الأردني بعض ما كان يصبو اليه من قضاياها الداخلية التي استحققت عليها الحكومة كل تقدير . وبينما نجحت الحكومة في تحقيق بعض آمانيات الشعب لم توفق في تحقيق البعض الآخر . فالحكومة التي كانت من الجرأة أن تحل سبيل المحكومين السياسيين ، لديها من الجرأة مسا يمكنها من رفع بعض القيود التي تعترض سبيل هؤلاء وغيرهم من المتهمين من اصحاب الاغبياء في دوائر الامن اذا ما حاولوا مغادرة البلد طلبا للرزق والحصول على وظيفة في الدولة . اننا نشارك الحكومة مسؤوليتها من أجل استقرار هذا البلد واستتباب الامن فيه ولكن ليس على حساب لقمة العيش .

## الموظفون

الموظفون في الدولة هم عصبها الحساس واستقرار نفسيات هؤلاء الموظفين ينمكس على انتاجهم الصادق لأردنهم . والاستقرار كفيل بدعم الخطوة التي خطتها هذه الحكومة بالذات يوم أن ظهرت الجهاز الاداري وأكثر ما يوجب القلق وعدم الاستقرار النقل المفاجيء للموظف دون أي سبب يوجب ذلك

(٦) او ما كان من الأفضل تقوية جهاز ديوان الموظفين واعطائه الصلاحيات للتميين والترقية والترميح حسب ما لديه من تقارير في اضبارات منظمة سليمة وثم ضمير حي شريف منصف ، فترميح اي موظف عن غير طريق القضاء او ما يشابهه يقتله اديبا واولاده من بعده ، كفانا تجاريا فقد مللناها وامامنا تجارب الغير المدروسة والمتبعة فلنأخذ عنها ونستفيد منها . (٧) او لم يعلم دوائه ان القدس - اقولها القدس كبيرة - اذا بقيت عشرين عاما اخرى على ما هي عليه ستدوب وتصبح القدس غير القدس ويتغير وجهها ، وان الاهمال المتواصل سيترك اثرا غير حميد في نفوس الفلسطينيين ام أها السياسة التي كان يدعو لها كلوب ومن تشرب من عقلية من العرب من ان اي اعمار يجب ان يكون في اي مكان في المملكة عسدا فلسطين (٨) أولا يعلم دولته انه خلافا لنص المادة (٩٤) البند (١) من الدستور اصدت الوزارة القائمة الرشيدة قوانين مؤقتة وتغاضت عن قوانين مؤقتة سابقة لم تعرضها على المجلس السابق وان هذا مخالفة دستورية واضحة . (٩) أولا يعتقد دولته ان الولايات المتحدة وزميلتها المملكة المتحدة تساعدان الاردن ماليا ليس لسواد عيونهم او لحل القضية الفلسطينية التي هي بالنسبة للاردن قضية حياة او موت الا بقدر ما تؤمنان مصالحهما وبقاء اسرائيل ربيبتها ، وعليه فان الفساد والتناهد والتناحر القائم بين العرب نتيجة لسياسة الغرب وان هذا التناحر والفساد الذي لنا ضلع فيه يبعد عن العرب يوم التلاق يوم الوحدة وان كل عربي يعمل على ابعاد الوحدة انشودة كل عربي بعد خائنا .

وفقنا الله لخدمة وانقاذ فلسطين ورفع الاردن والعروبة في ظل الحسين ، وعليه فاني احجب الثقة عن الحكومة والسلام .

هكذا حذرت لاهل



فقط المناصف اليومية حاملة قوائم التقلات مطوحة هؤلاء الى الشرق والاولئك الى الغرب ، وبمسد ان يستقرهم المقام يعود للموظف لمطالعة أهم ما في الصحف اليومية وهو عامود التقلات .

### ريقنا الأردني

ريقنا الأردني يحتاج الى مزيد من عناية الحكومة انه يحتاج الى شق الطرق وإيصال الماء والكهرباء والعناية الصحية والاجتماعية والربوية واذا ما قارنا ريقنا الاردني الجميل بالريف اللبناني لوجدنا ان العوامل الطبيعية في الريف الأردني قد تفوق تلك العوامل في لبنان . اننا نطالب الحكومة بأن تولي الريف الأردني المزيد من الاهتمام ليكون له الأثر الفعال في اقتصاد البلاد .

منذ أن تولت هذه الحكومة المسؤولية وهي تردد باستمرار عن تبنيها للوطن النموذج والمواطن الصالح وتستطيع هذه الحكومة ان تحقق للبلاد هذه الأمانة العالية وان تجد جميع السكان يتجاوبون معها اذا كانت الحكومة شديدة صرامة في محاربة المناقذين والمولوين والوصوليين ومحر في تجارة الاختلاص والولاء المغرضين والانتهازيين والهامين الذين هم السبب في إيجاد فجوة عميقة بين الحاكم والمحكوم ولا يمكن لهذه الفجوة ان تزول الا بزوال هؤلاء .

اما مطالب قضائنا فقد تقدم بها زميل آخر وشرح مفصلاً عما تحتاجه منطقة بيت لحم من مطالب بالاضافة الى مذكرة قدمناها لدولة الرئيس ، ولا داعي لتكرارها ثانية بل أضم تأييدي مطالب الحكومة بتنفيذ الممكن منها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

مشكورة هذه الحكومة بأن تولي القضية الفلسطينية الأهمية الكبرى في سياستها العربية . وانني

اقولها صريحة واضحة ان لانجاح هذه القضية الحساسة الا بمؤازرتين على الصعيدين العربي والدولي ، فاسرائيل عدو مشترك لجميع الدول العربية وامنية الاردن في استرداد الوطن هي امينة كل الشعوب العربية ولكن هذه الامنية ستظل امنية الى ان تتحقق وحدة الصف العربي من اجل فلسطين ولقاومة عدو مشترك وأما على الصعيد الدولي فقضيتنا عادلة : وطن تحطم وشعب شتت ، فعدونا استطاع ان يشوه الحقائق ويقلب الباطل حقاً امام الرأي العام العالمي بواسطة مندوبيه وسفرائه ومبعوثيه المتجولين في جميع انحاء العالم يدعون لقضيتهم دون أن يلاقوا على الأقل تكديبا لما يدعون به ، وأنا نطالب بأن يكون لمثليتنا ولسفرائنا في الخارج الأثر الملموس القوي في اظهار الحق وازالة الباطل لنكسب تأييداً دولياً أياً كان نوع الدولة المؤيدة شرقية كانت ام غربية . والخلافات العربية هي أشد خطراً يواجه القضية الفلسطينية ومناقشات القضية الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة خلال الدورة الأخيرة شاهدة على ذلك وانني أسأل الله ان يوفق هذه الحكومة في برامجها الاصلاحية لخير هذا الوطن ومستقبل هذه الامة ومستقبل العرب في فلسطين وعليه امنحها الثقة .

( ٢٠ )

الرئيس : الكلمة الآن للسيد غنيف البطارسة السيد البطارسة نائب بيت لحم

معالي الرئيس : زملائي النواب المحترمين يشرفني ان اتقدم في بدء كلمتي بشكر عميق ارفعه الى دولة رئيس الوزراء على بيانه الحكيم الذي تفضل بالقائه وتضمن من الاماني والتخطيط والوعود في فعالية واقعية وعمل منتج ما تحتلج به كل نفس في اردننا الحبيب للوصول بالامرة الاردنية الى مراتب

بين الدول العربية الشقيقة وعلى الاخص في اوساط اميركا اللاتينية التي لها مجموعة من الاصوات قد ترجح الكفة في كثير من القضايا اذا كانت الى جانبنا على هذا فاني اقترح تعيين لجنة من المجلس السكريم ومساو لزيارة كل تلك الاقطار لتفهمها والتفاهم معها على مخططنا والانتصار لنا لدى تلك المنظمة الدولية لتكون لنا الجولات الراجعة في ميادينها لخيرها وبخير العرب اجمعين .

ولقد اشترتم دولكم الى ما اعطى الله بلادنا من ثروات قديمة وراث تاريخي وكنوز أثرية تجتذب الزائرين من اقاصي الارض وذكرتم ما ستقوون به من تأسيس الفنادق وتحسين خدماتها الى آخره وبهذه المناسبة اقترح على حكومتنا الرشيدة اقامة فندق في مدينة بيت لحم ، كما اقيمت فنادق في مدن اخرى على اعتبار ان لبيت لحم مكانتها الدينية والتاريخية وبأني السائح الى الاراضي المقدسة ومسلء له اسم بيت لحم ومهد المسيح فيها .

وهنا اذكر ان الطريق الطويلة التي نسير عليها حتى الان بيت لحم - القدس لا تترك مجالاً لراحة الزائرين والسياح بل مراراً ما يتذمرون منها لكثرة منعطفاتها وضيقها وفتح طريق جديدة تقرب المسافة بين القدس وبيت لحم حاجة ماسة يجب تحقيقها بأسرع ما يمكن .

اقول بعد هذا وقد ذكرتم دولكم بناء المدارس والعيادات الطبية وغيرها انه ليس في مدينة بيت لحم بناء لمدرسة حكومية وعلى هذا اقترح بنساء مدرسة للمعارف فيها مثل باقي المدن والقرى في المملكة كما اقترح فتح عيادات طبية في القرى والعشائر وفتح الطرق بين هذه القرى والعشائر لربطها في بيت لحم ومنطقتها ضرورة ماسة ترفع من شأن هذا القضاء الذي يؤمه الناس من كل جهة في هذه المملكة ، وانا

السعادة والحياة الصحيحة التي تصبو اليها بعد هذا الجهاد الطويل وهذه السنوات المرة التي قضتها وسار بها رائدنا الاول وقائدنا الاعلى جلالة ملكنا الحسين المعظم يعطينا من قلبه وروحه ووجدانه فكان لها ما نرى من ازدهار وتقدم وصمود في وجه العواصف وقوة تجلت كلها في توجيهات جلالته وتكليفه في الكتائب الساميين اللذين وجههما جلالته الى حكومتنا الرشيدة حينما حملها اعباء الحكم ضمن برنامج شامل تحكم اوضح الاهداف وحدد الطريق وانني اذا استمع لنفسي التكلم في هذا المجال ارجو ان اعبر عن آمال اخواني المواطنين وعلى الاخص في منطقة بيت لحم وكلهم سمعوا بيان دولتكم الحكيم وقرأوه وتفاعلوا بتحقيق ما جاء فيه بأسرع ما استطاع بعد ان شهدوا ما قامت به حكومتكم الرشيدة من انجازات سريعة واعمال منتجة قم بها وزملاءكم المحترمين بارادة وتجرد في خدمة الجمهور والمصلحة العامة .

واذا كانت قضية فلسطين كما قلتم دولتكم واضمحتم انها بالنسبة لنا قضية حياة او موت وان حريتنا ووحدتنا وحياتنا لا معنى لها بدون فلسطين فقد اجعلتم بهذه الكلمات قضية النكبة كلها نكبتنا ونكبة العرب اجمعين وما يتوجب القيام به لاسترداد الوطن السليب فلسطين الحبيبة على ان ذلك لا يتم بخطب ققولها وبيانات نعلن ان لم يكتمل العمل لخطط واقعي نجابه به الخصم الالذ وننتهي من هذه المشكلة بمسد دروس وعبر وآسي وتجارب منذ اربعة عشر عاما ونيف .

ومن الظاهر ان قضية فلسطين بحكم ما جرى في اروقة الامم المتحدة في دورتها الاخيرة ورغم ما قام به معالي وزير خارجيتنا ومتدوني الدائم لدى الامم ووفدنا اليها من جهود ودفاع وانارة لحقائق هذه القضية فانه يتقصها الدعاية لها في العالم الخارجي وحتى

هكذا منذ الأصل

اذ اتحدث عن بيت لحم ومنطقتها لا يفوتني الاشارة عن وجوب التنقيب عن المياه فيها او القيام بعمل جلدي للقضاء على ازمة المياه التي نكوي بها في كل عام.

وعلىنا حقوق نحو اخواننا المغتربين في شتى جمهوريات اميركا اللاتينية واسمحوا لي دولتك ان اقول ان يانكم الحكيم خلا من ذكرهم ولكنني اذكر ما قامت به حكومتكم الرشيدة في الاشر الاخير من اهتمام بقضيتهم وهم جزء عزيز من الاردن له قيمته وأثره وكنا نرجو ان تكون رحلة معالي وزير الخارجية اليهم أكثر اتساعا وشمولا لنتم الفائدة المرجوة من اتصالنا الوثيق بهم واطلاعهم على ما ندره لهم من حب وتقدير وعلى هذا نرجو ان يكون تعيين القناصل الفخريين من بينهم على نطاق اوسع وطرق عملية أكثر انتاجا لنحصل على ما نريد لهم ولنا خير الاردن وكسب هذا الجزء المغترب القوي.

واشارة دولتك الى الجهاز الفعال الذي يعمل في شتى دوائرنا وتتوفر له الكفاءة للقيام بالمسؤوليات الجسم في تنظيم الاجهزة المختلفة في الدولة وتوظيف حملة الشهادات الجامعية والاختصاصية والفنية هذه الاشارة تحمل الطمأنينة الى القلوب ان القائمين على تسيير دفعة الاعمال عندنا ذوو تفهم وقدرة لخدمة مصالح الشعب الا ان ذلك لا يمنع ان يكون وان يستمر في ذلك الجهاز الاداري السليم ذوو الكفاءة والخبرة والتميز والاطلاع وهذه كلها شهادة لما تأثيرها وقيمتها كشهادة الجامعي دون ان تكون له الخبرة والتميز والاطلاع وكان ما اشرتم دولتك اليه من زيادة مكافآت القضاة والموظفين ومرتباتهم خافراً الى ما كنا نصبو اليه في جهازنا الاداري ليعمل كل من فيه بالوطنية المفروضة عليه لخدمة الامنة الاردنية

ورفع شأنها بما تيسر له من علم وكفاءة وخبرة فيها كل الخير لهذا الوطن العزيز .

كما ارجو من الحكومة الرشيدة معالجة امور اللاجئين مع وكالة الغوث لتحسين احوالهم من جميع النواحي .

وانني اذ اجمل كلمتي ارى ان اشير الى الناحية التي طالما سمعنا القاء عليها في برامجنا التعليمية وكتبنا للمدرسة وهي تدبير وتبديل في كل عام تقريبا بحيث تحدث الفوضى في صفوف الجيل الناشئ حتى قيل ان تغير كتبنا المدرسية خاضع لوسيلة تجارية تقريباً والامل ان يكون لذلك حد يدعو الى توجيه صحيح وبرامج مدروسة وكتب لا يطرأ عليها تغيير لتحدث الطمأنينة في نفوس ابنائنا والامرة التعليمية جمعاء .

وعلى هذا واستنادا الى ما جاء في بيان دولتك الحكيم واعتقادي بانكم وزملائكم قالمون على تحقيق كل ما جاء فيه والى ان حكومتكم الرشيدة تتجاوب في جهودها الخيرة لخدمة هذا البلد مع هذا المجلس وتستمع الى مقترحات اعضائه وارائهم فاني امنح ثقتي لها عاملين جميعا جنودا مخلصين لخدمة الاردن والعرب اجمعين في ظل قائدتنا الاعلى جلالة ملكنا الحسين المفدى .

(٢١)

الرئيس : الكلمة الان للسيد يوسف عبده السيد عبده نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ، شرح النواب المحترمون آرائهم حول بيان الحكومة وبين كل منهم موقفه من السياسة الداخلية والخارجية ، اما معارضاً او مؤيداً ، وجرى البحث حول مختلف الامور الحيوية والاساسية لمصلحة الاردن العزيز . فلهذا لا اريد ان اكرر القول وخير

الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية الشقيقة وما اتبعته من خطوات ايجابية في هذه الناحية الحيوية واي تعاون مالي للاستغناء عن المساعدات الاجنبية حتى تكون لنا سياسة اقتصادية ثابتة . اما ما جاء عن الرخاء الاقتصادي في البلاد فهو اسطورة ، مع اننا نلمس الازمة المالية والجمود في الاسواق وانتشار البطالة ، فلهذا لا نرى كيفية الاكتفاء الذاتي كليا في نهاية سنة ١٩٧٠ لتوقيف المساعدات الاجنبية ؟ ان هذا

يتطلب الاموال للتعمير والانشاء مع اننا نجابه علم توازن الميزان الاقتصادي العام وميزان تجاري صحيح وسليم فاذا خططنا للحصول على هذه الاموال ؟ ان الامر يحتاج الى دراسات اوسع وايجاد السبل لاجتناب الاموال للقيام بتنفيذ المشاريع التي نوه عنها البيان الحكومي لان الارتجال يظهر في النتيجة الضعف وخصوصا في امور حيوية تتعاق بالكيان الاقتصادي الاردني ، لسنا من المشائمين ولكن من الواجب ان نقول الحقيقة والواقعية وتتلاني اي ازمة قبل وقوعها .

ليجب ان نبدأ اولاً بالحصول على الاموال العربية من اي جهة كانت ونسهل دخولها وخروجها بانظمة عملية في سبيل التشجيع المالي ، وكما انه من الضروري الاتصال بسرعة باخواننا المغتربين الاردنيين الموجودين في امريكا لاجل تشويقهم في توظيف اموالهم في المشاريع الاردنية وتطمينهم في سبيل ذلك ، وهذا لم تشر اليه الحكومة مع انهم قوة فعالة اذ اعرف استغلالها في سبيل خدمة الوطن العزيز .

واني استغرب لماذا لم تشر الحكومة الى المباشرة في تأسيس وتشكيل البنك المركزي لاجل الاشراف على التمويل الداخلي والخارجي وضمان تمويل المشاريع المختلفة والحصول على القروض الطويلة الامد .

ان سياستنا الاقتصادية يجب ان تركز في انظمتها وقوانينها على محاربة الاحتكار ومقاومة

الكلام مسا قل ودل . ولكن اود ان اعلق في نواح معينة واقتصر كلامي على شؤون هي في صميم حياتنا للوصول الى الهدف المنشود وهو اقامة حياة حرة سعيدة يرعاها صاحب الجلالة الملك المعظم .

ان الحكومة في بيانها الوزاري تتطلع الى خلق الوطن النموذج ، فأكدت الآمال الواسعة بوعود مشكورة فيها التقدم والاصلاح ولا نعرف مدى تنفيذها . ان هدفنا التجاوب البناء بين السلطين التشريعية والتنفيذية لخدمة هذا البلد المناضل الصابر والقضاء على اسباب التخلف والجمود .

واذا انتقدنا هذه الامور وحاولنا الاصلاح فهمنا ان نتطور في حياتنا البرلمانية بان نكون صريحين في قولنا ، فاذا انتقدنا او عارضنا نكون بنائين واذا ايندنا نؤيد باخلاص ولا نخاف بالحق لومة لائم .

ان النائب هو مندوب عن هذا الشعب ، وقد جاء الى هذا المجلس على اساس انتخابات حرة زكية اجرتها الحكومة الحاضرة بخلاف العهد السابقة ليعبر عن آرائه وامانيه ، كذلك لمراقبة الحكومة والعمل على المساهمة في الانتاج حيث ان الوطن النموذج الذي نعمل من اجله يحتاج الى التعاون التسام بين الشعب والحكومة التي تحمل مسؤولية التنفيذ .

فاولا ان قضية فلسطين هي قضية حياة او موت بالنسبة اليانا كما جاء في خطاب العرش السامي ، وهذا يتطلب التعاون العربي الاخوي خدمة لرسالة القومية العربية . فاذا عملت الحكومة في هذا الصدد لتصفية الجو العربي ، لنسر قدما في معالجة هذه القضية العادلة متكاتفين موحدي الصف والهدف لتحقيق الاماني العربية واعادة الحقوق الى اصحابها .

اننا نؤمن بان الاستقلال الاقتصادي هو دعامة للاستقلال السياسي ، فاذا عملت الحكومة في سبيل



(٢٢)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم جرار  
السيد جرار نائب جنين :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين  
في قول لعمري رضي الله عنه ( لا خير فيكم اذا  
لم تقولوا للمحسن احسنت وللمسيء اسأت ) بهذه  
الروح وعلى هذا المبدأ سأحاول مختصراً ابداء الرأي  
في بعض ما جاء في هذا البيان .

ان من حق هذه الحكومة علينا بل ومن العدل  
والانصاف ان نشيد بذكر ما تم على يديها من خير  
فقد اشرفت بالامس القريب على اجراء انتخابات  
نابية تعتبر الاولى من نوعها في تاريخ هذا البلد فقد  
هيأت للناخبين والمرشحين على السواء جوا من الحرية  
والنزاهة لم تكن نلمسه بهذا الشكل من قبل . وان  
نظرة واحدة لوراء لتذكرنا وبكل اسف مسا كنا  
نراه من تدخل الحكام واذنابهم في الانتخابات ومن  
حرمان المواطنين من الادلاء برأيهم بحرية فيمن  
سيمثلونهم وما عهد التزكية الذي طلعت به علينا  
احدى الوزارات السابقة يبعد .

اما بالنسبة للجهاز الاداري وتنظيمه وتطهيره  
فقد قطعت هذه الحكومة شوطاً لا بأس به ، وقد  
وفت ببعض ما وعدت به في هذا السبيل حتى بات  
المواطنون يشعرون بالفعل بان الجهاز الاداري للدولة  
قد وجد لخدمتهم لا للتسلط وحسب السيطرة عليهم ،  
كما قال احد الكتاب ( ان الحكومة قد وجدت من اجل  
الشعب وليس الشعب هو الذي وجد من اجل الحكومة  
وان الحاجة ماسة دائماً وابداً وفي كل وقت الى  
الاصلاح والى التطور وان كل فرد في الدولة يحتاج  
الى العمل والى الراحة ) .

الاستغلال وتشجيع الاموال السوطنية والعربية اولا  
والخارجية ثانياً في الاستثمار وذلك في سبيل زيادة  
الناتج القومي مع العمل على التقدم والتطور في  
الزراعة والصناعة وتشجيع الانتاج الوطني لاجل  
التحدي من الاستيراد . كما والاهتمام الكلي بالسياحة  
وتوسيعها كما جاء في البيان لانها من اهم الموارد  
للمدينة المقدسة والمنطقة والبلاد وذلك بايجاد جهاز  
قوي فعال يعتمد على الكفاءة والخبرة ، وكذلك رصد  
الاموال اللازمة للدعاية على اوسع نطاق اسوة بالدول  
التي تعتمد على هذه الناحية الحيوية في الكيان  
الاقتصادي .

أما الموارد الطبيعية المدفونة فهذه الموارد يحتاج  
استغلالها الى السرعة وهناك تقييد محدود ، وارد  
الآن . فالآمال في هذه الثروات كبيرة ، ولكن من  
المصلحة أن يكون الامر واقعياً لتزف وجود معادن  
متمها كل الفائدة كالفوسفات والبوتاس .

ليس من الحكمة ان يوضع برنامج انشائي واسع  
قبل ضمان الاموال اللازمة وسبل وصولها بانتظام وعلى  
اسس مالية صحيحة حتى يكون الشعب مطمئناً على  
مستقبله واستقراره . اننا نطالب بالارقام والوسائل  
لنبنى عليها النتائج ونؤكد من تحقيق برنامج السنوات  
الخمس الذي امتد الى سبع سنوات ، وهذا كله في  
سبيل خير هذا البلد المتخلف اقتصادياً بسبب جوهري  
هو كارثة فلسطين ، ولقيام الاردن منفرداً بالدفاع  
عن خط طويل يكلفها مبالغ باهظة في سبيل حفظ  
كرامة الامة العربية التي من واجبها المساهمة فيها .

اني من مؤيدي المعارضة البناءة التي اعلنتها  
الحكومة الحاضرة والتي آمل وهي ترغب تشجيعها  
في هذا المجلس الكريم في سبيل خدمة الوطن العزيز  
الذي يحمله جيشنا وحرسنا الوطني ليسانس بقيادة  
جلالة الملك المعظم والسلام .

عن تبقى من يحكمه بين سياسيين سبها وان الجو الداخلي  
قد أصبح ملائماً لاعادة النظر بقضاياهم .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية فان الذي نرجوه  
ونتوقعه من هذه الحكومة ان تبقى سياستها مع الشقيقات  
طيبة ولو ادى ذلك الى تحملنا بعض الاذى والصبر  
على ظلم ذوي القربى فنسير قدماً الى الامام ليستمر  
موقف الاردن سامياً بعيداً عن هذه المهاترات التي  
لا تولد الا الضغائن والاحقاد متمسكين بقول الشاعر :

كن كالنخيل عن الاحقاد مرتعماً  
تؤذى برمي فتوتى خير اثمار  
ان قضية فلسطين لا تحل بالخطب ولا بالخططات  
وانما بوحدة الصف العربي ووحدة مبنية على حسن  
النوايا وتوحيد الهدف .

وختاماً لكلتي فاني اعتقد بانه لا تستطيع اية  
حكومة ان تورد في بيانها الوزاري كل شيء والعبرة  
للأعمال لا للأقوال . وما دامت هذه الحكومة قد  
قدمت الى هذا المجلس الكريم بيانها الذي يحتوي على  
خطوات ان تمت فائماً تعود بالفائدة على الامة . وبما  
انها ستواصل العمل بعد نوالها الثقة .

لذلك فاني ارى ان المصلحة العامة تحتم عليّ  
ان امتنحها فقي لاعتقادي انها اقدر من غيرها على  
تحقيق ما ذكر فلنفسح امامها المجال لتقوم بتنفيذ ما  
جاء في بيانها على ضوء الملاحظات والآراء التي  
ابديتها انا وغيري من الزملاء ونحن من هنا والشعب  
من ورائنا لما بالمرصدا والله ولي التوفيق .

(٢٣)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ابراهيم كريشان  
السيد كريشان نائب معان :

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين  
لقد قال الزملاء الشبان الكثير ولم يتركوا شيئاً  
الا وقالوه ومن غير المستحسن تكرار ما قالوه سواء  
كان في الحقلين الداخلي منها او الخارجي .

وان ما سمعناه من دولة رئيس الوزراء ومن  
رغبته بأن يتعاون هذا المجلس مع هذه الحكومة في  
سياسة البناء بحيث يؤلف هذا المجلس لجنة تتصل في  
كل وزارة من اجل التشاور والعمل لما فيه خير البلد  
ومصلحة الامة للدليل واضح على نية الحكومة  
الاستمرار في تحسين الجهاز الاداري وتنظيمه ليصبح  
نموذجاً فعالاً .

وفي حقل التربية والتعليم فقد بذلت هذه  
الحكومة مجهودات تشكر عليها في حدود امكانياتها  
وما تأمى الكتب المدرسية وطبعها وتوزيعها على  
الطلاب والطالبات واخراج فكرة الجامعة الاردنية  
الى حيز الوجود الا امان كان يتطلع اليها كل  
الوطنين .

هذا وان من حق الامة علينا بل ومن اولى  
واجباتنا كممثلين لها ان لا نفرض الطرف عما يتطلبه  
الناس فقد ورد في بيان الحكومة في معرض الحديث  
عن المشاريع عبارة « العمالة في التوزيع والحاجة الى  
هذه الخدمات » ان واجب الصراحة التي ترحب بها  
هذه الحكومة ليدفعني للقول بان بعض المناطق من  
هذا البلد باتت تشعر بانها في عالم النسيان فلا طرق  
عبدت ولا مدارس انشأت ولا آبار ارتوازية حفرت  
حتى ولا الكتب المدرسية وزعت بشكل تام على  
طلابها وطالباتها كغيرها من المناطق ١١ كنت اتمنى  
او اشارك البيان الوزاري الى موقف الحكومة بالنسبة  
الى الاستمرار في التفتيش عن البترول لان جميع  
الاقطار المجاورة لنا قد ثبت وجود البترول فيها  
وبكثافة هائلة سيما ونحن في اشد الحاجة لمثل هذا  
المورد الذي سيمكن هذا البلد من الوقوف على رجليه  
اقتصادياً .

كما كنت اتمنى ايضا لو اشارت الحكومة  
في بيانها حول نيتها في اطلاق سراح المعتقلين والافراج

لما ان الحكومة اخذت على عاتقها في بيانها الوزاري الذي تقدمت به لئيل الثقة على اساسه ان يكون كفاحها وركيزة تقدمها بناء الوطن النموذج واتاحة الفرص لتنمية طاقات الامة في ميادين الخدمة والبناء .

لذا فقد اشتركت وزملائي من النواب المحترمين بدراسة البيان الوزاري دراسة وافية وباتفاق الآراء اجمعنا على وضع اسس ضمانها وجهة نظرنا واضعين نصب اعيننا سلامة البلاد العامة وحفظ كيانها وتوفير الرخاء لابنائها المواطنين ونشدان الحياة الانضباط بعيدين عن الاهواء والتجرد من المواطنين وبصفتي أحد النواب الذين احرزوا ثقة المواطنين في لواء معان وكان لي شرف تمثيلهم يتوجب علي ان اطالب الحكومة بتحقيق ما يحتاجه اللواء من اسعاف عاجل ويكفي الجهد لتحسين اوضاع سكانه المعاشية والعمرانية والتعليمية ، فبالرغم من النشاط الذي بذلته الحكومة في هذا السبيل الا ان حالة اللواء بمجموعه من الحضر والبادية والذي يتميز باتساع رقعة وكثافة سكانه ما زالت بحاجة للخدمات العامة واحمها الطرق الموصلة ما بين أعينزة - الشوبك - فالشوبك ووادي موسى وربط مجموعات القرى الاخرى بعضها ببعض وتزويدها بشعب بريدية والخدمات الطبية سواء كانت عيادات صحية او مراكز اسعاف واطالب الحكومة ان توفد لجنة وزارية لدراسة اوضاع اللواء والوقوف على متطلباته وحاجيات ابنائه من المواطنين والعمل على تحقيق احتياجاتهم ضمن امكانيات الدولة والقدر المستطاع . كلكم يعلم ان لواء معان بما فيه العقبة والشوبك ووادي موسى والطيبة وما يؤوله من العشار الرحل في البادية قد اصيب بسبب الجفاف المتعاقب على مر السنين بضرر يتأيمه وانقطاع المياه بصورة رعية فجفت الشجر وانعمت الزراعة كليسا الامر

الذي يحتم الاسراع في تقديم اسعاف عاجل ونجدة شاملة تقوم على البحث عن الماء وحفر الآبار الارتوازية واصلاح البنايع .

هنالك ناحية هامة اريد الاشارة اليها وهي التنقيب عن المعادن والبحث عن البترول خاصة وان الدراسات الاولية تؤكد وجود كيانات وافرة من مختلف انواع المعادن في ذلك اللواء مما يبشر بمستقبل زاهر لاردننا الحبيب .

ولا بد من الاشارة هنا الى ضرورة اقامة مدرسة صناعية في لواء معان اسوة بالاولوية الاخرى تضم عددا من السواعد الفتية البناءة من ابناء اللواء بمجموعه سواء كانوا حضرا ام بدوا .

لقد لسنا من الدوائر المختصة ان هنالك نية على اعتبار وزارة الاشغال العامة جهازا للرقابة والتصميم والتخطيط وحصر اشغال الطرق بالمعتمدين الامر الذي يسبب البطالة بين الاف المواطنين من الفئات العاملة .

لذا فاني اطالب الحكومة بالعدول عن مثل هذا الاجراء لما فيه من اضرار فادحة للمواطنين . وبهذا القدر اليسير اكتفي بشرح موجز لحاجيات اللواء اذ في المذكرة التفصيلية التي قمتها لدولة الرئيس الشرح الوافي .

كما ان واجب الوفاء للزمالة يميز لي ان اطالب الحكومة بان تولي عناية لافراد رجال الامن الذين يعتبرون بحق مظهرا من مظاهر التقدم في البلاد وزيادة رواتبهم ورفع مستواهم المعاشي لا سيما الذين يعيشون منهم في المدن والتي تتطلب نفقات كبيرة لا طاقاتهم بتحملها وذلك مقابل الجهد والطاقت التي يبذلونها لتوفير الراحة والطمأنينة والاستقرار للمواطنين في هذا البلد العزيز . واؤيد ما قاله الزميل السيد محمد المعايضة حول اجراء ترفيعاتهم وحفظ حقوقهم .

ستركز جهودها في تنمية مصادر الدخل من السياحة كصدر اقتصادي عظيم من مصادر البلد .

( ٤ ) اشارت الحكومة الى انها ستبدل كل جهد في سبيل رفع مستوى القوات المسلحة والامن العام ليخدموا بحق هذا الوطن . وليكونوا حراسا امناء يحمون الاسرة الاردنية من كل اعتداء او عبث .

( ٥ ) بينت الحكومة انها ستواصل دراستها للاجهزة الادارية وانها ستنتصف المستحق وتجنسد الكفاءات بما يضمن ايجاد جهاز اداري سليم .

( ٦ ) وعدت الحكومة بانها ستعيد النظر في القوانين القائمة وتعديل ما يجب تعديله وايجاد القوانين الجديدة التي تتطلبها مصلحة البلد بالطرق الدستورية . كل هذا ذكرته الحكومة في المجال الداخلي . واما المجال الخارجي فقد احتوى على ما يأتي :

( ١ ) ان العيب الذي ستحمله هو استرداد فلسطين وان لديها مخططا يضمن تحقيق هذا الهدف السامي . ( ٢ ) وان رغبة الحكومة متجهة الى التعاون مع الاقطار العربية الشقيقة .

( ٣ ) انها حريصة على حق دماء العرب في اليمن وانها تتمسك بحق كل شعب عربي في اختيار نوع الحكم الذي يريده في بلده .

( ٤ ) وان علاقتنا مع الدول الاخرى ستقوم على المساواة التامة والاحترام المتبادل .

والسؤال الذي يدور هل هذه المبادئ التي وردت عامة في البيان الوزاري تجعل منه بياناً وزارياً كاليا من النواحي الداخلية وهل هذه الاشارات التي وردت بالنسبة للمجال الخارجي كافية ويمكن ان يبنى عليها الانسان حكمه على سياسة الحكومة بصورة جلية واضحة ام لا . ولما كان هذا البيان يشكله الحالي في رايي جاء مختصرا وغير مفصل في النواحي التي لا بد لها من تفصيل اقول :

آمل من الحكومة ان تعير هذه المتطلبات ما تستحقه من عناية واهتمام وعلى اساس هذه المتطلبات وعلى ضوء ما ورد في المذكرة التي اشتركت في الاسهام بوضع ما جاء فيها والتي تلاها معالي السيد عاكف القايز امنتح ثقتي للحكومة وقيل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

( ٢٤ )

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف التكروري

السيد التكروري نائب الخليل :

معالي الرئيس ، اخواني الكرام

تبين لي من بيان الحكومة انها حرصت على اعطاء مبادئ عامة وخطوط عريضة لسياساتها الداخلية والخارجية وابتعدت عن التفاصيل اذ جاء في بيانها ما يلي : -

( ١ ) اوضحت انها تهدف الى اتاحة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وتمكينهم من خدمة بلدهم .

( ٢ ) اوضحت انها تهدف الى ايجاد الحرية في حدود مصلحة الفرد والجماعة وانها ستصون هذه الحرية لانها حق مقدس اصيل وان خدمة البلد لا تتم الا في جو من الحرية الصحيحة وبينت ان من سبل هذه الحرية ايجاد تشريع جديد للانتخاب يضمن هذه الحرية والسماح للمواطنين بتشكيل الاحزاب ليمارسوا حقهم السياسي بصورة جماعية وحتى يكون منهم رقيا على سياسة الحكومة في المجالات العامة الداخلية منها والخارجية .

( ٣ ) قطعت الحكومة في بيانها عهدا على نفسها بان ترتفع بالمستويات العامة الى اعلى الدرجات في النواحي العلمية والصحية والاجتماعية والمواصلات والزراعة وزيادة الانتاج . والاخذ بيد الافراد وتقوية الجهد الفردي في مجالي الصناعة والتجارة . وانها



(١) قالت الحكومة انها تسعى لتنمية طاقات الافراد فكيف تنمي هذه الطاقات وما هي المشاريع التي تصرف فيها تلك الطاقات ومن اين للوارد وما هي حدود رقابة التمويل ؟

(٢) هي تريد الحرية لهذا الشعب فما رايتها في قانون الدفاع القائم البالي ولماذا لم تنشر الى رغبتها في الغائه ، والغاء حماكم امن الدولة وجعل الامر مقصورا على الحاكم النظامية وما هو رايتها في المعتقلين الباقين من زمن بعيد اما في المعتقلات او السجون ؟

(٣) جميل ان تشير الحكومة الى رغبتها في اباحة تشكيل الاحزاب ولكن لا ادري ما تقصد الحكومة من عبارة رغبتها في قيام مؤسسات ديمقراطية موضوعية التفكير وهل كان التفكير العام يوما من الايام موضوعيا . والمعروف ان التفكير لا حدود له بل يجب ان يكون غير محدود . وعليه فاما ان تكون احزابا طليقة من كل قيد او لا تكون احزابا وعندها على الحكومة ان تفكر في تجميد التفكير العام بطريق اخر غير طريق الاحزاب .

(٤) قالت الحكومة انها متوزع اراضي الحكومة على المستحقين فاین هذه الاراضي التي تفي بهذا الهدف ولماذا لم تقل اريد ان اضع قانون تحديد الملكية وتوزيع الاراضي لان هنالك اراض في يد ملاك أكثر عن حاجتهم مهمة معطلة يمكن ان تستفيد منها الدولة والمواطنون اذا احسن توزيعها بطريقتهم يعرض اصحابها عن الجزء الماخوذ منهم فما رايتها في هذا ؟

(٥) قالت الحكومة انها ستراقب جهد الفرد وتساعد بشكل لا ينحرف الى الاحتكار لماذا لم تقل اني احارب الاحتكار ولماذا لم تنشر الى منع استيراد كل صناعة تنافس الصناعات المحلية . ما هي الحماية التي وضعتها لتأمين العامل من البطالة نتيجة استيراد

البضائع الاجنبية او حتى اصحاب المصانع من المنافسة الاجنبية .

(٦) صحيح ان السياحة مورد عظيم للبلد ولكن ما هو التخطيط المجدي لزيادة عدد السياح وتأمين اقامتهم بطريق سياحي عالمي . هل يكفي ان تساعد شركات السياحة ووكالات السفر لماذا لم تنمى ما يكفل عيش مليون او ملايين من السياح للبلد بانشاء مشروع حكومي اهلي كانشاء مدينة سياحية .

(٧) لماذا لم تقل الحكومة انني انتاول قروضا اجنبية وانني اتعهد ان تكون هذه القروض بعلم المجلس ووافقته وتنفيذ شروطه .

(٨) ما معنى رفع مستوى القوات المسلحة دون وضع قانون العلم او القرعة العسكرية .

(٩) تقول الحكومة انها طهرت الجهاز الاداري فعلى من اقتصر هذا التطهير .

(١٠) كيف يتم اي مخطط لاسترداد فلسطين المبني على التعاون ما بين الدول العربية مع الثورة والحلف القائم بين هذه الدول . الا يجب ان يسبق ذلك تفاهم وازالة اي خلاف بيننا على اقل تقدير وبين جميع الدول التي ستجند نفسها من اجل استرداد فلسطين او التعاون معنا من اجل هذا الهدف . لا انهم كيف يتم التقارب مع وجود حملاتنا الاذاعية على الآخرين ؟ لم تنشر الحكومة الى اي تمهد بايقاف هذه الحملات الاذاعية والدخول حالا في اي سبيل موصل الى التفاهم مع الدول الشقيقة فما هو جواب الحكومة .

(١١) يفهم من البيان انها ترى في هذا البلد بلدا ديمقراطيا مقدما فكيف يتم التعاون بينه وبين دولة متخلفة لا وجود لمجلس نيابي فيها على اقل تقدير وكيف تقف موقف المناوئين لجماعة او لحكومة في

برجاله الاكتفاء ، تلك التعبئة التي لن تؤتي اكلها الا في جو من الحرية الايمانية والايمان بحرية الفرد وكرامته وحول الحيات والعمل جاهدتين لبناء البلد اقتصاديا في شتى الميادين برفع مستوى المزارع والعامل والتاجر وكل ذلك يحتاج الى قابلية عامرة بالايمان عامرة بالاخلاص عامرة بالصدق في القول والعمل عامرة بالعقيدة الراسخة بان الاردن جزء من الامة العربية وعلى ذلك فينبغي وضع سياسة ثابتة واضحة لاقامة علاقات وتعاون تام في شتى الميادين بينه وبين اشقائه العرب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لا شك بان البيان الوزاري قد اتاح للمجلس الكريم فرصة ثمينة للاطلاع على سير الامور في مختلف الميادين الداخلية والخارجية ومناقشته سببا في قضية فلسطين التي هي قضية العرب اجمعين وقضية حياة او موت بالنسبة للاردن . فكيف يمكن الوصول الى حلها حلا عادلا لا يبعث على شقيقتنا الدول العربية ووحدة الصف العربي الذي يشده كل عربي يؤمن بقوميته ويعتز بعروبه لنا يجب ان نكرس الجهد لازالة ما في قلوب العرب وتوحيد صفهم والعمل جاهدتين على وقف الحملات الاذاعية التي لا يستفيد منها الا اعدو العرب الرابض على حدود الدول العربية في الجزء المحتل من فلسطين . وانا ارى كخطوة اولية ان تبادر الحكومة الى ارسال وفود من مختلف الاوساط في الاردن لزيارة الدول العربية والسعي الحثيث الى تمهيد الطريق نحو تفاهم تام لتسير قدما في تكوين جبهة واحدة منيعة لداء الاخطار واثبات كيان هذه الامة المحيطة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لا شك ان جيشنا الباسل بقيادة جلالة الملك المعظم وهو مفخرة العرب والصخرة المنيرة التي تلتقي

في اليمن تنادي بانها تعمل لخير بلدها وتريد تحريره من التخلف والجمود والجهل والمرض فاقبل الايمان ان تقف موقف الحمايد حتى ينجلي الموقف الداخلي في اليمن ان كان لم ينجل حتى الان .

١٢ - لا يكفي ان تقول الحكومة ان علاقاتنا مع الدول الاخرى ستقوم على المساواة فهذه عبارة سهل قولها - ولكن لماذا لم يذكر في البيان ان من الدول التي انشأت اسرائيل التي اغتصبت بلادنا والتي تسعى لبقائها بريطانيا وامريكا ولم تقل ان سياسة الحكومة تحديد موقفها مع هذه الدول ان لم تغير موقفها مع العرب وتزيل الخطأ الذي ارتكبه . والا فستوصل الى نتيجة واحدة وهي اعتبار هاتين الدولتين صديقتين للعرب ولا يمكن اغضابهما .

فاجواب الحكومة ؟

ولما تقدم اقول انني سابني ثقتي او حجبها على ضوء ما سامعته جوابا على النقاط التي اشرت اليها . والسلام عليكم .

( ٢٥ )

الرئيس : الكلمة الان للسيد راشد النمر

السيد النمر نائب لابلان

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

نقدم لدولة الرئيس بخالص الشكر لثبته المجلس على احرازه ثقة الاسرة الاردنية التي يسعى الجميع لخدمتها وسعادتها وهنأها بقيادة جلالة مولانا الملك حسين المعظم .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

من اجل بناء الوطن النموذج الذي تفضل به دولة الرئيس في بيانه الوزاري علينا ان نعد العدة الكافية لكفاحنا وذلك بتعبئة القوى البشرية والطاقات الانسانية في هذا البلد الصابر الفقير بموازدة التي

هكذا منذ الفصل

عندها الآمال لذا يتوجب على الحكومة دائماً وإبدا رفع مستواه ليكون في مصاف الجيوش العالمية عدة وسلاحاً ورجالاً وكفاءة وعلى الحكومة ان تعمل بإرسال بعثات عسكرية من شباننا الجامعي والثانوي الى الخارج ليتزودوا بالمعلومات العسكرية والادارية اللازمة حتى يكونوا عناصر فعالة في الجهاز .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

في الدورة الماضية للمجلس النيابي اعلن دولة الرئيس ان عدد الموظفين الذين يشملهم قانون تطهير الجهاز الاداري سوف لا يتجاوز عدد اصابع اليد وعندما نفد زائد عدد المشمولين بعشرات المرات جلهم من الموظفين الصغار الفقراء تاركين الرؤوس العفنة التي وعد دولته بتطهيرها ، وضربت الحكومة بالستور عرض الحائط عندما اعادت عدداً من الذين تظلموا منهم بموجب توصيات لجنة وزارة غير دستورية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

وبناء على تصريحات دولة الرئيس التي ادلى بها امام حضراتكم وفهم منها ان علاقاتنا مع شقيقاتنا الدول العربية ليست في المستوى الذي يجب ان تكون عليه من حيث تبادل الثقة والتعاون بينها فاننا نشك كثيراً في مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه وفرد كهذه اذا استمرت سياسة الحكومة على حالتها الحاضرة وعلاوة على ذلك فان الكلمات الخساسة والوعود المسولة شيء وتحقق هذه الوعود وتنفيذها شيء اخر . ونحن نؤمن ان الوزارة الحاضرة لا تملك من القدرة وثقة الرأي العام والشعب ما يؤهلها ويمكنها من تنفيذ ما ذكره دولة الرئيس في بيانه الوزاري .

وعلى هذا الاساس فاننا نقرر حجب الثقة عن هذه الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نائب نابلس  
واشد النمر  
عبد الرؤوف الفارس  
( ٢٦ )

الرئيس : الكلمة الان للسيد اسحق الدردار السيد الدردار نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
تقدمت الحكومة الموقرة ببيانها الوزاري الى هذا المجلس ، متضمنةً منهاجها وسياساتها في الداخل والخارج لمناقشته وطلب الثقة على اساسه وفقاً لاحكام الدستور .

ولقد امنت النظر في دراسة هذا البيان ، وعلى ضوء ما تفضل به دولة رئيس الوزراء من تفاصيل اخرى جديرة بالبحث ، حرية بالتقصي والمتابعة ، ارى بعد ذلك ولعلي لا اتجاوز الحقيقة ، اذا قلت باعتقادي عن وجود تناقضات واضحة بين ما تقوله الحكومة وبين ما تطبقه عملاً وفعلاً .

وتوفيرا لوقت هذا المجلس الموقر ، رأيت أن اوجز ملاحظاتي في النقاط التالية :

١ - تنادي الحكومة بمبدأ (مصادرة من يعادينا ويعادي امة العرب ومصادرة من يصادقنا ويصادق امة العرب ) .

المبدأ من السلامة بحيث اراه متجاوياً مع رغبات الشعب ، معبرا عن امانيه متفقا مع متطلبات واقعه .

ولكن الحكومة في تطبيقها هذا المبدأ تسلك سلوكاً لا يتفق مع الاخطار التي تتهددنا من العدو ، ولعل اقل ما في الأمر ، انه كان من الحكمة . وبعد النظر ، العمل على ازالة الجفاء المستحکم بيننا وبين بعض الدول العربية ، لا الامعان في ما يزيد من بعد

تجاهل فيه هي هذا المبدأ القويم ولا تطبقه في بلدنا نفسه . ورغبات الشعب في هذا البلد واضحة جلية ، فهو يطلب القربى من الاقطار العربية جميعها ، وهي التي تعتبر على كل حال سنده في كفاحه الجبار ، من حيث ينشر هذا الشعب نفسه من أسباب الفرقة والعداء كما هو قائم الآن .

ان ما اعبر عنه ، هو نفسه الذي يعبر عنه الرأي العام بوضوح في بلدنا واعتقد أن الحكومة تقر بفعالية الرأي العام وضرورة التجاوب معه .

وان الحد من طاقة الصحافة ومنع التفتت في كثير من الوائها عن الشعب ، امر لا يقره احد ، كما ان الحد من النشاطات المختلفة في الاجتماعات ومسا شايها فيه الكثير من المساس بالحرريات العامة ، كما ان الحرية الفردية نفسها ليست مكفولة على الصورة التي يرتضيها الشعب الذي يطالب بالحاح بالمحافظة على الحريات العامة والحرريات الفردية في نطاق قوانين أكثر مرونة من القوانين المطبقة - أي في نطاق قوانين منسجمة ومتفقة مع الدستور روحاً ونصاً .

٤ - تجاهلت الحكومة كلياً وضع ما يزيد على ربع سكان المملكة وهم اللاجئين فلم تتقدم ببرنامج خاص لوكالة الغوث وموقفها من حقوق اللاجئين والاعمال التي تقوم بها هذه الوكالة بوجي من الخارج لتنفيذ ما اعتقد انه مؤامرة مبيتة لفرض حل يتفق مع المصلحة الاجنبية ، مع العلم ان الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة السياسية في تلك المنطقة لم تتخذ قراراً بتنفيذ مثل هذه الاعمال التي تضر باللاجيء وبمصلحته .

انني احس أن على الحكومة أن تسلك سلوك المدافع عن حق اللاجئين امام تعسفات الوكالة ، والراذع والمراقب لاعمالها وعلاقاتها باللاجئين ، وان

الثقة ، ويوغر الصدور أكثر وأكثر ، وفي احاديث الاذاعة وتعليقاتها ، ما يؤيد هذا الذي اذهب اليه كل التأيد .

ولقد يقال ان بعض الاقطار العربية تقف منا موقفاً سلبياً فيه الكثير من الجفاء أو ما هو أكثر من الجفاء ، ولكني مع ذلك ، ارى ان الخطأ لا يبرر الخطأ ، كما لا يشكل الخطأ في ذاته سابقة يقاس عليها ، كما ارى ان التقريب بين وجهات النظر امر محتسبه ضرورة حياتنا وواقع امتنا عامة وشعبنا الأردني بوجه خاص .

وازيد ، انني لا اكاد المس وجه الحكمة في صداقة اولئك الذين خلقوا اسرائيل وأرسوا على ارضنا المقدسة دعائمها وما يزالون سادرين في غيهم ، يمدونها بالمال والسلاح .

٢ - تنادي الحكومة الموقرة بأن القضية الفلسطينية انما هي مسألة حياة أو موت وانه لا حياة لنا بدون استعادة الوطن المختص ، وهو ميدانيت ايضاً من صميم واقنا متجاوب كلياً مع آمالنا ورغباتنا ولكن ... الحكومة في تطبيقها لهذا المبدأ تسلك سلوكاً أقل ما فيه انه سلوك حكومية في بلد ينعم بالسلم الحقيقي والطمأنينة المؤكدة ، ولا يتهدده خطر داهم من عدو يترصص به لينقض عليه في اي لحظة مؤاتية في وقت يتحتم فيه أن تسلك في شئون المال والاقتصاد والثقافة والشئون العسكرية سلوك تأهب وتقشف واعداد ، وتجند طاقات الشعب جميعها ، نادياً ومعنوياً وعسكرياً ، لتجعل منه السند القوي للقوة الضاربة ، وهي الجيش العامل . وفي اعتقادي ان سلوك سياسة متشقة هادئة ، امر ضروري وجبري ولا مندوحة عنه .

٣ - تنادي الحكومة الموقرة بمبدأ احترام رغبات الشعب وتطلب من الحكومات العربية تطبيقه ليسم الثغاب والتعاون الفعلي فيما بينها في وقت

هكذا منذ الوصل



لا يفسر مسلكتها بأنه بمثابة القوة التنفيذية لما تطلبه الوكالة ويرفضه اللاجئون بحق.

والتي اكتنفي بما اسلفت من الملاحظات والتعقيب على بيان الحكومة الموقرة. وبنتيجة ذلك احجب الثقة.

(٢٧)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد نجيب الاحمد السيد الاحمد نائب جنين :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام انهما لفرصة طيبة ان تقدم الحكومة ببيانها الوزاري واناقة الفرصة لممثلي الشعب لمناقشة سياستها الداخلية والخارجية واني اذ اشكر الحكومة على ذلك لا بد لي من بيان ما يأتي :

#### السياسة الداخلية :

١ - احسنت الحكومة في سياستها الداخلية بوجه عام فقد ازاحت بقايا كابوس الاحكام العرفية الذي كان متحجرا في عقول بعض مستخدمي الدولة وعملت على سيادة القانون واعادت للمواطن كرامته المهدورة واعطت المزيد من الحريات للمواطنين واباحت السفر للخارج لكل راغب في السفر طلبا للرزق الحلال وأزالت مراكز التفتيش التي كانت مظهرا من مظاهر الاستبداد وعدم الاستقرار وسارت خطوات طيبة بتنظيم الجهاز الاداري للدولة .

٢ - اسرعت في افتتاح الجامعة الأردنية وبدء الدراسة بها وهذا ما تشكر عليه .

٣ - سارت خطوات طيبة برفع مستوى البلاد الاقتصادي للوصول الى الاكتفاء الذاتي .

٤ - اجرت انتخابات نيابية في البلاد كانت نموذجيا للنزاهة والحرية .

٥ - لا يزال في البلاد معتقلات ومعتقلين سياسيين ولا مبرر لذلك .

٦ - لا تزال الحاجة ماسة للعدالة في توزيع المشاريع الاقتصادية والانثائية والثقافية والصحية .

#### السياسة الخارجية :

١ - عظمت الحكومة بالنسبة للقضية الفلسطينية مقبول لدينا ونؤيده شريطة ان يلقي القبول وموافقة الدول العربية الشقيقة واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب عامة بلا في كل ترحيب وتأييد والوحدة العربية هي خير سبيل لانقاذ فلسطين .

٢ - لم تعمل الحكومة على توحيد الصف العربي بل ركبت سفينة الخلافات العربية بين الامواج المتلاطمة وهذا ما يؤسف له ولا يستفيد منه العدو في وقت نحن احوج اليه الى جمع كلمة العرب وتوحيد الصف العربي وهما هي سنة ١٩٦٣ المنتظرة حيث معركة العدو بسبب تحويل مجرى نهر الاردن قد بدأت .

وعلى ضوء ما ذكرت من سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وباختصار فاني اطالب بالعمل على ما يأتي :

١ - اعطاء المزيد من الحريات ضمن القوانين المرعية في البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ولا يضربنا ان كان هناك مائة شيوعي في جميع البلاد خارج السجن .

٢ - اطلب بتحسين اوضاع رجال الامن المعاشية والثقافية والعديد المتصفة بالكفاءة التامة .

٣ - العمل على تضييق الخلافات العربية وذلك بوقف الحملات الاذاعية . والصحف ضد اي بلد عربي حتى ولا الرد على التهجمات الاذاعية والصحفية العربية المضادة كدليل على حسن نية الاردن وتساعها في سبيل مصلحة البلاد وعدم التزول الى مستوى الشتم والسباب .

جميعا وخاصة في الظروف الخطيرة التي تسير فيها قضيتنا الكبرى بل قضية العروبة جمعاء ، قضية فلسطين وما يترتب علينا هنا في الاردن اولا وفي البلاد العربية ثانيا من واجبات من حيث شحذ الهمم وحشد الجهود واجتراح الرأي واتخاذ موقف موحد يعالج القضية معالجة جديرة لا مهادة فيه ولا مصالحة ، بل حق ورجوع الى الروابي السليبة حتى يتسنى لاجيالنا الصاعدة ان يفاخروا بنا وحتى يحق لنا ان نقول باننا قنسنا بواجبنا كاملا نحو اقدس مقدساتنا باسترجاع وطننا السليب وكرامتنا المهدورة التي داستها المؤامرات الاستعمارية ورببتها المزعومة اسرائيل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

كلنا مر في الخيال وانا في صدد الحديث عن قضية فلسطين ، تعود لي الذكريات الى عام ١٩٤٨ يوم ان وقفنا في مدينة رام الله نرقب اخواننا اللاجئين يوم ان نزحوا عن مدينتي اللد والرملة وتممت باذني قول احد كبار المسؤولين من البلاد العربية ان عودة اللاجئين لن تزيد عن الاسبوع او الاسبوعين ، واليوم وقد مضى عليها زهاء اسبوعين من السنين قضيتنا امتنا العربية في النزاع والخصام ضاربة هذه القضية الانسانية قضية الحق والعدالة عرض الحائط ، وكم توالى على هذا المجلس الكريم من حكومات وكم من خطب قيلت واستمعت آراء كثيرة كلها ذهبت في مهب الريح وبقيت قضية فلسطين تتخبط بين رضاه زيد وغضب عمرو ، وبقي اخواننا اللاجئون ينتظرون العودة بين المسؤولين في الدول العربية هم في شغل شاغلون .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام انا وان يقينا على هذا الحال فلن يكون لفلسطين قضية ، لأن المؤامرات الاستعمارية تحاول طمس قضية فلسطين بشق الوسائل والاغراءات ،

٤ - ان وضع الاردن السياسي المدنى والعسكري يحتم علينا البقاء خارج سفينة الخلافات العربية لذلك فاني اطالب الحكومة ان تقف موقف الحياد بين الدول العربية المختلفة وتعمل على جمع الصف العربي ووقف نزف الدم العربي الزكي في اليمن .

٥ - اطالب الحكومة مجددا بضرورة الاسراع باقامة الابنية الكافية للمدارس جنين الثانوية والابتدائية للذكور والاناث وتعيين طبيبين لمستشفى الحكومة في جنين فلم نسمع يوما ان مستشفى لمنطقة عدد سكانها يقارب المائة الف نسمة وواقع على الحدود لا يعمل به الا طبيب واحد وفي الليل والنهار ومع الاسف الطبيب سافر للكويت والآن المستشفى يمرضه بدون طبيب كما اطلب بتخصيص عيادة صحية سيارة الى القضاء .

قضاء جنين بحاجة الى تعبيد الطرق ورصفها وفتحها كما انه بحاجة الى حفارة للمياه الجوفية وتحسين احوال قرى الحدود وفي انتظار سماح رد الحكومة اعلن موقفني بالنسبة للثقة اوحجبتها والسلم عليكم .

(٢٨)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد كامل محي الدين فليفضل :

السيد محي الدين نائب رام الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام يسعدني ويشرفني ان اتف هذا اليوم في مجلس الامة لاقوم بواجب المواطن المخلص في اداء رسالته نحو هذا البلد العربي خاصة والامة العربية عامة ، ولقد كان الشرف الذي اولانا اياه ابنا للشعب يوم ان قنعونا هدية هذا المجلس الكريم شرفا عظيما مقرونا بالمسؤوليات الجسام والاعباء الثقيلة التي نتحملها

هكذا منذ الوصول

وأرجو أن أكون صريحا في ذلك بأن مفهومنا الحزبي يجب أن يكون على أسس قومية صحيحة تحارب الإقليمية وتحارب الطبقية وتنادي بوحدة الأمة العربية التي تبناها الدستور الأردني باعتبار الأردن جزء من الأمة العربية.

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

بقي لي أن أتطرق إلى ما يعانيه نفر من اخواننا أبناء القرى الامامية في قضاء رام الله من عوز وفقر وحاجة إلى القروض والبلار وتعميد طرقهم حتى يتسنى لهم التنقل من قراهم إلى المدن لتعاطي امورهم وعونهم على كسب رزقهم وقوتهم اليومي ، راجيا من الحكومة ان تضع بعين الحسبان عدالة تقسيم موازنة الطرقات في المملكة حتى يتحقق لكل ذي حق حقه.

وأخيرا بقي لي ان أطلب من الحكومة ان توجه عنايتها إلى ما للاذاعة من اهمية في التوجيه والبناء في حياة الشعوب ، واذاعتنا بواقفها الحاضر ان هي الا حافزا من حوافز استفزاز الشعور العام لجليه الشعب واذا كان الجواب على هذا الطلب ان غير ناس من اذاعات الدول العربية تسلك نفس المسلك في السب والشتم والمهاترات فاني اقول ان خير جواب على ذلك ما جاء في حكمة الشاعر العربي حيث قال :

واذا اتك ملتحي من ناقص

فهي الشهادة لي بأني كامل

وعلى هذا المبدأ أرجو أن نسمو بتفكيرنا نحو الاذاعة وان نوجهها لضم الصفوف العربية ونترك غيرها من الاذاعات تهادي في سياها وشتاتها لانها لا تسيء في الواقع الا لسمعة البلد الذي تعبر عن رأيه وترك ذلك للشعوب العربية وللرأي العام كي تحكم ما لنا وما علينا من واجبات وجقوق ، وعليه فاني اترك حقي في الثقة إلى ما بعد صياح اجوبة الحكومة وإلى

ومن المؤسف جدا ان اقول ان وجود هذا البلد الاردني طرف من نزاع بين الدول العربية وان تحايينا مع جانب من جوانب الخصام الأخذ في الاتساع بين الاشقاء العرب ، ان هو الا ضررا نلحقه بقضيتنا وتنافرا نجلبه علينا وتباعدا نجره بانفسنا ، وأرى من واجب الصراحة التامة أن اقول بأن الأردن وهو البلد الذي عاش النكبة وشرب من آلامها ، والأردن المسؤول الاول عن تبني قضية فلسطين ، عليه ان يحسن النية تجاه كل العرب وان يكون جزر ثانية في الحياض بين دول العرب وأرى أن يتوسع هذا الحياض ليكون على الصعيدين العربي والعالمي ، حتى نستطيع كسب التأييد العربي العام والعطف العالمي الشامل وان نتطلق الصرخة الاولى من ابناء هذا البلد نحو اخواننا العرب في كل مكان معلنين حيادنا في كل ما يدور بين العرب من خلافات حتى تسمو قضية فلسطين فوق كل مستوى المنازعات والمهاترات .

اما على الصعيد العالمي ، فأرى من مصلحة الأردن المثني لقضية فلسطين والذي يتحمل من اجلها شرف المراقبة على الحدود ان يقوم بسايرها تمثيل دبلوماسي مع دول الكتلة الشرقية لما في ذلك من فوائد تعود على الاردن عامة وعلى قضية فلسطين خاصة محتلين في ذلك حلو الدول العربية المنحدرة . وكيف لنا أن نضمن وقوف تلك الدول العالمية بجانب قضيتنا العادلة في اروقة الامم المتحدة ونحن يعيدون عنهم بل ومخطور علينا ان نصادقهم ونطلب تأييدهم مراعي في ذلك التفريق بين علاقاتنا مع تلك الدول على قدم المساواة كعلاقة النرويجيين وعلاقاتهم الشيوعية التي تتعارض ومبادئ ديننا الاسلامي الحنيف .

اما ما جاء في بيان الحكومة الوزاري من اعادة تشكيل الاحزاب وقصرها على الاقلية المطلوبة ،

اي مدى تتجاوب مع كلمات حضرات الاخوان النواب وعندها اقرر رأيي بصراحة والسلام عليكم ورحمة الله .

( ٢٩ )

الرئيس : الكلمة الآن للسيد انطون البيتا السيد البيتا نائب الرئيس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين كسبحي عربي تعودت اعطاء كل ذي حق حقه واقول لمن احسن انت احسنت ولمن اساء انت اسأت أرجو ان اقول في هذه المناسبة بأني اعتبر بأن الحكومة الحالية منذ ان اخذت زمام الحكم قبل ستة مضت اي قبل تقديم استقالتها بعد الانتخابات الثنائية واعادة تشكيلها بعدئذ اني اقول بانها في رأيي لا شك كانت اصلح من الحكومات التي سبقتها في الحكم من جهة الادارة والجهاز الداخلي .

اما بما يتعلق وله صلة بالامور الخارجية والوضع السياسي وعلاقتنا مع الدول العربية الشقيقة ، فالقوة زادت اتساعا كل يوم وهذا ما يعيدنا عن وجود حل موحد للقضية الفلسطينية التي هي شغلنا الشاغل واعادة الوطن السليب وهذا ما نرؤ اليه الشعوب العربية جميعا .

وان ما جاء في البيان الوزاري لا يشفي الغل ولا يروي العطش فطالما سمعنا بالخططات وعود وفاقلة لم تسفر عن شيء بل هي لا تتعدى ذر الرماد في العيون .

والذي يهمني اثارته في هذه المناسبة هو موضوع السماح للسناطور الاميركي يعقوب جالتر اليهودي الصهيوني المعروف بعدائه السافر للعرب وتصريحاته المتتالية ضد العرب ودعوته لتقوية تسليح اسرائيل بشقي الطرق ، كيف يسمح له باجتياز

الحدود من الجزء المنتصب من فلسطين عبر بوابة مندلبوم يوم الجمعة الماضية في ١٢/٢٨/١٩٦٢ وسعي الحكومة وحرصها على كتمان ذلك واحاطته بكل تكتم ومصرية حتى لا يعلم احد بذلك ، فلماذا هذا التكم وهذه السرية لا اعلم سوى ان ذلك يفسح مجال للتساؤل والشك ، ولقد طلبنا الايضاح من الحكومة يرقيا ولم يردنا الجواب ، واننا لا نزال بالانتظار وانه لا يعني في هذا الحال سوى حجب الثقة .

( ٣٠ )

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد الحميد الشريدة السيد الشريدة نائب اربد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اما ونحن بصدد مناقشة بيان الحكومة ليسعدنا وقبل ان ندخل في الموضوع ان نحي حكومة جلالة الملك لتحياتنا لنا ونرحب بها كترحيبنا بنا ونؤكد بان دربنا طويل في حمل المسؤولية في الخدمة ، في ايام البناء لاصعاد هذه الاسرة التي شرفتنا بتقنياتها لنحمل على عواتقنا ما يحمله الجندي في المعركة بقيادة الحسين العظيم .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لم يكن كتاب التكليف السامي الذي تشرفت هذه الحكومة وتعهدت بترجمته الى عمل وبناء الا مجموعة تلك الاحاسيس والنبضات التي كانت تنبض بها قلوب ومشاعر ابناء هذه الاسرة - ومن لميله الاسرة غير الحسين ، الحسين وحده يدخل في النفوس فيكرمه ويعيش في القلوب فيعمرها .

جاء كتاب التكليف السامي لرسم الاهداف ويوضح المبادئ التي عاشت لنا ونعيش لها وما كان



على الحكومة الا ان تدخل في هذا المخطط الشامل بقوة الشباب والدفاعه لتحقق لهذه الاسرة الرخاء والرفعة والمنعة تمهيدا لوضع قدرة وامكانات هذه الاسرة اسبابا تبني منها وعليها مجد امتنا في كل مكان .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان بيان الحكومة اليوم لم يكن الا استمرار لبيانها بالامس واستكمال لعملها في الماضي وعلى هذا لم تكن هذه الحكومة بالجديدة التي ينظر اليها من زاوية بيانها فقط وانما اتاحت لها الفرصة الواسعة في ميادين الخدمة واستطاعت خلال تلك الفترة ان تعطي للاسرة المفهوم الصحيح عن مدى قدرتها وامكاناتها والشعب ممثلا بتوايه يعلم يقينا عن مدى صلاحية او عدم صلاحية هذه الحكومة للخدمة وتحمل المسؤولية واود في هذه المناسبة ان اقول بان بيان الحكومة جاء مشعبا بالعبارات الفلسفية والادبية والانسانية وكان واضعها بذلوا كل الجهد في انتقاء هذه الجميل الرنانة بقواعد التأليف ولقد جاء بيان الحكومة شاملا لبرامج الخدمة والبناء النموذج حتى ليخيل لقارته بأنه في واد والواقعية في واد . تقسول الحكومة في بيانها : اننا سنمضي في اتساحة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وانطلاقها في ميادين الخدمة والتعمير ... « وهنا اتساءل اين هي الفرص بل ومتى تأتي هذه الفرص . ان الطاقات موجودة في كل بيت وفي كل نفس من ابناء هذه الاسرة ولكن الذي يمنعنا لاستغلال هذه الطاقة هو وجود الفرض بلدنا ولو كانت هذه موجودة لما كان لاية حكومة ان تنجح في اناحتها المواطنين هناك الالاف يصرخون من الجوع ينتفون العمل من هنا وهناك ليقدمو ما يعملون بالطبيعة من طاقات لخدمة هذه الاسرة وكلما نرجوه من الحكومة هو إيجاد هذه الفرص بلدنا وعندها فان المواطنين يعرفون الطريق اليها . وهناك فقط تكاد

معاني الاسرة الواحدة ومعاني الاخوة والمساواة ولا يبقى مجال للعنات العنصرية والطائفية .

تنادي الحكومة بالاخوة فاقول ان الاخوة حتى في البيت الواحد لا يمكن ان تتحقق اذا لم تكن هناك مساواة وان المواطنة المخلصة لا يمكن ان تتأكد اذا لم تكن هناك مساواة في الحقوق والالتزامات . وارجو ان أشير بأن العنات والخصوصيات والطائفية والاقليميات بين لواء ولواء وبين قضاء وقضاء وبين عائلة وعائلة كل هذه لا تزال تعيش حقيقة في نفوس البعض مما يجعل الفرصة قريبة من البعيد وبعيدة من القريب اليها بحكم الحق والقانون . يمكن في مثل هذا الجو المشحون أن نجتاز مسالك الحياة وان نتأكد معاني الاخوة والمساواة ومعاني الاسرة الواحدة في ضمير هذه الاسرة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا لا نريد حبرا على ورق ولا نريد حكمة وبلاغة سقراط نريد عملا يؤمن الحيز للجميع ، نريد مستقبلا نمسك بآيدينا حقيقة لا كالسراب ، نريد ان نبني كياننا على صخرة من الابدية والخلود قوامها الاستقرار والثقة والامل اننا لا نعيش لاقتنا بانفسنا خلقنا تاريخا وامامنا مستقبل ، اننا لا ننسى اطفالا يصرخون وهم يلعبون كالخراف ونساء تنح وتشت كالجزر وشبابا يمزقهم الرصاص وشابات تهلك اعراضهن ولا عيب ، اننا لا ننسى كل هذا في دير ياسين ولا ننسى كل هذا في الارض السليب . وامامنا ايها السادة ، امامنا مستقبل يوحى بنفسه للمصير سيأتي اليوم الذي تمرغ فيه جباهنا بدمائنا دماء الاطفال ، دماء الشيوخ والشباب وخزى العرض والعار ، امامنا نفس المصير ان نخاذلنا ولهو انجحنا لئلا اولئك الذين يلتمون كياننا بالمتفجرات ويسمون مشاعرنا بالمورفين .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انها لفرصة عظيمة نتلقى فيها المساعدات غير المشروطة لتكون مادة الامنت في صرح كياننا واننا لنعلم بان هذه المساعدات هي مؤقتة تنتهي بانتهاء الدوافع لدى مرسلها وهنا ارجو ان اشير الى ان مدى استفادتنا لهذه المساعدات يجب ان يكون في مجالات الانتاج لا في مجال الاستهلاك ويجب ان تصرف وفق المشاريع التي نصممها نحن ونقع بصلاحتها للوجود ولكن الذي حدث ويحدث ان معظم هذه المعونات تأتي في ركايبها المهنيين والفنيين ويعد دوح من الزمن يعود المهنيون والفنيون والمعونة في ركايبهم وهكذا تعود المعونة كما اتت وهكذا تحضي المعونات رواتب للموظفين وعلاوات للمهنيين . فلما ونحن لا نزال نتمسك بالقول التقليدي بانه ليس لدينا مهنيين وفنيين لهم خبرة هؤلاء الاجانب . وهنا اتساءل اليس بإمكان الحكومة اية حكومة سابقة ان ترسل البعثات العلمية لانتاج مثل هؤلاء المهنيين والفنيين والختصاص في هذه الناحية من هذا الاختصاص ثم اننا نلاحظ بوضوح ان معظم هذه المعونات تذهب جملة في مشاريع ثبت فشلها لانها اصلا صممت لتحقيق هذا الفشل وقد مضى علينا عشرات السنين ونحن نتلقى مثل هذه المعونات فهل هناك مشروعا اي مشروع ثبت نجاحه ؟ وان هذه المعونات الاجنبية وان جاءت اليها بدون شرط الا ان هناك دوافع لدى مرسلها تحقق لهم مقاصد ومصالح ويسبي ان كل دولة تبني علاقاتها مع الدول الاخرى على اساس من مصالحها وتظرالى الآخرين من زاوية هذه المصالح والاغراض فطالما اننا غير ملتزمين ازاء هذه المساعدات فان الدول التي تبعث لنا بها غير ملتزمة بها في اي وقت وعندنا تشاء على ضوء مصلحتها وضررها .

وجميل من الحكومة ان تصرح بكل جرأة انها في عام ١٩٧٠ سيكون الاردن غنيا عن كل معونة ومساعدة وذلك بتهيئة البلد اقتصاديا في مشاريع مشرة واعمال بناء . اما هذه المشاريع والتي ستأتي لنا بها الخير العميم لم ينوه عنها البيان الوزاري بشكل يبعث في نفوسنا الثقة واليقين والاطمئنان الى امكان نجاح هذا الوعد طالما نرى امامنا عدة مشاريع حية تموت ومشاريع تعيش بيننا مندسين ولم تولد .

وبهذه المناسبة ارجو ان اشير الى مشروع قناة القور الشرقية هذا المشروع الذي اهلك الملايين من الدنانير كما اهلك المئات من الملاكين والمزارعين ، لقد كانت هذه المنطقة وقبل الشروع بهذا المشروع تروى من السيول والجداول والروافد وكان يسقى منها ما لا يقل عن البانين الف دونم بالإضافة الى عدة الاف اخرى ارويبت بواسطة مياه الضخ من نهر الاردن فجاء هذا المشروع واعاد تنظيم الري بشكل جميل كما هو مطبوع على الورق ليسقي في مراحله الثلاثة مائة وعشرين الفا من الدونمات مقابل عدة ملايين من الدنانير حملت هذه جميعها كشفقات على الارض وبالتالي على المزارع . فرزحت الوحدة بالديون واصبحت تكاليف الوحدة أكثر بكثير من المحصول المنشود وقسمت المياه على هذه الوحدات مقابل ثمن بالوسائل التي تقسم فيها المياه بمناطق البلديات وهكذا اصبحت الوحدة الزراعية عبئا على كاهل صاحبها بشكل جعل الملاك والمزارعين الى الحرب من الارض وهنا تبرز لنا حقيقة خطره اود ان اشير اليها . لقد اصبحت الوحدات الزراعية في هذه المنطقة متوفرة بان يشترى ويظهرت هناك محاولة في نفس المنطقة من قبيل وكالة غوث اللاجئين واستعدادها لشراء بطاقتهم ، واصبحت التسهيلات لدى اللاجئين وامكانية البيع والشراء سهلة ومتوفرة

واخشى خلال مدة وجيزة متصبح هذه الاراضي ثمنا لتلك البطاقات التي تعني بيع الحق في فلسطين وهنا ارجو ان لا يكون محصول مشاريعنا خناجر نطعن بها من الامام .

#### معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان لي ملاحظة اخيرة في موضوع الاعانات والمساعدات ، لقد علمت يقيناً ان بعض الحكومات مصدر هذه المعونات تقف بالمعونة ونحن في الطريق لتفرض علينا الوسيلة والكيفية التي يجب ان نفق فيها هذه المعونة وقد حدث فعلاً عند تعديل قانون قناة النور الشرقية في المواد المتعلقة بتحديد الحد الاعلى والادنى للوحدات الزراعية ، وهنا اتساءل ماذا يكون حالنا وكيف نواجه مشاريعنا واعمالنا اذا ما اوقفت هذه المعونات خلال الفترة التي تسبق عام ١٩٧٠ ( عام الاكتفاء الذاتي ) واننا نلاحظ بوضوح ان المعونة الاميركية بدأت تقلص تدريجياً وكأنها تنذر بالانقطاع في اي وقت كما واننا نلاحظ بان المعونات الاخرى ليس لها طابع الاستمرار وبالتالي سيأتي اليوم الذي لا نجد فيه غير انفسنا في الميدان .

#### يا معالي الرئيس ،

اننا ندرك الظروف القاسية التي تواجهها الحكومة اية حكومة في الاردن امام عدة اوضاع تشكل في مجموعها اقسى ظرف تواجهه حكومة اي بلد وان عنصر السكان ليحتاج الى عنصر المال لكي تحقق ما تريد ولكن عنصر المال هو الذي يبحث عنه وتتصوره كالمسزاب في بطون المشاريع التي لم تولد بعد . وهكذا فان اي مجتمع لا يكون مثالي كما يرغب الفلاسفة الا اذا شبتن وامن ونحز واتي استقرار سياسي لا يتمكن ان يأتي الا في جو من الاستقرار الاقتصادي والمستوى المعادي لمعيشة السكان .

واننا ونحن نشكر الحكومة التي تأخذ على عاتقها بناء وطن نموذج وتعبئة قومية في جو من الحرية الاقتصادية والى غير ذلك من التعهدات والوعود نجد من الواجب ان نشير الى ان هذه الحكومة قد قامت بمعظم التزاماتها في الفترة التي تسلمت فيها اعباء الحكم والخدمة مع الحفاظ بان هناك اخطاء جسيمة في جميع المجالات قد ارتكبت ولكننا ونحن نحمل امانة الامة لا بد وان ننظر الى الامور بعين الواقعية والتجرد لان ضمائرنا لنا بالمرصاد لانجاملنا ولا نحايثنا والسلي لا يخشى ضميره لا يخشى الله ولا يخشى احد .

#### معالي الرئيس ،

لقد ذهب البيان الوزاري فيما ذهب الى موضوع الانتخابات والاحزاب والى مضاعفة الخدمات في جميع الحقول الاجتماعية والصحية والتربوية والزراعية والاقتصادية والى غير ذلك من هذه المجالات وقد جاء البيان بحمل التأكيد والقواعد المثل لتحقيق اكبر قسط من النجاح في جميع هذه الميادين بما يؤمن لهذه الاسرة الكريمة الخير والازدهار والحقيقة بان ممارسة الفرد لحق الانتخاب في اطاره من الشورى هي اسمى وسيلة للتعبير عن المواطنة الصحيحة ولكن الذي لمسه من التجارب الانتخابية التي مرت بنا ان القانون يعيش في جو مثالي بعيد عن واقع الانتخاب وتطبيقه ، ولا ننكر ان قانون الانتخاب نفسه يحمل من الثغرات والشقوق الكثير يشكل يصم وجه حرية الانتخاب ويغير احياناً وجه المعركة .

ولما ما اشار اليه البيان من ان المرأة ستسهم في ممارسة حق الانتخاب فهذا امر موضوعي يبحث في حقيقته ، وفيما يتعلق باعادة النظر بتشكيل الاحزاب فهذه خطوة جريئة وعادة من الحكومة وانني ارى ان الاحزاب هي مرآة الوعي والحرية وان اختلاف

هذا يحدث امام القانسون وباسم القانون . هذا بالإضافة الى مئات التقارير التي ترمي هذا بالحياة وذلك بالخزيرة وقد اصبحت كلمة (مخلص) او غير مخلص لغة الناس ومصدر ارباب واصبحت هذه الجملة تشرى وتباع بالسوق وقد زج بسببها المئات في السجون كجرائم ورد بحقهم تقارير من رسل السلام اولئك الذين يشتغلون بتجارة الولا والاحلاص والاولى بالحكومة الموقرة وهي الحريصة على حرية الناس وكرامتهم ان تقلد ابناء هذه الاسرة من عبث ودجل اولئك الذين يهددون الامن باسم الامن ومحطمون القانون باسم القانون وان كل فرد من ابناء هذه الاسرة امين على اسرته امانته على نفسه واطفاله وعرضه ، وارجو ان اؤكد ان مئات من الناس يذهبون ضحية الزور والافتراء وان اولئك الذين يتلفعون بالقانون تحت اسم المباحث والقسم السياسي انما هم انفسهم بحاجة الى من يراقبهم ويراقب تصرفاتهم وجرائمهم المتعددة .

#### معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد اوجزت الحكومة في بيانها موضوع الخوض في علاقاتنا الخارجية مع الدول العربية الشقيقة مكثفة بالاشارة الى ما ورد تفصيلاً بالكتاب الايض الصادر عن الخارجية الاردنية واننا بعد الدراسة الواعية لهذا الكتيب لنفخر جداً بمحسن نوابنا ومبادرتنا القائمة لانتهاز كل فرصة تزيل الفقرة والخلاف مع العربيات الشقيقات واننا نرغب بايمان ان تصالح هذه الممدودة كل يد عربية مخلصه . وبالرغم من كل اساءة قلنا لا نرضى ان تبقى علاقاتنا مع العربيات الشقيقات من التردى الى الحالة التي وصلت اليها لاننا جزء من هذه الامة نشترك جميعاً بمشاعر الزاخرة والامل . واننا لنشعر بمرارة ونحن ننظر الى علاقاتنا مع الشقيقات العربيات فلا نجد الا تباعداً وفرقة توجسا وريبة

الراي والاسلوب بينها يشكل مظهراً من التنافس النبيل في سبيل خير الامة ومنعتها والتي اعني بالاحزاب تلك التي تنبع من صدور ابناء الاسرة لتثير السيل امام الآخرين وان بلدنا والحمد لله مركز الروح ومصدر المبادئ غني برجاله قادة لا مقودين ، غني بمبادئه ديناً ودنياً ، يعطي المفاهيم والاهداف ويشع النور والسلام . من هنا نريد الاحزاب وليأت اليها من هناك ، من هنا نبعث القومية ونعرف الاشتركية ونخرج الديمقراطية ونعمم السلام ، اننا نريد احزاباً لا عملاء تعيش في حدود الاسرة ومن اجلها وعندما تصلح النية ويصفو الهدف وتؤكد الثقة فلا خطر على الموظف من الاحزاب ولا منه ولا خطر على الجندي ولا منه ولا خطر على المعلم والطالب ولا منه فيصبح الجميع من الاسرة واليهما ومن الامة واليه ومن الانسانية واليهما .

#### معالي الرئيس حضرات النواب

ورد في البيان الوزاري ايمان الحكومة بكرامة الفرد وحرية وان هذا التصريح من جانب الحكومة ليشعر بالتأكيد اننا ابناء هذه الاسرة مستخلص من المطاردة العنيفة التي يمتنها رجال المباحث فاصبحوا يلاحقون الفرد كظله في كل زاوية ومكان واصبح للمواطن يشك في نفسه وفي ولائه واخلاصه للبيكة وولاده ولا ادري كيف يقول ان لدينا امن واستقرار وجميعنا اسرة يؤلف بينها الحب والوفاء وفي ذات الوقت تبهر عشرات الالاف من الدناير كرواتب مكشوفة ومستورة لاتامن تسميهم رجال المباحث واحياناً رجال قسم سيامي وتارة رجال امن واخرى رجال فلان وفلان حتى اصبحت هذه الفئات تشغل بمجموعها ( فرقة الجستابو ) . يدخلون البيوت ليلاً نهراً من الابواب والنوافذ والسطوح يفتشون هنا وهناك لا يراعون حرمة منزل او كرامة مواطن وكل



( ٣١ )

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور احمد خريس  
فليفضل

الدكتور خريس نائب اريد :

بسم الله الرحمن الرحيم

مهالي الرئيس ، اخواني النواب

يطيب لي في بدء مناقشتي البيان الوزاري ان ارفع شكرى لجلالة الملك المعظم الذي اصدر امره السامي بضرورة اجراء انتخابات حرة نزيهة تعكس وجه الشعب الحقيقي ، ولا يسد لي من ان اشكر الحكومة التي اشرفت على تلك الانتخابات والتي حققت الرغبة الملكية السامية راجيا من الله تعالى أن يولقنا جميعا لخدمة هذا البلد ، وان نمارس حقنا الديمقراطي الجديد بشكل يستهدف مصلحة الشعب العربي في الأردن ومصلحة الامة العربية العليا فلا يستحق نعمة الديمقراطية من لا يستطيع ممارستها ، وليس من الوطنية في شيء كل ذي رأيين ، رأي داخل المجلس ورأي في الشارع ، وليس من الوطنية في شيء من ينبع رأيه من مصالحه الشخصية دون مصلحة الشعب ، والكبت لن يطيل عمر الاضطهاد ، والحرية لن تقصر عمر العدالة .

انني اؤمن ان الشعب مصدر السلطات ، وعليه فان كل تخطيط لا ينبع من الشعب ولا يستهدف مصلحة الشعب مآله القتل الاكيد ... فالنتيجة العامة التي جسامت في البيان الوزاري اجراء سليم شريطة أن يستهدف مجموع الشعب من طلاب وعامل وفلاحين وموظفين وجنود تاركاً لهم حرية التفكير ، وممارسة تلك الحرية دون أي تأثير كل ضمن دائرته ، وضمن اختصاصه وضمن مصلحة اردنا العزيز . والمصلحة العربية العليا . . . ولا بد من مباركة خطوة الحكومة

واقول بجرأة ان علاقاتنا لم تكن في اي وقت اسوأ مما عليه الآن وما اجراء الحكومة الكويتية الاخير بخصوص الاستغناء عن العاملين فيها من الاردن الا نتيجة حتمية لتردى تلك العلاقات . اما علاقاتنا مع السعودية الشقيقة فلا تزال مبهمة حتى امام نواب الشعب وكل ما نعرفه عن تلك العلاقات ما اذيع على اثر صدور البيان المشترك .

مهالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اما بخصوص مطالب اللواء الشمالي وقضاء الكورة ، فاني اشكر الزميل المحترم النائب نجيب الرشيدات الذي تطرق الى بعض حاجات هذا القضاء الا انني سأتقدم بمجال اوسع للمجلس اواخر ولا الحكومة بتقارير مفصلة وبحاجات ومتطلبات هذه المنطقة التي رأها الزميل بعينه بانها مهملة . واودان اشير الى ان وكيل وزارة الداخلية عندما ذهب لجنة الاغاثة في جولتها الاخيرة على المناطق قد زارت كل المناطق باستثناء قضاء الكورة ، وقد اشرت بذلك الى دولة رئيس الوزراء فاجابني بان اللجنة ستزور هذا القضاء ، ولا تزال تزوره حتى الآن !! واعتقد بان اللجنة المحترمة قد عرفت ان هذا القضاء شافك المسالك فاراحت نفسها من هذه المشقة .

اما بخصوص الثقة فقد اشار النائب زميلي الاستاذ يوسف العظم في بيانه الذي يتعلق بمبادئ الدين ، والمبادئ التي يجب ان تبني عليها المجتمعات فاني اؤيد جميع ما قاله الى الحد الذي اتفق به .

اما بخصوص ما اشار اليه الزميل من ان هناك بعض الحكومات السابقة او الناس يتشفون الى حجب الثقة عن هذه الحكومة ، فاني اتول اني اجمع الناس حتى يثبت العكس .

وعلى سبيل المثال فان الخدمات الصحية فيه عاجزة عن سد حاجة السكان ، فلا يوجد فيه سوى مستشفى واحد عدد أسرته ( ٩٢ ) وفيه طبيبان ، بينما يزيد عدد سكانه على ٢٥٨ ألف مواطن .

وانني اذ اترب باهتمام جهد الحكومة لانجاز المشاريع العامة التي ستعود على المواطنين بالخير العميم اقلت النظر الا ان القروض التي يأخذها الفلاح تحمل في معناها التطلع الى الربح وهذا ما يتنافى مع الدولة . فالدولة ليست تاجرا ، فالفلاح يأخذ مد القمح بمبلغ ٧٧ قرشا يدفعها بالموسم الزراعي . في الوقت الذي يكون فيه ثمن مد القمح ٥٠ قرشا ، كما وانه لا يجوز أن يغيب عن بال الحكومة ان بلادنا لا يعقل أن تكون خلو من البترول وكل الأقطار المحيطة بها منتجة له

لذا فالحكومة مدعوة للاهتمام في التفتيش عن البترول بالتعاون مع الشركات الجديدة بتلك المهمة والبعيدة عن المطامع والاغراض الاستعمارية ، حتى يتم تشغيل الوطن في العمل وتزداد ثروتنا القومية وننتخلص من المساعدات الاجنبية وبذلك نتخلص من آتير مظهر من مظاهر الاستعمار ، كما وأرجو ان لا تركز الحكومة السياحة في مناطق محدودة ، فلو كانت جبال عجلون المعروفة لدى الجميع موضع عنايتنا لكانت تضاهي مصايف لبنان في جبالها ومساهمتها في زيادة الدخل القومي .

اما الجيش فاني اذ اعتر به جيشا عربيا تتجمع فيه طاقة الشباب الفتية ليكون سدا منيعا يحفظ الاردن والعروبة من المؤامرات الاستعمارية الغاصبية . ومن خطر الصهيونية الغادر اتخى من الحكومة ان تعيد النظر بعموم الافراد الذين سرحوا من صفوفه ، لتعيد للخدمة العسكرية من تثبت برأته من التهم الموجهة اليه تفضيلا للثبته العامة التي جاءت في البيان الوزاري ، كما اتخى ايضا ان تواصل الحكومة

في اعطاء المرأة حقها الانتخابي ، وانني واثق من انها ستمارس هذا الحق ممارسة صحيحة تستهدف رقي هذا البلد والتقدم به خطوات سريعة نحو الحياة الحرة الكريمة حيث يتساوى جميع المواطنين ويسود نظام تكافؤ الفرص فيما بينهم .

وان السباح بتشكيل الاحزاب خطوة تتمشى مع الوضع الديمقراطي الصحيح الذي ننشده مع رغبتى الصادقة في التأكيد على ان الحزب الذي لا ينبع من حاجة الشعب ومن ضميره ولا يكون معبرا عن مشاعره واحساساته سيكون مصيره القتل الاكيد وان الحزب الذي لا يعتمد على مجموع الشعب قاعدة له ، والذي لا تكون المصلحة العليا هدفه سيكون اداة طيعة لخدمة قادته للوصول بهم الى اغراضهم الشخصية . . . ولا بد في هذا البلد الناشيء من ان تمر في مثل هذه التجربة وعلى عاتقنا تقع مسؤولية فشلها أو نجاحها .

تعهلت الحكومة بتوفير الخدمات العامة للجميع . . . ومثل هذا كان يحصل في كل البيانات الوزارية السابقة ، واذا زرنا معظم القرى نجد انها زالت محرومة حتى الآن من الماء والكهرباء والوحدات الصحية والشعب البريدة والطرق المعبدة وكل الخدمات العامة وجبلا لو ركزت الحكومة على القرية أكثر من ذي قبل وبرت بوعدها .

جاء في البيان الوزاري - وان العدالة في التوزيع والحلابة الى هذه الخدمات هما الحكم القيصلي في تقريرها وتقديمها ضمن الامكانيات الحالية المتوفرة .

ان مثل هذا القول لا يمكن الا أن يكون موضع احترام الجميع ، ولكن الاخذ به يزيد احترامنا ، فلواء عجلون يتساوى في الحرمان من الخدمات العامة مع عدد من الاودية ويماني من عدم العدالة في توزيع تلك الخدمات رغم اتساعه وكثافة عدد سكانه . . .

هكذا منذ الفصول

خطتها للافراج عن بقية المعتقلين السياسيين وتشجيع اللاجئين السياسيين للعودة الى بلدهم للمساهمة في بناءه.

واني اذ اؤيد التجدد المستمر في الجهاز الاداري للقضاء على الرشوة والمخسويات لا بد من الاشارة الى القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٤ بشأن وزارة الاشغال العامة حيث يعتبرها جهاز تخطيط ومراقبة وصيانة وبموجبه سيفصل جميع العمال وصغار الموظفين من جهاز الوزارة ليوضعوا تحت رحمة المتعهدين الذين سيفضلون الآلة عليهم طلباً لزيادة الربح وبذلك تكون الحكومة قد ساهمت بزيادة البطالة وزيادة مال الأثرياء الذين يربون مع اموالهم للخارج وقت المعركة الحاسمة مع العدو.

امما قضية فلسطين فهي القضية الاولى لكل حكومة عربية حتى الحكومة السعودية ، ولكل حكومة عربية قضية فلسطين هي القضية الأولى .

انا شخصياً اشك باهكائيات الاردن وفي حال نجاح اية تعبئة ، اشك باهكائيات الأردن ان يسترد الوطن السليب .. كما اشك في اهكائيات العرب في حالة وحدة الصف العربي ان يسترد الوطن السليب . فكيف يمكن في حالة وحدة الصف العربي بين انسان يتبع الديمقراطية لشعبه ويسين آخر لا يعترف بشعبه مطلقاً ، وبين ثالث يحكم بالديكتاتورية شعبه ، وبين رابع لا يعرف كيف يحكم شعبه ... كيف يمكن في ظل وحدة الصف العربي ان نعلن بأن هذه الوحدة ايضا قادرة على اعادة الوطن المقتصب .

لانا شخصياً لا اومن بقدرة الاردن والى اي مستوى يصل على احسانه فلسطين .. ، وكذلك لا اومن بأن وحدة الصف العربي قادرة على استعادة فلسطين ، ولكن الحكومة مدعوة لأن تصفى العلاقات

العربية بشكل يوصلنا الى مرحلة شعبية صحيحة مرحلة يساهم فيها الشعب العربي في كل اقطاره مساهمة صحيحة وعندها اذا كانت هناك وحدة عربية صحيحة وحدة شعبية صحيحة ، عندها يمكن ان نتطلع الى استرداد الوطن السليب .

أما نحن فيتمنى لشعبه الذي اتقى له الرفعة والتقدم نحو حياة حرة كريمة في النظام الذي اختاره لنفسه كي يواكب التطور العربي والمالي في مضار الحضارة والتحرر والعدالة الاجتماعية .

موقف الحكومة من هذا الموضوع حقن الدماء البنية والمصرية ، وانا اعتقد ان الاذاعة فرع اوصوت للحكومة .. موقف الاذاعة مناقض تماماً لموقف الحكومة ، ولذلك اعتقد ان الحكومة لم تلتزم بهذا المعنى فعلياً ، واني اعتقد ان تمسكنا بالامام السليبي اضهد شعبه طيلة مدة حكمه لا يعطي الامة العربية دفعا للامام ولو خطوة واحدة ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال ان نفضل حكم الامام السليبي المعروف على حكم لا نعرف منه شيئاً ، ولذلك اعتقد ان من حق الثورة اليمنية الجديدة والتي لا نعرف شيئاً من سيئاتها ، اعتقد ان من حقها ان تعطيا القرصة لممارسة الحكم في اليمن كي نستطيع المقارنة بينها وبين الامام .

أما الثقة فاني اريد ان اوضح رأيي بعد النقاط التالية :

١ - الحكومة فشلت في تطبيق المساواة بين المناطق في المملكة .

٢ - الحكومة فشلت في تنقية الجو العربي .

٣ - موقف الحكومة خاطيء من قضية اليمن .

٤ - ان الحكومة تعترف باننا نصادي من يعادينا ويعادي امتنا .. الخ وانا اجد العكس ان الحكومة تصادق من يعادينا وتعادي من يصادقنا . وعلى هذه الاسباب احجب الثقة .

( ٣٢ )

الرئيس : الكلمة الاخيرة للسيد علي الرميحي السيد الرميحي نائب رام الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب

بعد الاطلاع على بيان الحكومة لتقديم الثقة اجد اني ملزم لتقديم هذه الملاحظات واني اكتفي بما جاء به الرميل سعادة النائب كامل بك محي الدين بخصوص شرح قضية فلسطين لهذا اقول ان بلدنا الآن بامس الحاجة للتجديد الاجباري في هذا الظرف حيث ان عموم البلدان العربية المجاورة يطبق بها هذا القانون لمدة ستين كما اني اطالب باحضار السلاح اللازم خصوصاً السلاح الحديث كي يتسنى الى جيشنا الباسل ان يتدرب على هذه الاسلحة واني اطالب الحكومة على ان تقوم باسرع وقت للحصول على الاسلحة والاموال اللازمة من اي قطر من اخواننا الدول العربية ومن اي جهة اخرى واذا تعلق بالحصول على الاموال اجد من الحكمة ان تبادر الحكومة لتوفير الاموال من داخل البلاد بتجميع الاموال من المواطنين خصوصاً عند نشوب الحرب مع وضع قانون تقشفي تمتشى عليه الاسرة الاردنية كما اني التفت نظر الحكومة بان تبادر ببناء وحشد اكبر عدد من المواطنين في الخطوط الامامية وتوفير البناء والحصول على الخط الاول كي تكون خطوط دفاعية ومنطلق لجيشنا لاسترداد الوطن السليب من الصهيونية الفاعرة واني اشكر جلالة الحسين المعظم للمحافظة على القضية الفلسطينية ووعده ان قضية فلسطين هي بالنسبة الى الاردن حياة او موت وانا فامل من الحكومة ان تبادر في العمل الخفي للحصول من الدول الشقيقة على المساعدات اللازمة .

٢ - اما بخصوص علاقاتنا مع الدول العربية ارجو هذا المجلس ان يعمل على السعي الخفي الى تحسين علاقاتنا مع اخواننا الدول العربية واني انني على ما ورد في خطابات اخواني النواب الذين سبقوني وطالبوا بارسال وفد برلماني لتصفية الجوع مع اخواننا في الدول العربية كما اني ارى على الحكومة ان تقف على الحياء مثل حكومة لبنان مثلاً وان توقف الحملات الاذاعية كي تكون السباقون في توقف هذه الحملات حيث ان هذا لا ينفع سوى العدو .

٣ - ان ما ورد في بيان الحكومة بخصوص مكافأة القضاة والموظفين حسب اشارة البيان هذا ارجو ان اسأل الحكومة على ان هذه العبارة قد تشمل الجيش والامن العام والحرس الوطني الذين هم القوة التي تحافظ على هذا الوطن واني اطالب الحكومة برفع رواتب هذه القوات وخصوصاً الحرس الوطني بالنظر لقدسيته ولهذا يجب ان يكون لهم الحظ الاوفر ووضع الموازنة اللازمة في السنة القادمة .

٤ - ان بيان الحكومة بخصوص مساواة المرأة وما ورد به ارجو ان اسأل الحكومة هل ان هذا القانون يشمل عموم الاسرة الاردنية ويوفر لها دخول الانتخابات النيابية او ان القانون ينطبق على المرأة المثقفة فقط .

٥ - ان ما ورد في بيان الحكومة بخصوص اخواننا في اليمن يشير الى ان الحكومة الاردنية تحافظ على حرية الشعوب وتقرير مصيرهم وقد اشار دولة الرئيس على ان الحكومة الاردنية لم تقدم المساعدات في المجال العسكري بل ان الحكومة الاردنية تعطف على الحكومة السابقة لهذا اوجه سؤالي الى الحكومة امثالاً هل ان الحكومة مستعدة لعدم تقديم اي عون عسكري الى اليمن في المستقبل

هكذا منه لأصل



في الحقلين العسكري والمادي كما اني اتساءل هل الحكومة ستقدم المساعدات الى اليمن مع المملكة العربية السعودية حسب المعاهدة الواردة الذكر اذا لزم الامر وما هي المنافع التي تعود علينا في هذا التدخل .

٦ - الجمعيات التعاونية فكرة سليمة لهذا اجد من الحكمة ان توضع رقابة على هذه الجمعيات حيث ان اغلب المشتركين الذين اشتركوا في هذه الجمعيات يلاقون المشقات في هذه الاوقات المناسبة دفع الفرد منهم ويدفع المشترك ٩ في المائة وعند تسديد الاقساط في وقت التسديد يتعذر على المشترك دفع المطلوب منه لعدم قيامه بصرف المبلغ الذي تسلمه في طريق سليم واني اطلب من الحكومة ان تمد يد العون الى سكان الخطوط الامامية من القروض وشق الطرق وصرف البذار وتوقيف تخصيص القروض المتأخرة ومد الخطوط التلفونية وتفتح العيادات الصحية .

٧ - جمعيات السكن هي الاساس في حياة المواطنين وخاصة الموظفين والعامل واني اقترح ان يعالج هذا الموضوع المعالجة الايجابية وان التجارب السابقة كانت اكبر دليل على ان الموظف الصغير والعامل كان آخر من يستفيد من ثمار جمعيات الاسكان .

٨ - ان الاوضاع الاجتماعية والمستوى الثقافي والوضع الاقتصادي يفرض على الحكومة من تشريع لازم لتضمن وجود العلاج وبيعه بانخفاض الثمن والاسعار وان تأخذ الحكومة بتأمين الطب والدواء وتكاييف وزارة الصحة ان ترفع مستوى العيادات خصوصاً الخطوط الامامية حيث اعتقادي ان كسل مجلس في المملكة الاردنية بحاجة الى المعالجات والمستشفيات والطلعات البريدية والصحية .

٩ - ما هي المساعدات التي تقدمت بها المملكة السعودية والعروض في الحقلين المادي والعسكري بعد المعاهدة اذا حصل تعدي على بلدنا وهل بإمكان المملكة السعودية ان تقدم لنا المساعدات من الجيش والاسلحة عند الحاجة واذا صبح هذا ما هو المانع بيننا وبين المملكة العربية السعودية من ان تقدم لنا الاسلحة خصوصاً الحديث لاجل تمرين جيشنا على هذا السلاح وجيش الشقيقة السعودية في هذا الظرف الدقيق ان تأخير تقديم هذه المادة من السلاح والاموال يضر في مصلحتنا جميعاً واني اعتقد ان العدو قد احتصل على جميع الاسلحة اللازمة منتظراً اليوم المناسب لمهاجمة هذه الاقطار كما اني اطالب الحكومة بضرورة ارسال وفد عسكري الى اخواننا في الدول العربية كي تقف على مدى المساعدات التي يمكن تقديمها بالنسبة لنا في الاردن ولا لزوم الى سماع الاذاعات لاجل الاستهلاك المحلي فقط .

١٠ - ان قسماً من الطرق في الضفة الغربية التي تعيدت ولحد الآن لم يتت العمل بها خصوصاً بعد رصد الاموال لها في السنة السابقة ولهذا لا اجد مبرراً لتوقيف هذه الاعمال كما انه يوجد عدة طرق غير مرصوفة ومعبدة ستقدم بها كشوفات في المستقبل .

١١ - ارجو اصلاح وتوفير العمل الى العمال لاجل تحسين احوالهم والذين الآن هم بأمر الحاجة في هذا الوقت العصيب كما ان العامل مهضوم الحقوق لعدم توفر الاعمال وتحكم الاقطاعيين لعدم وجود القوانين التي تحفظ حق العامل ويعمل بموجبه ثمانية ساعات فقط حسب قانون العمل في جميع العالم .

١٢ - اطلب من الحكومة العمل على توفير الكتب المدرسية والقرطاسية دون اللجوء الى اخذ الثمن بل يجب على الحكومة صرف جميع اللوازم في مدارس المملكة على حساب ميزانية وزارة المعارف مع لفت

نظر وزارة التربية على ضرورة اعادة النظر في بعض من المدارس في المملكة خصوصاً الضفة الغربية حيث اني بعد زيارتي الى هذه المدارس وجدت ان القسم الاعظم غير صالح وغير صحي مع العلم ان وزارة التربية تصرف اجارات باهظة على مثل هذه المدارس مع العلم انه يوجد محلات مناسبة من وجهة الموقع والتبوية والصحة لا تتجاوز اجور هذه المدارس عن اجور المحلات المشار اليها اذا لا مانع من استئجار محلات مناسبة .

١٣ - ان عدد المدارس الثانوية الاعدادية يبلغ اثني عشر مدرسة في عموم القرى في منطقة رام الله لهذا ارى بعد زيارتي ان الحكومة عليها ان تقوم برفع مستوى هذه المدارس حتى تصبح مدارس ثانوية وفي حالة عدم توفير وتيسير ذلك رفع مستوى عموم هذه المدارس وهي كما يلي : مدرسة ديردوبوان ، مدرسة أبو جرير ، مدرسة سلواد ، مدرسة مزراح النوباني وعارورة مدرسة دير غسانة ، مدرسة اتحاد صفاء ، مدرسة نعلين ، مدرسة نبوتية ، مدرسة سنجل ، مدرسة ترمس عيا ، مدرسة بئر زيت الغربي ، اطلب فتح على الاقل منها اربعة مدارس تكون احداها علمية والثانية صناعية والثالثة تجارية وان يكون مستوى هذه المدارس ثانويات كاملة حتى يتمكن كل طالب من متابعة دراسته في القرية حتى ينهي هذه الدراسة في المحيط القروي حيث في نظري ان نقل الطالب من المحيط الريفي الى المدينة يضر مجرى حياته خصوصاً من الوجهة الخلقية حيث ان الطالب يصعب لا يسالي بالمسؤولية حيث انه في دور المراهقة ولمسجد وجود احد من اوليائه ، يشجعه على ذلك عدم المبالاة لعدم المراقبة لهذا اطلب من الحكومة وضع الميزانية اللازمة لتقيام برفع مستوى هذه المدارس في ميزانية هذه السنة لتقيام بتنفيذ هذه الغاية .

١٤ - لقد سبق وجرى التفتيش عن البترول في هذا البلد منذ مدة طويلة وهذا طبعاً من جملة شركات فهل بإمكان الحكومة اطلاق هذا المجلس على التفقات والنتيجة التي وصلت اليها لحد هذا اليوم حيث ان عموم البلدان المجاورة قد خرج البترول بها واني اعجب من ان النتيجة لم تكن في صالحنا لحد هذا اليوم .

١٥ - ان الترتيبات التي حصلت في اصلاح الجهاز الحكومي خصوصاً الامن العام في الضفة الغربية هي غير حكيمة لهذا اجد من المصلحة ان يشترك المسؤولون في المسؤولية من الضفتين ويكون العدد متساوياً حتى لا يشعر ابناء الضفة الغربية عدم انصاف ابناءهم في ادارة المسؤولية المشتركة وانهم مجردين من الصلاحية وان التعديل له منفعة كبيرة بالنسبة لمصلحة الجميع واني لا اقصد في هذا التعبير على ان الفرق بين الضفة الغربية والشرقية ولكني ارى كواطن صالح يهيم امر هذا البلد اجد نفسي ملزماً بلفت نظر المسؤولين لما يتردد بين المواطنين في اصلاح هذا التعديل كي يقوم كل مواطن بواجبه لخدمة هذا الوطن في ظل صاحب الجلالة الحسين العظيم .

١٦ - بمناسبة الظروف الحاضرة ارجو لفت نظر الحكومة ولفت نظر المسؤولين في الضفة الغربية وبالأحرى الخطوط الامامية على ان لا يكلف المواطن في القرى الامامية باصلاح الاستحكامات وعمل المدارس ولهذا اجد ان من الوجوب عمل واصلاح المدارس والاستحكامات على حساب قيادة الجيش حيث ان ابناء الخط الاول هم بحاجة للمساعدة خصوصاً لتكرار المحل في السنين الماضية واذا تعذر الامر من عدم قيام الجيش في تقديم هذه الخدمة اجد من الحكمة تخصيص مبالغ لهذه الغاية في الميزانية القادمة من السنة الجديدة لصرفها على العال والوكسان نصف الاجار .

هكذا منه لأصل

١٧ - اني اؤيد قرار اللجنة الخارجية بخصوص قضية فلسطين وعمل اللازم لانتخاب وفد للذهاب الى الدول الشقيقة والطلب منها تقديم العون اللازم لمعالجة هذه القضية .

١٨ - ان قانون التقاعد القائم الآن يخص الموظفين والاحرى الذين لم يعض على وجودهم في الخدمة المدة القانونية وقد فصلوا من وظائفهم قبل الوصول الى المدة بداعي التطهير انه في الحقيقة يحجب في حقوق الموظفين لهذا اطلب تعديل هذا القانون لمدة اثني عشر سنة فقط وان يفسح المجال في المحلات الامنيّة لرفع القضايا اللازمة عند الحاجة ولهذا اعطي الثقة حالياً طالبا من الله ان يوفق هذه الحكومة في خدمة البلاد في ظل حضرة صاحب الجلالة .

والسلام عليكم

« تصديق »

الرئيس : والان ارفع الجلسة للاستراحة لمدة عشرة دقائق ثم بعد ذلك لاكمال الجلسة  
« وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس للانعقاد »

٥ - جواب دولة رئيس الوزراء  
على كلمات النواب المحترمين

الرئيس : بعد ان انتهت فترة الاستراحة نعود لمواصلة البحث .

والكلمة الان لدولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اتقدم اولاً بالشكر لكافة الملاحظات التي ابداها الاخوة النواب وكافة النقاط الامنيّة للمكينة السني تعرض لها الاخوان سواء الذين وعدوا الحكومة بالثقة او وعدوها بحجب الثقة .

كان يودي لو اتسع الوقت ان ارد على كل نقطة اثارها كل نائب ، نقطة نقطة ، ولكن وبالنظر لضيق الوقت ساحاول ان اجمل النقاط الاساسية التي تعرض لها الاخوان النواب ، وأرجو ان تناح لي الفرصة في المستقبل لأناقش الاخوة النواب عن كل ما اورده نقطة نقطة .

ارجو ان يكون واضحاً عند بحث السياسة العامة لهذا البلد وعلى الاخص السياسة الخارجية ان هناك مستويين من البحث .

هناك المستوى المتعلق بكيان هذا البلد وبامنه وباستقراره ، هذا المستوى لا اعتقد ان من حق اية حكومة او أي مجلس ان يناقشه ، نحن نناقش من خلال المستوى الثاني مستوى الحكومات واساليب الحكومات في تنفيذ مخططات المستوى الأول وهو مستوى الكيان . اعتقد وحتى يكون البحث ايمانياً بكل معنى الكلمة والا يكون وسيلة للبلبة والتشويش وانحصام ولترديد اصدااء آراء غريبة عن هذا البلد فارجو ان نقيد بهذين المستويين .

لقد جرى حديث كثير عن العلاقات العربية ، بعض الاخوان هنا قال ان العلاقات بين الاردن والبلاد العربية لم تكن في حين من الاحيان اسوأ منها الان وهذا كلام خطأ ، علاقتنا بكل الدول العربية علاقات ممتازة باستثناء مصر ، في خلال السنة الماضية ولجنة الشؤون الخارجية تعرف ذلك بالذات تعرف هذا بالتفصيل وكما شرح لها معالي الدكتور حازم نسيه ، لم تترك هذه الحكومة فرصة لافساح المجال ولد يد الاردن الكريمة لكل من يصفانها الا وطرقتها ، هذه امور لا يتحدث عنها بالصحف ولا موضوع خطابات ولا موضوع تصريحات وانما كنا بالحاح واصرار نحاول ان ننقل الكتاب الأبيض للعلاقات العربية حرقاً بحرف وكما يبدو لي هنا

المستوى الأول ، مستوى الكيان يفرض علينا ان نقف وقفة صلبة ولكننا نتألم ، مصر بلد عربي اولاً وآخر ، لا نريد ان يكون بيننا علاقات سيئة نريد ان تكون علاقات تعاون ولكن اذا كانت العلاقات العربية حسب مفهوم البعض انها استسلام لمصر فابحثوا عن غير هذه الحكومة .

علاقتنا العربية موجودة في الكتاب الأبيض ولدينا من الشجاعة ان نكتب ما نريد وان نعمل بما نكتب وتأكّدوا اننا لن نذبح جهداً بشرياً في تنفيذ كل فقرة من فقرات الكتاب الأبيض في العلاقات العربية لا نقول هذا حتى يقال عنا ان هناك علاقات عربية سطحية نحن نؤمن ان العلاقات العربية الحقيقية الخلفية هي سلاح اساسي لبقائنا وكياننا .

ثاني لقضية فلسطين ، بعض الاخوان هنا قال لقد مررنا بالعلاقات العربية وبقضية فلسطين مر الكرام بمعنى اننا لم نكتب عنها بالبيان الوزاري صفحات وصفحات ولكن معروف ان مخطط فلسطين والكتاب الأبيض للعلاقات العربية هما جزء من البيان الوزاري ، مخطط فلسطين كما نراه وكما نعتقد وكما علمت لجنة الشؤون الخارجية هو طريقنا او الطريق الذي نؤمن انه يقودنا الى مركز القوة والى تحقيق اهدافنا في فلسطين .

احد الاخوان قال ان نتيجة الحديث عن المخطط ونتيجة الحديث في الجلسة السرية اننا اصبحنا في وضع ليس امامنا طريق الا الاستسلام للعدو والصلح مع اسرائيل هكذا قال الدكتور الحسيني ، ان مخططنا من اجل فلسطين مكتوب وموجود ، ان تكون واقعياً وترسم لنفسك مخططاً مدروساً ومعروفاً ليس وثيقة سرية بالمعنى المعروف وانما في وسع اي نائب ان يطلع عليه ويناقشه ويقرأه ويناقش اذا كان فيه ثغرة هذا المخطط هو مخطط على الجهد وليس صلحاً مع اسرائيل كما يقول احد

الكتاب لم يقرأ من بعض الاخوان قراءة عميقة مفصلة . بعض الاخوان هنا اشار الى ان من تأثير السياسة الخارجية للحكومة الحاضرة ان الحكومة الكويتية اخلت في تسريح بعض الموظفين الاردنيين ان الحكومة الكويتية لم تسرح ايّاً من الموظفين الاردنيين وانما أقر المجلس التشريعي الكويتي قانوناً يحتم على ان المصالح ، مدير المصلحة ومساعدته ، يجب ان يكونوا كويتيين وبالتالي شمل هذا القرار عدداً ممن يحملون الجوازات الفلسطينية الذين لجأوا اليها وقتلنا لهم على الرحب والسعة لاجل ان نعطيهم جوازات وجوازات عمل وان نستفيد من خبراتهم .

الحديث عن العلاقات العربية حديث طويل ولكن ككل علاقة بالدنيا مكونة من طرفين .

نحن نؤمن بمعنى العلاقات العربية الجيدة لاننا نؤمن بفلسطين وكتابنا الأبيض دليل على ذلك وقد لاحقناه بالحاح واصرار ويوسع اي نائب ان يذهب لوزارة الخارجية ليرى الجهود المتتالية المتواصلة لتحسين هذه العلاقات .

ليس ذنبنا ان العلاقات سيئة بيننا وبين مصر نحن لا نتحمل مسؤولية هذه العلاقات ، ليس لنا في مصر مؤامرات وليس لنا ضد مصر عشرات الاجهزة الاذاعية التي تحرض على الشتيمة والعصيان في كل دقيقة وفي كل يوم ، قولنا المهاترة الاذاعية ، نشعر انها تصدع ولكن اذا اردتم منا ان نسكت على كافة الاكاذيب فارجو ان تبحثوا عن حكومة غير هذه الحكومة لان هذه الحكومة لا تسكت على الاكاذيب .

« تصديق »

نحن لسنا سبياً في سوء العلاقات مع مصر ، ان مصر تتآمر علينا باستمرار ، ان مصر تتآمر على قضية فلسطين ، ان مصر تنفق ٤٠ مليون دينار سنوياً على شتيمةنا وشتيمة غيرنا من العرب .

هكذا منه الفصل



المؤقتة ، وقد سبق ووعدت المجلس السابق اننا لن نلجأ الى القوانين المؤقتة ، كنت غشياً عندما اعطيت هذا الوعد .

الاسباب التي حدث بنا الى هذه القوانين المؤقتة ولو ان هذه القوانين قد لا تكون مستعجلة وقد لا تكون قوانين ضرورية ولكن بالنسبة لعمل الحكومة كانت هذه القوانين بالفعل قوانين طوارئ لاننا كنا نعمل بالدفاع في طريقنا وكانت هذه القوانين تقف عائقاً في طريقنا فعدلتها واعطيناها فرصة للتجربة وفي اذهاننا تعديلات عليها ومع ذلك اذنت هذا المجلس بمعاونة كلية بلجانته اسبوعية مستمرة واجتماعات يومية فلن تكون هناك حاجة لقوانين المؤقتة في المستقبل فاننا مستمكون بمعاونة هذا المجلس من النظر بالقوانين الهامة بسرعة لم تكن متميرة بالسابق خصوصاً بالفترة الطويلة عقب انتهاء الدورة في المجلس السابق وانتخاب المجلس الجديد .

بالطبع ليس في وسع اي بيان وزاري ان يشمل كافة التفاصيل التي تنوي الحكومة القيام بها لتنفيذ المخطط الذي هو البيان الوزاري ، على اي حال ارجو ان اطمئن الاخوان النواب ان وراء كل سطر من البيان الوزاري مشروع مدروس ، عندما قلنا اننا سنستغني عن المساعدات الاجنبية عام (١٩٧٠) وراء هذا السطر دراسة كاملة لمدة ستة من مجلس الأعمار بعشرة خبراء من اهم الخبراء العرب والاجانب درسوا معنى هذا القول وناقشوه ، ان مشروع الخمس سنوات مشروع لم يبق غير في الدنيا الا ودرسه فكانت مهمة تعديله الى مشروع سبع سنوات مهمة سهلة نسبياً وعلى ذلك الاخ الذي اثار قضية التمويل وخلالها فان كل قضية تمويل وكل قضية تمو انما هي مشروع مدروس دراسة ومعروف مصادر هذا التمويل سواء كانت من القطاع الخاص او القطاع

الاخوان . لا اظنك تعود الى جاهلية قديمة ليس في هذا المجلس سواء منا نحن الوزراء او النواب من يحق له ان يتهم اسلوب اي انسان هنا ، كلنا سواسية في الخدمة واذا جاز للمهارة الكلامية فالجمال مفتوح للمناقشة الداخلية وليس الذهاب والتقول هنا وهناك . اما موضوع السياسة الخارجية الذي تدرسه لجنة الشؤون الخارجية يقول ان هذا يعني الاستسلام للعدو هذا يعني قتال العدو ولو قاتلناه باظفارنا ، نحن قلنا ذلك في الجلسة التي تلت جلسة تلاوة البيان الوزاري لا اقول ان هذا المخطط منزل ولكن اول بند في هذا المخطط التعاون العربي الجاعي لكل الجهد العربي ، هذا شرط اساسي في المخطط وعلى هذا فان من دواعي اغتباطي وسروري ان تقترح لجنة الشؤون الخارجية ان تحمل هذا المخطط وتدور به على البلاد العربية ، هذا الولد ليكن اكثره من النواب حتى تطلعوا على الحقيقة ، هذا شيء تتعهد به الحكومة وتجب ان تنفذه فوراً واعتقد انه سيكون مفتاح العلم للحقيقة ، حقيقة الموقف العربي تجاه مخطط القضية الفلسطينية ، مخطط الخلاص ولا مخطط سواء ، ومن حيث الهدف ومن حيث المخطط المربضة قد تكون هناك اختلافات في التفاصيل .

اما ما يتعلق بالتعديلات الدستورية فيسري ان انقل لكم تأييد هذه الحكومة الكلي له حتى وبدون وجود هذا النص بالدستور فقد حاولنا ان نقيد به وبالتالي استقلنا عندما حل المجلس السابق واستقلنا عندما انتخب هذا المجلس وعلى هذا فان هذه التعديلات الدستورية قد مارسها الحكومة من حيث المبدأ .

« تصفيق »

ولا مانع عندنا من تأييد اي مشروع للتعديل الدستوري المقترح . هناك لوم وجه لهذه الحكومة حول القوانين

الاشخاص ، لا احب اذكر ان اية سلطة في الدولة تعتقل او تحقن مع انسان سرعان ما يصل الى الحكومة خبر قتلهم وتحقق فاذا كان مذنباً يحال الى المحكمة وخلافه ، على اي حال تعديل شؤون الامن والقوانين الاستثنائية لا تأتي طفرة واحدة وانما بالتدريج ما قلناه عن حرية الفرد وكرامة الفرد ليس جبراً على ورق وانما شيء مقصود ويشرفني ويسرني ان اقول انه خلال السنة الماضية في كل يوم كنا نمشي في هذا الطريق لتؤكد الحرية المطلقة ، نعم التركة التي ورثناها فيها الكثير من التعقيدات ولكننا في الطريق لازالتها كلها .

اثار بعض الاخوان قضية المساعدات الاجنبية ، المبدأ ان كل مساعدة غير مشروطة من اي جهة في الدنيا هذه الحكومة تستعني اليها ، الخيالات الفجائية حول الاستغناء عن المعونة الاجنبية اعتقد انها نقطة خيالية فارجو ان لا تنورط في الحديث الكثير عنها وضع هذا البلد وموارده معروفة وبالتالي لا مجال للحديث الطويل عنها هذه الامور تعالج بالعقل وتعالج بالتزود وبالدراسة ولا تعالج بالعواطف ، لو كانت القضية قضية عاطفية لقطعنا المساعدات الاجنبية الآن لكنها قضية تحتاج الى عقل وتحتاج الى دراسة وقد سبق وتشرفت بالحديث لكم ان الاحتياجات في هذه الايام ليست خياراً بين حل ومر ، في بعض هذه الاحيان قد تضطر الى شرب السم الاخف تأثيراً حتى نتحاشى السم القاتل هذه هي السياسة الاكيدة وهذا الخيار هو الخيار الذي يستعمل به العقل لا تستعمل به العاطفة والتمنيات ، اثار بعض الاخوان كذلك الى ان هذه الحكومة او الحكومة السابقة منذ ستة ذكرت في برامجها مشاريع وامور لم تنفذها ، لأول مرة في تاريخ هذا البلد تنفذ الحكومة كل ما تعهدت به في الميزانية جزئاً خروفاً والآخر فلساً ، هذه الحقيقة لا مجال

الاجنبي والامر نفسه ينطبق على كافة الوعود التي وردت في البيان الوزاري طبعاً الوعود مقيدة بالامكانيات وتسير البيان الوزاري الى حيث العمل يأتي مع بحث الميزانية والميزانية ستبحث في هذا المجلس وقد كانت آراء الاخوة هنا بالبعد عن العدل والانصاف في توزيع الحصصات وخلافه ونعتقد انها تهمة ظالمة قد تكون قد اخطأنا في توزيع الحصصات وخلافها ولكن لم يكن هذا الخطأ بعيداً عن العدل والانصاف نحن قصدنا العدل والانصاف في التوزيع وفي وسعنا ان نناقش كل من يقول ان التوزيع غير عادل على الخريطة ، اما بالطبع - وهذا شعور طبيعي كل نائب يعتقد انه اذا لم تأت الحصصات بمشاريع الى منطقته يعتقد ان التوزيع بعيد عن العدل والانصاف نحن نعمل في حدود الامكانيات وعلى اي حال توزيع المشاريع او الحصصات توزيع يجري بالميزانية وفي وسع هذا المجلس ان يناقش التوزيع وفي وسعنا ان يساعد على العدل والانصاف الذي يطالبه بعض الاخوان .

بعض احاديث الاخوان هنا صورت هذا البلد كأنه يعيش تحت قبضة ( الجستابو ) كثر الحديث عن المعتقلين وعن القوانين الاستثنائية وعن المباحث وكان في الحديث ( فلعل وبهار من الخيال ) ليس كبت الحريات سببه القوانين الاستثنائية ، ان كبت الحريات سببه اليد التي تستخدم القوانين الاستثنائية . خلال السنة الماضية استخدمت القوانين الاستثنائية ١٤ مرة فقط ، ٦ منها لاجل فتح الشوارع وقضايا تسال ونجس ، الذي طبق عليه مادة استثنائية خلافاً لما ذكرت فاننا مستعد للمناقشة في كل وقت .

لا احب ان اذكر بالضبط اعداد المئات الذين اخرجناهم خلاف العفو العام ، لا احب ان اذكر رفع الاقامات الجبرية التي كانت مفروضة على بعض

هكذا منه لأصل

لاقتناعكم أو اقتناعي بها في وسعكم العودة الى مشروع الموازنة وتطبيقه على ما حدث بالفعل وبالتالي لسان القول ان الحكومة قد وعدت بمشاريع لم تحققها قول غير صحيح ، وكل المراحل في مشاريع الموازنة وفي ما جرى بالتطبيق .

هذه هي النقاط الاساسية التي اعتقد ان معظم الاخوان قد اتاروها أمامي قائمة أخرى بالنقاط الفردية ساحاول ان اراد عليها سرعة .

اشار احد الاخوان وهو الاخ الجبوسي الى حرية الصحافة ، حرية الصحافة في هذا البلد ليست مقيدة وليس عندنا رقيب في اي صحيفة واذا زعم احدهم خلاف ذلك اعتقد انه غثيء اما ما اتاره الاخ الجبوسي من ان هذه الحكومة لم تحتج على يسع الصواريخ لاسرائيل ! صحيح انها لم تحتج في الصحف والتصريحات ، ولكننا كنا اول من عرف بذلك ، واول من نبه الدول العربية على ذلك ، واول من احتج على ذلك ، واول من حاول شراء هذه الصواريخ بكل العالم العربي . حقائق ذلك موجودة في وزارة الخارجية وبوسعكم الاطلاع على كافة التفاصيل اما اذا كنا لم نعمل تصريحاً بذلك فلا نعتقد لزوماً لهذا التصريح لان السياسة الخارجية لا تبنى على التصاريح والواجب الذي تحمله اية حكومة تجاه السياسة الخارجية هي ان تقوم بواجبها بأقل ما يكون من الجلبة وبأقل نسا يكون من التصريحات والعواطف .

محدث عدد من الاخوان حول قانون الاحزاب انا اعتقد ان البحث سابق لادائه لان المشروع سيأتي الى المجلس ووقتها تناقش النقاط الموجودة وغير الموجودة على اي حال لا يعني بيان الحكومة عزل الاحزاب عن ان تكون اقليمية مطلقاً الاهداف التي

تبتناها في هذا البلد العربي بتبناها اخوة لنا آخرون في بلدان عربية اخرى .

القيد الذي وضعناه حول قانون الاحزاب قيد العمالة لحزب خارجي فقط ، العمالة الحزبية تجربة مررنا بها بهذا البلد ولا داعي للتفصيل حول ما جرى بها وكيف أسيء استعمال الشعارات وكيف أسيء استعمال المبادئ وكيف توجر بها هذه قضية طويلة لا احب مرة اخرى ان تتورط بها .

اشار الاخ اسماعيل حججزي قضية الكتب ، الكتب ما في شك مشكلة قديمة عاجلتها في السنة الدراسية هذه علاجاً اقل من كامل واكثر من جزئي وزعت الكتب بالبحان على اكثر المدارس ، هنالك اعتراضات على الكتب وعلى المؤلفين وعلى طريقة الانجاز بها وغير ذلك من الاعتراضات ، هذا كله قد اخذته الحكومة بعين الاعتبار ، نظام الكتب الجديد سيضع مناهج جديدة ، وستجري مسابقة في التأليف وسيجري محكون محايدون لاختيار الكتب ونفضل ان يكونوا من خارج هذا البلد وبمعدا يقر الرأي على كتب بعينها ونشترى الحكومة هذه الكتب وتطبعها وتوزعها بالبحان حسب النظام وهذا حسب رأينا نهية لكل الشكاوي المبررة التي دارت حول الكتب .

هناك لجنة مالية كذلك للبحث في الضرائب من اولها لآخرها ، عدة مشاريع في طريقها الى هذا المجلس ، ضريبة الاراضي البلدية الفيت وعلى اي حال الحكومة حالياً لا تحصلها وسيصدر قانون بذلك يرسل الى المجلس في القريب العاجل .

هناك شكوى خاصة بمنطقة نابلس من قلة الحفارات ، حتى قبل سنة شهر لم يكن هناك مساحاً هيدرولوجياً للمناكة عفا مساحاً لمنطقة نابلس والمنطقة التي هي شمال نهر الزرقاء ، تماقت الحكومة مع خبراء وهم يقومون بهذا المسح الان

وليس في وسعنا ان نشط قبل المسح الهيدرولوجي ، سبق ان فتحنا عدة آبار في غور الاردن فكانت النتيجة نكبة زراعية وبالتالي عتلمنا يتم المسح مستحول كافة الحفارات الى المنطقة شمالي وادي الزرقاء ومنطقة نابلس بصورة خاصة .

اثار احد الاخوان مشكوراً نقاطاً تتعلق بالقطاع العمالي في هذا البلد ، ان التنظيم المعمول به بدائي ولكن النية معقودة ان يتدرج هذا التنظيم ويشمل معظم النقاط التي يحتاجها القطاع العمالي ونعرف بعض الهيئات الموجودة ولكن الامل بتطوير هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الى درجة لائقة ولم تدخر الحكومة وسعاً في ذلك .

اثار الكثيرون موضوع عملية تنظيم الجهاز الاداري التي قامت بها الحكومة السابقة وبعضهم طعن في دستورية اللجنة الاستثنائية التي اعادت بعض الذين رجحوا ، طبعاً الحكومة لم تدع في يوم من الايام ان عملية تنظيم الجهاز كانت عملية متقنة ، ما قالته الحكومة بالقدر الذي تتوفر لها المعلومات والقناعات لم تتساهل مع اي انسان وصلت معلومات عنه . فاذا كان لدى الاخوان معلومات اضافية فاهلاً وسهلاً ، كانت عملية التطهير عملية شاقة متعبة فرحب بكل مشاركة فاعمة للحقائق . اما اللجنة الاستثنائية فقد قامت بعملها بقناعة تامة . وباختصار الحكومة لم توفر احداً وصلتها عنه المعلومات الكافية ونفس الوقت لم تخرج احداً لم تتوفر لديها القناعة الكافية عنه ، القناعة صفة بشرية قد يختلف بها الثنائ ولكن بقدر أقصى ما تملك من دقة وقناعة قننا بالتطهير ، عملية التطهير من انظف وادق العمليات قد تكون هناك اخطاء فترجو اخبارنا .

النقاط التي اتارها الاخوان ، استبعاداتنا

لمسكرات الحسين جارية وارجو ان نتحاشى الاخطاء .

كذلك موضوع الاتصال بالمغتربين واستغلال اصحاب الثروات ، الحكومة عينت اثني عشر قنصلاً فخرياً وعدلت قانون جوازات السفر بدون ان يفقدوا جنسياتهم وطاف بهم وزير الخارجية وبيننا وبينهم اتصالات وشكلنا لجنة اسنة للمغتربين ونحن ندخر كافة الترتيبات لعقد مؤتمر عام للمغتربين خلال سنة .

فما يتعلق بالتنقيب عن النفط ، منذ ان تولت هذه الحكومة الحكم او تشرفت بتحمل المسؤولية حتى هذا اليوم لا يمر اسبوع الا وتفاوض على التنقيب عن النفط ، استنفدنا كافة الشركات للتنقيب عن النفط وكلها تتردد وترفض ، آخر محاولة مع شركة من المعسكر الشرقي كانت قبل اسبوع على وجه التقريب ارجو ان تنجح ونأمل ان تأتي هذه الشركة للتنقيب ولم نكتف بل نحن نفكر جدياً ان نشترى حفارة بترول للتنقيب بانفسنا بمجموعة خبراء محليين واجانب ، القضية قضية تكاليف فاذا وجدنا شركة فهو الاحسن واذا لم نجد وصدد الباب فسنلجأ للتنقيب بانفسنا مهما كانت التكاليف باهظة ومهما كلفتنا من نفقات .

اثار بعض الاخوان قضية حشد الجهد العسكري وبعضهم تسائل لماذا لا نحشد جهودنا ا او لا يلبس هذا ؟ اعتقد ان تساؤله في غير محله . في كل يوم ترداد حشداً عسكرياً ولا ابالغ اذا قلت في كل ساعة ، قضية المفاضلة بين خدمة العلم والحرس الوطني والجيش قضية تسدرس الان وسيطبق الانسب والاقل تكاليف .

اثار السيد الدردار ان الحكومة لم تشر في بيانها الوزاري الى قضايا اللاجئين وعلاقة الوكالة بهم

هكذا منه الفصل



وكل ما احب ان اجيب وان اعيده الى الاتفاقية التي عملتها الحكومة مع الوكالة ونحن مقبدين بها جملة وتفصيلا .

هذا يعني كافة النقاط التي لم احدث عنها في مناسبات سابقة .

تأتي الطلبات المحلية للسادة النواب وارجو ان اقوم بهذه الدرجة من الوعد الحكومة ستفيع كل الامكانيات المتيسرة امام هذا المجلس وستنظما لاولوية وفي وسع هذا المجلس وفي وسع النائب المختص ان يناقش درجته من الاولوية . القضية تتعلق بالامكانيات ما يرد في البيان الوزاري لا يعني مسحة رسول او تنفيذ فوري نحن نغذي السير نحو الهدف الذي رسمه البيسان الوزاري ، عشرات القرى بلا عيادات مئات القرى بلا طرق ، قرى بلا مدارس مواصلات مقطوعة ، نحن في هذا البلد لسنا مستشرقين وليس بالشئ الغريب ان القرية القلاية لا يصلها طريق ، هناك مئات القرى من هذا النوع ولكن الجهود تبذل حتى لا تكون قرية في المستقبل من هذا النوع اذا سرنا على هذا الاتجاه لا على الكمية ، في الميزانية تقرر الكميات كم قرية تفتح لها طريق ، كم تقام شعب بريدية كم مدرسة تحول من ابتدائية الى ثانوية .

عن الأمن، عندنا عدة خبراء اجانب يدورسون جهاز الأمن ويدربون شبابنا الذين في جهاز الأمن وستقدم الحكومة في القريب العاجل بكادر جديد وقانون جديد لقوى الأمن الداخلي ، المهم ، وهذا اجابة على نقطة اثارها بعض الاخوان ، انتهى الوقت منذ مدة طويلة الذي يفرض به الخبراء الاجانب رأيهم علينا ، نحن الذين نستعين بالخبرة الاجنبية ولا نستحي من هذه الاستعانة ولا نريد ان نقاخر بالجهل بعمل كان علينا ، الخبراء سواء كانوا في المشاوير

او في أي جهاز من اجهزة الدولة يعملون مع ابناء واخوة لنا وبأمر الحكومة وبرأي الحكومة وبرأي السلطة المختصة ، الشعور بالقصص القديم الذي يجعل من الخبير حاكما اعتقد انه انتهى واذا كان احكم يعتقد ان هذا موجود فاعتقد انه مخطىء .

آخر نقطة احب ان اثيرها وهي النقطة التي اثارها الاخوان فيما يتعلق بمخططنا المقبل لوزارة الاشغال ، قلنا ان وزارة الاشغال في المستقبل لن تقوم بمشاريعها وستقوم فقط بالتخطيط والمراقبة والصيانة ، العمليات الثلاثة هذه تستهلك كافة جهاز الاشغال الحالي فالعمال الذين يخافون من انقطاع رزقهم من هذه العملية اعتقد ان المعلومات التي وصلتهم ليست في محلها .

هذا كل ما عندي لغايات هذه الجلسة لم اترك نقطة هنا للدفاع عن الحكومة ، لقد اثرت كل هذه النقاط لابين الواقع فقط لا غير .

الكلام والجميل غير المسؤولة التي صدرت في جلسة اليوم اترك لبقية الاخوة مناقشتها ولن اناقشها امامكم .

ولكن مرة اخرى احب ان اقول بكل اخوة وتواضع شعبنا في هذا العالم العربي من الخطب وخصوصاً للاستهلاك المحلي وشعبنا من العواطف وشعبنا من الحماس وشعبنا من المتفانيات ، ولهذا السبب ارجو ان نبعد ما امكنا عن المتفانيات لأن الذي يحط بخطب مخطىء فقط وانما جو المتفانيات يمنع المحاكمة العقلية فارجو ان يكون مفهومنا اننا في هذا البلد الذي كرستنا جهدها لخدمته تحت راية الحسين نمشي على صراط ، هذا الصراط يحتاج الى تبصر وإلى استخدام عقل الى اقصى الحدود وإلى هدوء ولا يحتاج لا الى خطب حاسية ولا الى متفانيات ولا الى

يسقط فلان ، من حق كل منا ان يقول للآخر انت اخطأت ولكن يجب وراء هذه الكلمة ان نفهمه ان الطريق الصحيح هو كذا وكذا وانا شاكر وممتن لهذه الفرصة لبيان كل النقاط التي احببت اثارها والسلام عليكم .

« تصفيق »

### ٦ - التصويت على الثقة

الرئيس : الآن وبعد ان انتهت المناقشة سيكون التصويت بالثقة او بعدمها بالمناداة بالاسم تطبيقاً للمادة ٤٧ من النظام الداخلي .

السكرتير العام بالوكالة : ابداً بمعمالي السيد عز الدين المفتي .

السيد المفتي نائب عمان وزير المالية : ثقة السكرتير العام بالوكالة : السيد شحاده الطوال السيد الطوال نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد سليم البخيت السيد البخيت نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : السيد احمد اللوزي السيد اللوزي نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : السيد مطلق الحليد السيد الحليد نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : السيد موسى ابو الراغب

السيد ابو الراغب نائب عمان : ثقة

• المادة ٤٧ -

١ - اذا كان التصويت متعلقاً بالامتناع او بالاعتراض على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الامتناع باسمهم ويصوت على .

ب - فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة ١ - تجتمع الاصوات اما برقع الايدي او القيام او بالاعتراض السري ولا يمدل عن طريقه ونفع الايدي او القيام الى الاعتراض السري الا اذا قررت الاكثية ذلك .

السكرتير العام بالوكالة : السيد قاسم بولاد

السيد بولاد نائب عمان : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد محمد الخشمان

السيد الخشمان نائب السلط : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد توفان السعود

السيد السعود نائب السلط : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد شاكر الطيمية

السيد الطيمية نائب السلط : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد خليل خلف

المحروط

السيد المحروط نائب مادبا : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد ادريس التل

السيد التل نائب اربد : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد نجيب الرشيدات

السيد الرشيدات نائب اربد : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد منصور

السعد البطاينة

السيد البطاينة نائب اربد : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : الدكتور احمد خريس

الدكتور خريس نائب اربد : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد الحميد

الشريده

السيد الشريده نائب اربد : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد سامي حداد

هكذا منه لأصل

السيد حداد نائب اربد : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد محمود  
 الراشد الخزاعي  
 السيد الخزاعي نائب عجلون : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد خالد نواش  
 ابو دلبوح  
 السيد ابو دلبوح نائب جرش : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد عبد  
 الوهاب المجالي  
 السيد المجالي نائب الكسرك ووزر التربية  
 والتعليم : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد عماد المعاينة  
 السيد المعاينة نائب الكرك : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد الوهاب  
 الطراونه  
 السيد الطراونه نائب الكرك : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد ميخائيل  
 الملسا  
 السيد الملسا نائب الكرك : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد شاهر المحسن  
 السيد المحسن نائب الطفيلة : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف المعظم  
 السيد المعظم نائب معان : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد ابراهيم  
 كريشان  
 السيد كريشان نائب معان : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد سمود القاضي  
 السيد القاضي نائب بدو الشمال : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد  
 عاكف الفايز  
 السيد الفايز نائب بدو الوسط : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد فيصل الجازي  
 السيد الجازي نائب بدو الجنوب : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : الدكتور داود الحسيني  
 الدكتور الحسيني نائب القدس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد خليل السلواني  
 السيد السلواني نائب القدس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد اسحق الدردار  
 السيد الدردار نائب القدس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد انطون البينا  
 السيد البينا نائب القدس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف عبده  
 السيد عبده نائب القدس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد محمد سالم الدويب  
 السيد الدويب نائب بيت لحم : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد يحيى مصطفى  
 السيد مصطفى نائب بيت لحم : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد عفيف البطارسة  
 السيد البطارسة نائب بيت لحم : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد حزون حزبون  
 السيد حزون نائب بيت لحم : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد ياسر عمرو  
 السيد عمرو نائب الخليل : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد اسماعيل احجازي  
 السيد احجازي نائب الخليل : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف  
 عبد الفتاح ابو عوض  
 السيد ابو عوض نائب الخليل : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف التكروري  
 السيد التكروري نائب الخليل : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : عبد الرؤوف الفارس  
 السيد الفارس نائب نابلس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد عبد  
 القادر الصالح  
 السيد الصالح نائب نابلس ووزير الاشياء  
 والتعمير : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : الدكتور حاتم ابو غزالة  
 الدكتور ابو غزالة نائب نابلس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد راشد الخمر  
 السيد الخمر نائب نابلس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد الطيف  
 العنتاوي  
 السيد العنتاوي نائب نابلس : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد الرحيم جرار  
 السيد جرار نائب جنين : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد نجيب مصطفى  
 الاحمد  
 السيد الاحمد نائب جنين : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد محمد كامل  
 الحاج حسن  
 السيد الحاج حسن نائب جنين : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : الدكتور عواد  
 عواد  
 الدكتور عواد نائب طولكرم : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد حافظ الحمد الله  
 السيد الحمد الله نائب طولكرم : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد شيكيب الجيوسي  
 السيد الجيوسي نائب طولكرم : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : معالي الدكتور  
 قاسم الرماوي  
 الدكتور الرماوي نائب رام الله ووزير  
 الزراعة : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد كامل عي الدين  
 السيد عي الدين نائب رام الله : احجب الثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد حنا خلف  
 السيد خلف نائب رام الله ووزير الداخلية : ثقة  
 السكرتير العام بالوكالة : السيد علي الرعي

هكذا منه لأصل

السيد الرعي نائب رام الله : ثمة

الرئيس : وانا أمنحها الثقة

وعليه فاني اعلن فوز الحكومة بثقة المجلس  
ياكثرية المطلقة حيث حصلت على اربعين صوتاً  
وحجب الثقة ثمانية عشر .

وعلى كل حال لا يسعني الا ان اهنيء الحكومة

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة

نزار الرافي

رئيس مجلس النواب

صلاح طوقان

بثقة المجلس باكثرية متمنيا لما التوفيق بتنفيذ ما  
وعدت به .

« تصفيق »

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة ستعنيها فيما بعد والآن  
ارفع هذه الجلسة .

« ورفعت الجلسة »

## وقائع العدد

- ٥ -

- ١ - زيارة الوفد الجزائري لمجلس الامة
- ٢ - كلمة نائب عجلون السيد محمود راشد الخزاعي
- ٣ - كلمة نائب بيت لحم السيد محمد سالم الدويب
- ٤ - القواليين

♦♦♦♦♦

- ١ -

في تمام الساعة الثانية عشرة من يوم الاحد الموافق ١٩٦٢/١٢/٣٠ زار دار مجلس الامة الوفد الجزائري  
للؤلف من الدوات :

- ١ - معالي السيد محمد خيضر الامين العام للمكتب السياسي الجزائري
- ٢ - سيادة السيد عبد الرحمن العليوي - مستشار مالي
- ٣ - سعادة السيد محمد المهبري
- ٤ - سعادة السيد العباسي الحسني
- ٥ - سعادة الدكتور توفيق الشاوي - مستشار قانوني

وقد استقبل الوفد في دار المجلس دولة رئيس مجلس الامة السيد سعيد المفتي ومعالي رئيس مجلس النواب  
السيد صلاح طوقان ، وبعد ان تبادلوا وجهات النظر العربية ، التي نائب معالي الاستاذ يوسف العظم كلمة  
ترحيبة بالنيابة عن المجلس رد عليها معالي السيد خيضر بكلمة رقيقة وقد امضى الوفد زهاء ساعة بين اخوانه  
اعضاء المجلس الاردني وبعد ان تفقد الجميع قاعات الاجتماعات واللبان والمكتبة اخذت صور تذكارية لزيارة  
الوفد لهذه المؤسسة تحت العلم الاردني .



### تعريف

- ١ - اعد وروب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام بالوكالة الاستاذ : نزار الرافي
- ٢ - قام بتأليف هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعيون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوق .
- ٣ - دقق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجدادي .

هكذا منه الفصل



### كلور نائب مجاوره السير الخراساني

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

يطيب لي وأنا ابدأ كلمتي حول ما جاء في بيان الحكومة أن ارد على تحيتها وتهنئتها بأصدق التحيات وأخلص التهاني ، متمنياً لها التوفيق والسداد في حمل المسؤولية الكبرى التي القيت على عاتقها مسؤولية السير بالبلاد في رحلتها الطويلة نحو اهدافها السامية في الحرية والوحدة والحياة الافضل .

كما يطيب لي أن أعلن منذ الآن اني امنح هذه الحكومة ثقتي ، لا بسبب ما جاء في بيانها ، ولكن بسبب ما لمسنا وشهدنا من أعمال هذه الحكومة ، وبسبب ما حققت من منجزات وما احدثته من خدمات في برهة وجيزة من الزمن لم نرد على بضعة شهور .

اني استطيع القول بكل ثقة ان هذه الحكومة - ممثلة برئيسها وبسائر اعضائها - بالرغم مما يمكن أن تكون قد وقعت فيه من خطأ ، قد استطاعت أن تغير المناخ السياسي والنفسي الذي كان يعيش فيه هذا البلد ، لقد استطاعت أن تعيد الأمن والطمأنينة الى نفوس الكثرة التي كانت ترزح تحت وطأة زير ثقيل من الكبت والرهبة والقلق ، وأستطاعت الى حد كبير أن تشيع في الجهاز الحكومي بأسره ، وفي اجهزة الامن بشكل خاص روح المسؤولية والشعور بالواجب وروح النظافة في المسلك والنزاهة في العمل .

ان هذا وحده في رأيي مبرر كاف لكي امنحها ثقتي ، هذه الثقة التي احزبتها هذه الحكومة من سائر المواطنين الذي اتواخي مخلصاً أن اكون مبرراً صادقاً عن مشاعرهم وناقلاً أميناً لأرائهم .

أما بشأن البيان الذي قدمته الحكومة بلسان رئيسها وطلبت ثقة المجلس على اساسه فانه على وجه العموم يبدو لي مرضياً وواقعياً الى حد كبير ، وانني وان كنت لا أعلن الأهمية الكبرى على الأقوال وانما على القائلين ، وعلى الرغم من انني قد أعلنت عن ثقتي بهذه الحكومة سلفاً فان لي بعض الملاحظات على ما في بيان الحكومة اخلصها بالنقاط التالية :-

١ - اشارت الحكومة في مستهل بيانها الى ما دعت به بالتعبئة القومية التي تجمع الشعب كله في موكب واحد يسمى بغير هذا البلد وغير الأمة العربية والانسانية جمعاء وكلنا بالطبع نرحب بهذه التعبئة ، ونحي هذا الموكب ، ولكنني مسع ذلك ، ومع ايماني التام وتأيدي لما ورد في البيان من ( أن هذه التعبئة لن تؤتي اكلها الا في جو سليم من الحرية الايجابية ) اقول بانها لا يمكن أن تكون تعبئة سليمة الا اذا قامت على قاعدتين اثنتين من الحرية الايجابية والعدالة الاجتماعية ، فالحرية لا بد منها ولكي تكون هذه الحرية حقيقية وايجابية يجب أن تستند الى اساس متين من العدالة الاجتماعية .

٢ - الي لأرحب أشد الترحيب بما جاء في البيان من تمجيد للحرية وادراك صحيح لطبيعتها وقيمتها ، واسجل على هذه الحكومة ما تمهدت به من صيانتها لحرريات الأفراد مع المحافظة على سلامة المجموع .

كما أرحب أيضاً بما جاء في البيان حول تعديل قانون الانتخاب وخاصة فيما يتعلق باعطاء المرأة حق التصويت ، ولكني في الوقت نفسه أرجو أن ألقت النظر الى نقائص اخرى في قانون الانتخاب لها اهميتها البالغة وستعالج هذه النقائص عند النظر في هذا القانون بمجلس الأمة ، وقد يكون لا يزال لهذه الأمور اعتبار في نظر الكثيرين من الناس ، ولا يمكن بالطبع محو هذه الاعتبارات بجرة قلم ولكن وظيفة القانون ليست هي تكريس الاوضاع الراهنة مهما كانت خاطئة أو بالية وانما وظيفتها هي قبل كل شيء خلق اوضاع جديدة افضل ، وهدم الاوضاع البالية التي لم تعد تتلاءم مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه ، والمرحلة التي يجتازها بلدنا .

٣ - انني ارحب بما جاء في بيان الحكومة عن عزمها على اعادة النظر في التشريع الذي ينظم تشكيل الاحزاب ، فعلى الرغم من كل ما قيل عن الاحزاب في السنوات الماضية ، وعلى الرغم من الاخطاء الذي وقع فيها الكثير من الاحزاب والمنظمات السياسية المختلفة التي قامت في هذا البلد منذ نشأته حتى الآن ، اقول على الرغم من هذا كله ، انه من الافضل لبلدنا ولأي بلد متطور ان يعيش اهله في احزاب او منظمات تقوم على المبادئ والمثل على ان يعيشوا في قبائل او عشائر او حائل او عائلات او ايسه اشكال اخرى لا تقوم العلائق فيها الا على صلات القرى او النسب او على صلات من التوافق الآلي للمصالح الفردية القريبة ، او من المشاركة في النزوات الفاسدة او العنانات البالية .

وفي الوقت الذي اوافق فيه الحكومة كل الموافقة على ضرورة ( تأسيس الاحزاب على اساس سليمة مبررة من المذهب الاناثي والبعث الخارجي ) فاني اتساءل هل يصح ان تبقى فئات واسعة هامة من ابناء هذا الشعب في معزل عن الحياة السياسية التي يحياها بلدهم ووطنهم ؟ وذلك كما يقول البيان ( لان جميع هذه الصفوف مجندة في خدمة المجموع ) . ان كون هذه الصفوف مجندة في خدمة الجميع لا يقتضي في نظري ان نحرم من المشاركة التامة في شؤون بلدهم .

قد يكون هناك ضرورة في بعض الاحيان لضمان حياد فئة من الناس حياً مطلقاً كفئة القضاة مثلاً ، وقد تكون هناك بعض الضرورات الموقفة لايجاد بعض الفئات عن النشاط الحزبي ، لانها لا تستطيع ممارسته ممارسة صحيحة او لانه يشغلها عن واجبات افضل ولكن هذا كله لا يقتضي ان تعتبر ( عمالة ) اي فرد فيها لحزب من الاحزاب ( جريمة وطنية ) تستحق العقاب بمنتهى الشدة والحزم ، كما جاء في نص البيان .

ثم ما هو معنى ( العمالة ) هي الليل الى حزب ما او الايمان بافكاره او العطف على اعضائه او مجرد مساعدته او معاوفته ؟ وهل ستوجد جريمة جديدة اسمها ( عمالة الاحزاب ) تكون عقوبتها كمقوية الجرائم الوطنية ؟

ان الحكومة تؤمن بضرورة عودة الحياة الحرة الى البلد على اساس سليمة فاذا ما قامت هذه الاحزاب على هذه الاسس السليمة التي نخدم مصلحة البلد وتقدمه فكيف يصح ان تعتبر مساعدة حزب من الاحزاب جريمة وطنية مجرد كون هذه المساعدة صدرت من شخص موظف لدى الحكومة ؟

٤ - انني ارحب اشد الترحيب بما جاء في البيان حول زيادة مكافئات القضاة والموظفين وخاصة صغار الموظفين الذين يحملون القدر الاكبر من المشقة ولا يتناولون الا اقل الاجور خلافا للقاعدة العادلة التي توجب ان يكون الاجر على قدر المشقة وهي القاعدة التي نرجو ان تصبح هي المقياس الحقيقي لا في تقدير اجور الموظفين وحدهم بل في تقدير الاجور لكافة المواطنين ، واننا بانتظار التشريع الذي وعدت الحكومة بتقديمه الى هذا المجلس بشأن تعديل قانون الضرائب ، والذي نرجو ان يكون متفقاً مع روح العصر ومقتضياته ومحققاً للعدالة بين جميع المواطنين ، بحيث يصبح الاجر على قدر المشقة ويصبح التفاوت قائماً على اسس الجهد والكفاءة لا على اية اعتبارات اخرى .

٥ - بقيت ملاحظة اخيرة تتعلق بما جاء في البيان حول موضوع السياسة العربية والسياسة الخارجية ، فقد ورد فيه ان الحكومة رسمت سياستها العربية على اساس ما جاء في كتابها الابيض ، وان هذه السياسة تقوم على رغبة الاردن في التعاون مع اشقائه على اساس انه جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، وذلك في اطار من المحبة واللفة المتبادلة واحترام حريات الشعوب وارادتها في تقرير مصيرها .

كما ورد ايضا في البيان ان علاقتنا مع الدول الاخرى ستظل قائمة على اساس المساواة التامة والاحترام المتبادل على قاعدة ( تعادي من يعادي او يعادي امتنا ونصادق من يصادقنا ويصادق امتنا ) وهذه الاقوال سليمة في حد ذاتها ولا غبار عليها قط ، ولكني ارمي من ملاحظتي الى ابداء الرغبة الصادقة في ان ترجم هذه الاقوال الى وقائع وحقائق بشكل يزيل ما بقي من تلك الموهلة التي كانت تقوم بين المواطنين وبين الحكومات المختلفة التي تعاقبت على حكم هذا البلد ، كما يزيل اي اثر للتناقض السلبي لا يزال يبدو للمواطنين انه قائم بين سياسة الحكومة الداخلية وسياساتها الخارجية .

هذه ملاحظات عابرة قدمتها بصدق واخلاص راجيا ان اكون قد عبرت بها عما يدور بخلدني وما تجيش به صدور سائر المواطنين في هذا البلد ، ازاء هذه الحكومة التي اتمنى كما يتعمق لها كسل مواطن التوفيق والنجاح في تحقيق ما يصبو اليه هذا البلد من تقدم وازدهار .

والسلام عليكم



### كلمة نائب بيت لحم السيد الزويب

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

يشرفني ان استهل كلمتي بتقديم فروض الولاء والثناء الى مولانا جلالة الملك المعظم على سهره الدائب على مصلحة الاسرة الاردنية الوفية التي تبادلها حباً بحب واخلصاً باخلاص داعياً ان يمد الله في عمر جلالتـه ليبقى ملاذاً لشعبه الوفي الصابر .

كما انه بكل فخر واعتزاز بما ورد على لسان الحكومة في الكتاب الابيض بخصوص قضية فلسطين ، وانني لا اتعدى الحقيقة اذا قلت بان الايام تزيد الشعب الاردني اصراراً ومضاء لتخليص وطنه السليب من براثن المحتصين واننا لتطلع بحرقة ولهفة الى اليوم الذي ننضوي فيه جنوداً اوفياء تحت راية الحسين لتحرير فلسطين الخالدة .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

جاء البيان الوزاري الذي طلبت الحكومة الثقة على اساسه عاماً شاملاً فطرق الى امور البلد الداخلية والخارجية ، وانني ارجو ان تتضافر الجهود على تطبيقه جملة وتفصيلاً فيعم الرخاء والاستقرار وربع هذا البلد الصابر غير ان لي بعض القضايا التي ارجو ان اطالب الحكومة بتنفيذها لمصلحة الوطن والمواطنين .

١ - ان الامة العربية بكاملها تنظر بشوق الى الوحدة العربية المنشودة لان فيها منعة العرب وعزيتهم ، وان الاردن في مقدمة الدول التواقية الى الوحدة والتعاون العربي الشامل . ولكنني المخ ان التباعد والقطعية تتسع شقها بين الدول العربية ، وانني لارجو من الحكومة ان يكون الاردن دوماً كشأته في كل مناسبة ، الداعي والباديء في ازالة الجفاء والدعوة الى التفاهم على صعيد عربي لتفقيه الجوارح من الشوائب ففسجل الحكومة لنفسها عملاً وطنياً رائعاً يسجله بفخر التاريخ العربي بأسره .

٢ - وزارة التربية والتعليم : لقد احسنت وزارة التربية والتعليم وقامت بمجهود جبارة في نشر التعليم وتوسيع المدارس ورغم هذا فلا تزال نطالبها بالمزيد لخلق جيل واع يؤمن بربه ومليكـه ووطنه ، غير ان المشكلة الكبرى التي تعاني منها الوزارة ويعاني منها الشعب لا تزال قائمة وهي قضية الكتب المدرسية . اننا نطالب بتأمين هذه الكتب ولا نريد للوزارة ان تبقى مركزاً تجارياً لبعض المنشئين الجشعين الذين ائروا على حساب الامة . كما نطالب هذه الوزارة ان تلحق مدارس بيت لحم بلواء القدس فصالح المنطقة من جميع النواحي مرتبطة بالقدس ، ادارياً واقتصادياً وسياحياً ، فلن يتضخم لواء القدس اكثر من الوية عجلون والبقعاء ونابلس ، ولن يتقلص لواء الخليل اكثر من لوائي معان والكرك ، اما ان تبقى مصالح هذه المنطقة جزءاً فهذا يلحق اكبر الاضرار بسكان المنطقة ونرجو من الحكومة تلافي ذلك واجابة هذا المطلب الهام .

هكذا منه لأصل

٣ - وزارة الأشغال : ان وزارة الأشغال العامة تتفاوض في بعض الاحيان عن فتح وتعميد وصيانة بعض طرق الضفة الغربية وخاصة طريق القدس - بيت لحم . فهذه الطريق من اسوأ طرق المملكة على الإطلاق ، ومن أكثرها ازدحاماً بالسافرين ، وخاصة السياح الذين يؤمونها سنوياً بأعداد هائلة ، والسياحة كما تعلمون ايها السادة هي بتحول الاردن ، وما يسيء الى سمعة المملكة ان تبقى هذه الطريق الحيوية بوضعها الحالي ، انني ارجو حلها حلاً جذوياً أساسياً وتغيير معالمها كلياً وقد وعدنا بها مراراً كثيرة ولم يف المسؤولون بهذه الوعود .

٤ - وزارة الانشاء والتعمير : ان اللاجئين وسكان الخطوط الامامية يسوء وضعهم الاقتصادي والصحي يوماً بعد يوم . لذا نرجوا ان تتم الوزارة بهم وتقديم لهم المعونات وتشغل الايدي العاملة عن العمل للرفع من شأنهم .

٥ - وزارة الداخلية : ان المختار هم جنود مجهولون في المملكة ، يخدعون مصالح الحكومة ومصالح الشعب في آن واحد ويتعرضون لشقي انواع النكد من الطرفين عدا الخصائر المادية التي يتعرضون لها بحكم مراكزهم لذا فاني اطالب بتعيين راتب شهري لهم كتقدير من الحكومة على خدماتهم للامة .

اما في مديرية الامن فاننا نعلم بوجود خبير الماني وانكليزي وامريكي . ان بين ضباطنا الكثيرون من ذوي الكفاءات للتحقيق وغيره وان وجود مثل هؤلاء الخبراء لا يشرف سمعتنا مطلقاً .

لقد تسلمت عريضة من اهالي المعتقلين والسجناء السياسيين يشكون فيها عدم السماح لهم بزيارة ابنائهم وادخال الطعام اليهم ، كما يشكون معاملة المسؤولين لهم مما ادى الى تدهور صحتهم ، وانني ارى ان ينظر في هذه الشكاوى وازالة مسبباتها والحفاظ على صحة وسلامة هؤلاء المعتقلين .

٦ - ديوان الموظفين : كنت دوماً في هذا المجلس اطالب بصلاحيات واسعة لديوان الموظفين ، وانني لارجو ان تستعمل هذه الصلاحيات لتغير المواطنين جميعاً وعدم التأثير بالواسطة او المحسوبية ليؤدي الديوان رسالته لتغير الموظفين ، لا تغير فئة خاصة من الناس فقط .

٧ - ضريبة الدخل : ان ضريبة الدخل مطبقة على موظفي الدولة فقط لان رواتبهم معروفة ، اما اصحاب الدخل الكبير كالتجار وغيرهم لا يدفعون كما يدفع الموظف انني اطالب باجراءات فعالة لتأمين العدالة بين المواطنين في دفع ضريبة الدخل .

٨ - وزارة المواصلات : يطيب لي ان اشكر هذه الوزارة وانه بفضلها على قيامها بتأسيس الشعب البريدية في القرى النائية وهذا يسجل لها بالنصر ، كما نرجو ان تقوم الوزارة قريبا بإنشاء الهاتف الاوتوماتيكي في باقي مدن المملكة .

٩ - وزارة الزراعة : ان هذه الوزارة نشاط ملموس في الحقل الزراعي وفي الاهتمام بشؤون المزارعين ، ونرجو ان تتوسع خدماتها وخاصة بالنسبة للثروة الحيوانية وتخرج الجبال القاحلة .

١٠ - وزارة العدلية : ان قضية هذه الوزارة هي متذبذبة العدالة التي تؤمن الهناء والاطمئنان في نفوس المواطنين . لذلك فاني ارجو اعطائهم حقهم كاملاً لكي يشعروا هم انفسهم بتقدير المواطنين لهم .

١١ - اما جيشنا العربي الامين والحرس الوطني فهم حماة الدار ورجالها الاولياء وفخر العرب اجمعين فلهم منا كل اكبار واحترام .

١٢ - اما في تنظيم الجهاز الاداري : لقد اعادت الحكومة الى العمل نتيجة التحقيق الذي قامت به لجنة وزارية كثيراً من الموظفين الذين فصلوا من عملهم وثبتت براءتهم ، فمن حق هؤلاء الموظفين ان تعاد لهم رواتبهم كاملاً ولكن الحكومة منعت عنهم هذا الحق الى اليوم .

١٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية : ان عوائل الضفة الغربية عامة وعوائل منطقة بيت لحم خاصة يعانون اشد انواع الضيق والفقر وقد هدم وضعهم جفاف السنين الماضية المتتالية . وهذه الوزارة لا تهتم بشؤونهم مطلقاً ولا تقدم لهم اي نوع من المساعدات ، حتى اللجنة الوزارية التي تألفت لبحث مشاريع السنوات الخمس لم تتم زيارة مناطقهم ابداً . انني ارجو وألح في الطلب ان تتم الحكومة بهذه العوائل لان معظمهم تحضر والقسم الباقي في طور التحضير فعددهم يزيد عن الخمسة عشر الفا من المواطنين المخلصين . لقد رأيت بانفسكم انه لولا عناية الله وعطف جلالة الملك المعظم هلك معظم عوائل الواء الجنوبي وانني اؤكد لكم ايها السادة ان وضع العوائل عندنا لا يقل سوءاً عن وضع هؤلاء .

١٤ - المغتربون : ان المغتربين هم ثروة كبيرة للاردن وانني ارجو الحكومة تأسيس السفارات في جميع بلدان امريكا والاتصال بهم والاستفادة من هؤلاء المواطنين لتحويل المشاريع الحيوية في الاردن .

١٥ - مطالب المنطقة الخاصة : فقضاء بيت لحم من اقضية المملكة الحساسة فله مكانته وسميته الدولية وانني ارجو الحكومة الاهتمام بهذا القضاء والعناية بأحواله ومشاريعه وانني اخص اهم هذه المطالب في الامور التالية :

١ - تفقر بيت لحم للمدرسة ثانوية كاملة تتسع لابناء الجبل الصاعد المتزايد .

٢ - بناء اماكن استراحة للسياح وتشجيعهم على قضاء مدة طويلة في بيت لحم والقضاء .

٣ - تتبع بيت لحم في خمس دوائر مدينة الخليل وفي باقي الدوائر والوزارات تتبع مدينة القدس ، وقد ذكرت سابقاً ان ارتباط سكان المنطقة في جميع النواحي هو بمدينة القدس ، لذلك فاني ارجو ان تعاد هذه الدوائر كلها الى القدس لان المواطن الذي يريد قضاء مصالحه في دائرتين عليه السفر الى القدس ثم الى الخليل في آن واحد اذا استطاع ذلك ، ان هذه العملية لا تكلف الحكومة اكثر من عدد بسيط من الموظفين الجدد او نقل العبد القليل منهم الى القدس .

٤ - زيادة نسبة المحروقات لبلديات اللواء لتستطيع القيام بمشاريعها .

٥ - حل قضية المياه في هذا القضاء حلاً جذوياً ، فالمنطقة في أمس الحاجة الى مياه الشرب .

٦ - إقامة السدود لحفظ مياه الامطار والانتفاع بها في ري الاراضي القاحلة والمحافظة على الثروة العمرانية في هذه المنطقة وخاصة النواحي الشرقية من بيت لحم .

هذه هي بعض مطالبنا بالاضافة الى ما ذكرت في المطالب العامة ، وان لي كل الرجاء ونحن على ابواب الميزانية الجديدة ان تقوم الحكومة بدراسة هذه المطالب وتنفيذها خدمة للمصلحة العامة وحفاظاً على بناء هذا الوطن نمشياً مع سياسة سيد البلاد والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



## القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة السابع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم المرحلة	رقم المرحلة	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
١	٥٩١	مشروع قانون تسمية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما وردمن الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٣ - بناء على طلب الحكومة تأجيل النظر به قرار المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية للمراعاة مرة اخرى وتهدم قرارها الى المجلس من جديد . ٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات . ٥ - قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٦ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	

رقم المرحلة	رقم المرحلة	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
٢	٥٣٦	مشروع قانون ورق الطابع لسنة ٦٠	١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان ممالي وزير التربية والتعليم باعادة هذا المشروع الى الحكومة من اجل ادخال التحسينات والتعديلات عليه وتقديمه الى المجلس بعد ذلك راقى المجلس في جلسته الثالثة الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته اليها . وقاعد برفق كتاب ممالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٦٢/١٢/٢٤ تاريخ ٧٨٤/٢١٥/٢ .	
٣	٥٤٤	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
٤	٥٤٨	قانون مؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
٥	٥٧٧	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦١/١١/٨ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
٦	٥٨٥	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦١/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٣٠ قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١ - اجل رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ المجلس برفض هذا القانون . ٣ - بناء على طلب الحكومة التماس تأجيل النظر به وراقى المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون في جلته (٧) من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢ ولا يزال امام نظر المجلس .

هكذا منه لأصل

٢٢١	٢٢٠	اسم القانون او التشريع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٧	٥٧٨	قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩١١ مصل قانون توسيع مهلة الاجازات للمدعى لترسية الكهنة الدينية المسماة في عنان .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١١/١٢/١٩ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢/الورخ في ١٩١٢/٢٢/١٦ المجلس بأجل النظر في هذا القانون الى أن يوق بخص الاتفاقية التي فيها هذا المصطلح من الحكومة، وقد وافق المجلس على ذلك في جلسة المائدة مستديرة للمفيدة بتاريخ ١٩١١/١٢/١٩.	احال رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ لدراسة ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة .
٨	٥٩٤	مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩١١	١ - وافق المجلس على قرار اللجنة القانونية المضمن ٢ - وافق هذا المشروع في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العاشرة الاولى للمفيدة بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ ورفق الى مجلس الاعيان .	
٩	٥٩٥	مشروع قانون الزراعة العام لسنة ١٩١١	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراستها .	
١٠	٦٠١	مشروع قانون مصل قانون اجازات الكهنة في القدس لسنة ١٩١٢ .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراستها .	

٢٢٢	٢٢١	اسم القانون او التشريع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
١١	٦٠٤	مشروع قانون الضامن المدني المعدل	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٢	٦٠٥	مشروع قانون الحرف والصناعات المعدلة لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٣	٦٠٩	مشروع قانون مصل القانون العقوبات لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٤	٦١٧	قانون مؤقت مصل قانون مجلس الاعيان رقم ٢٢ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٥	٦١٨	قانون العقوبات المعدل المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٦	٦١٩	قانون مؤقت مصل قانون الولايات رقم ٢٥ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٧	٦٢٠	قانون مؤقت مصل قانون استقلال القضاء رقم ٢٢ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٨	٦٢١	قانون مؤقت مصل قانون تنظيم مدينة القبة رقم ٢٧ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٩	٦٢٢	قانون مصلق الاتحاد بين الحكومة وشركة كهنة لواء القدس المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩١٢/١/٢٠ للنظر في ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	

هكذا من الأصل



رقم	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٢٠	قانون الخدمة المدنية المعدل المعلن الوقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	قانون ترميض موظفي مجلس الأعيان المرحلين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٢	قانون قضاة القور الشرقية الوقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٣	قانون موقت بمعدل القانون تحويل الأراضي من نوع البرى إلى ملك رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٤	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٥	قانون الخدمة المدنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٦	قانون تجديد الأراضي المكثوفة داخل مناطق البساتين الموقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٧	قانون موقت بمعدل القانون الممنوح لشركة أشخاص بأصوات المصممة المصلحة المصلحة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

رقم	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٢٨	قانون الزراعة المعدل الموقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٩	قانون الصحة الموقت المعلن رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٠	قانون تنظيم الميزانية العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣١	قانون موقت بمعدل القانون الأصحاب الموقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٢	قانون موقت بمعدل القانون مرافقة شرطة السيا رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٣	قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٤	قانون موقت بمعدل القانون الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٥	قانون المصنفين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٦	قانون مجلس الوسط والأشغال الموقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

هكذا من الأصل